الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الشهيد حمة لخضر-الوادي-
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية

دروس على الخط في مقياس

مدخل إلى إدارة البنوك

مقدمة لطلبة السنة أولى ماسترعلوم اقتصادية
تخصص: اقتصاد نقدي وبنكي

إعداد:
الدكتور: عادل زقرير
أستاذ محاضر-أ-
جامعة الوادي

السنة الجامعية: 2022-2023

بسم الله الرحمن الرحيم
١٤٢٠

تمهيد:

يعد الجهاز البنكي جزءا أساسيا من البناء الاقتصادي السائد في أي دولة ويلعب دورا مهما في ظل أيٍ من النظم الاقتصادية والاجتماعية، هذا الدوروتلك الأهمية يأخذها من خلال سعي المجتمعات لتحقيق التنمية والرفاه، فالوظيفة الأساسية لأي نظام بنكي هي إتاحة أكبرقدرمن المرونة وتوفيرأنسب حجم من وسائل الدفع لإتمام مختلف الصفقات والعقود ودعم فرص الابتكاروالتطويروالتحديث. نتناول في هذا المحورالمفاهيم الأساسية للجهاز البنكي ومكوناته.

وعلى هذا الأساس، يتطلب وجود إدارة سليمة لأنشطة وموارد هذه البنوك واستخداماتها، لذا يتعين على كل مصرفي ناجح أداء المسؤوليات الإدارية جنبا إلى جنب مع الأنشطة المصرفية الفنية. على الرغم من أن البنك هو مؤسسة مالية مثل الشركات الأخرى، إلا أن هدفه الرئيسي هوزيادة ثروته من خلال جني الأرباح. علاوة على ذلك، يمكن تقديم خدمة عالية الجودة من خلال الإدارة الفعالة، ويمكن ضمان الإدارة الفعالة من خلال الإدارة الفعالة للمؤسسة. لذا، فإن الإدارة المهنية مستحيلة دون بلورة سلطة ومسؤولية جميع الموظفين العاملين في البنك.

وفي هذا السياق، جاءت هذه الدروس لتعرف الطلبة على بعض معالم الإدارة البنكية، من خلال عرض المحاورالتالية:

المحورالأول: الإطارالعام لإدارة البنوك

المحورالثاني: هيكل الجهاز البنكي

المحورالثالث: إدارة السيولة البنكية

المحورالرابع: إدارة الائتمان البنكي

المحورالخامس: إدارة الودائع البنكية

المحورالسادس: إدارة رأس المال البنكي الممتلك

المحورالسابع: الرقابة على النشاط البنكي

بسم الله الرحمن الرحيم
١٤٢٠

تمهيد:

يعد الجهاز البنكي جزءا أساسيا من البناء الاقتصادي السائد في أي دولة ويلعب دورا مهما في ظل أيٍ من النظم الاقتصادية والاجتماعية، هذا الدوروتلك الأهمية يأخذها من خلال سعي المجتمعات لتحقيق التنمية والرفاه، فالوظيفة الأساسية لأي نظام بنكي هي إتاحة أكبرقدرمن المرونة وتوفيرأنسب حجم من وسائل الدفع لإتمام مختلف الصفقات والعقود ودعم فرص الابتكاروالتطويروالتحديث. نتناول في هذا المحورالمفاهيم الأساسية للجهاز البنكي ومكوناته.

وعلى هذا الأساس، يتطلب وجود إدارة سليمة لأنشطة وموارد هذه البنوك واستخداماتها، لذا يتعين على كل مصرفي ناجح أداء المسؤوليات الإدارية جنبا إلى جنب مع الأنشطة المصرفية الفنية. على الرغم من أن البنك هو مؤسسة مالية مثل الشركات الأخرى، إلا أن هدفه الرئيسي هوزيادة ثروته من خلال جني الأرباح. علاوة على ذلك، يمكن تقديم خدمة عالية الجودة من خلال الإدارة الفعالة، ويمكن ضمان الإدارة الفعالة من خلال الإدارة الفعالة للمؤسسة. لذا، فإن الإدارة المهنية مستحيلة دون بلورة سلطة ومسؤولية جميع الموظفين العاملين في البنك.

وفي هذا السياق، جاءت هذه الدروس لتعرف الطلبة على بعض معالم الإدارة البنكية، من خلال عرض المحاورالتالية:

المحورالأول: الإطارالعام لإدارة البنوك

المحورالثاني: هيكل الجهاز البنكي

المحورالثالث: إدارة السيولة البنكية

المحورالرابع: إدارة الائتمان البنكي

المحورالخامس: إدارة الودائع البنكية

المحورالسادس: إدارة رأس المال البنكي الممتلك

المحورالسابع: الرقابة على النشاط البنكي

فهرس المحتويات

العنوان	الصفحة
تقديم	
المحور الأول: الإطار العام لإدارة البنوك	12-1
أولا- تعريف إدارة البنوك	2
ثانيا- أهمية إدارة البنوك	2
ثالثا- مبادئ ادارة البنوك	4
رابعا- أهداف إدارة البنوك	5
خامسا- عناصر (أدوات) إدارة البنوك	6
سادسا- وظائف إدارة البنوك والتحديات المستقبلية	10
المحور الثاني: هيكل الجهاز البنكي	32-13
أولا- تعريف الجهاز البنكي	14
ثانيا- وظائف الجهاز البنكي	14
ثالثا- مؤسسات الجهاز البنكي	17
رابعا- البنوك الإسلامية كجزء لا يتجزأ من الجهاز البنكي	25
المحور الثالث: إدارة السيولة البنكية	40-33
أولا- تعريف السيولة البنكية وأهم العوامل المؤثرة فيها	34
ثانيا-إدارة مصادر (مكونات) السيولة البنكية	35
ثالثا- نظريات إدارة السيولة	38
ثالثا- تقييم كفاءة إدارة السيولة البنكية (نسب قياس السيولة)	39
المحور الرابع: إدارة الائتمان البنكي	52-41
أولا- تعريف وأهمية و أنواع القروض البنكية	42
ثانيا- مفهوم ومكونات السياسة الائتمانية للبنوك	43
ثالثا- العوامل المؤثرة في السياسة الائتمانية للبنوك	46
رابعا- خطوات منح القرض البنكي	47
خامسا- التحليل المالي لترشيد قرار منح الائتمان	51
المحور الخامس: إدارة الودائع البنكية	63-53
أولا- تعريف وأهمية و أنواع الودائع البنكية	54
ثانيا- الاستراتيجيات الأساسية لجذب الودائع البنكية	56
ثالثا- العوامل المؤثرة في جذب (استقطاب) الودائع البنكية	59
رابعا- العوامل المؤثرة في استقرار الودائع البنكية	62
المحور السادس: إدارة رأس المال البنكي الممتلك	69-64
أولا- تعريف رأس المال الممتلك وأهم وظائفه	65
ثانيا- مكونات رأس المال الممتلك في البنوك حسب اتفاقية بازل III للرقابة المصرفية	66

العنوان	الصفحة
ثالثا- مصادرزيادة رأس المال الممتلك وفوائده على البنوك	67
رابعا- قياس كفاءة إدارة رأس المال الممتلك في البنوك	68
المحورالسابع: الرقابة على النشاط البنكي	82-69
أولا- تعريف وأهمية الرقابة البنكية	70
ثانيا- أنواع الرقابة البنكية	71
ثالثا- تعريف وأهداف وأدوات نظام الرقابة الداخلية على نشاط البنوك	73
رابعا- تعريف وأهداف و أنواع وطرق تنفيذ وأدوات الرقابة الخارجية على نشاط البنوك	76
قائمة المراجع	83

المحور الأول: الإطار العام لإدارة البنوك

تمهيد:

يتعين على كل مصرفي ناجح أداء المسؤوليات الإدارية جنبا إلى جنب مع الأنشطة المصرفية الفنية. على الرغم من أن البنك هو مؤسسة مالية مثل الشركات الأخرى، إلا أن هدفه الرئيسي هو زيادة ثروته من خلال جني الأرباح. علاوة على ذلك، يمكن تقديم خدمة عالية الجودة من خلال الإدارة الفعالة، ويمكن ضمان الإدارة الفعالة من خلال الإدارة الفعالة للمؤسسة. لذا، فإن الإدارة المهنية مستحيلة دون بلورة سلطة ومسؤولية جميع الموظفين العاملين في البنك.

أولا- تعريف إدارة البنوك:

هناك العديد من التعريفات لإدارة البنك. بشكل عام، تشير إدارة البنك إلى عملية إدارة النشاط القانوني للبنك. في هذا السياق، تتميز إدارة البنك بالهدف المحدد للإدارة - العلاقات المالية المرتبطة بالأنشطة المصرفية والعلاقات الأخرى، والتي ترتبط أيضا بتنفيذ وظائف الإدارة في البنوك. يتم تحديد الاستغلال الأمثل لنسبة "الربحية - المخاطر" في عمليات الإقراض المصرفي إلى حد كبير باستخدام أساليب إدارة البنك الفعالة. القدرة على تحمل المخاطر المعقولة هي أحد عناصر ثقافة ريادة الأعمال بشكل عام والثقافة المصرفية.

تحدد الخصائص التالية موثوقية إدارة البنك:

- الخبرة الإدارية في التحليل الاستراتيجي والتخطيط وتطوير السياسات ووظائف الإدارة؛
- جودة التخطيط؛
- إدارة المخاطر التي تشمل: (الائتمان ومعدلات الفائدة والعملات)؛
- إدارة السيولة؛
- إدارة الموارد البشرية؛
- إنشاء أنظمة رقابة: تدقيق ومراجعة داخلية مراقبة الربحية وسيولة المخاطر؛
- توحيد نظام تكنولوجيا المعلومات: سير العمل المتكامل، المحاسبة، التحليل والتحكم الحاليين، التخطيط الاستراتيجي.

جميع الشروط المذكورة أعلاه تظهر نفسها أثناء تنفيذ إدارة البنك ومكوناتها.

ثانيا- أهمية إدارة البنوك:

تعتبر إجراءات إدارة البنك أكثر صعوبة حيث أن النظام التنظيمي موجود دائمًا للتحكم في إدارة البنك. تظهر العوامل التي تجعل إدارة البنوك مهمة فيما يلي:

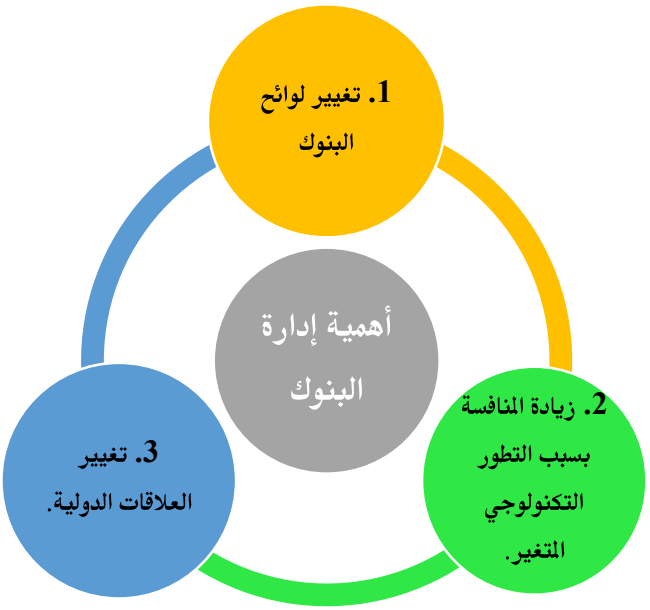

1- تغيير لائحة البنوك:

في نهاية العقد الثالث من القرن العشرين، فشلت الآلاف من البنوك في جميع أنحاء العالم بسبب الركود الاقتصادي المسمى الكساد الكبير. بسبب فشل البنك، عانى ملايين المودعين من مشكلة كبيرة، حيث لم يستردوا أموالهم المودعة. لحماية مصالح المودعين، أصبح نظام التأمين على الودائع إلزاميا للبنوك. ومنذ ذلك الوقت، بدأت اللوائح الخاصة بالبنوك تتكاثر من زوايا مختلفة. في السابق، كان الحصول على شهادة الترخيص أو شهادة بدء العمل وتقديم البيانات المالية يعتبر كافيا للوكالات الرقابية للبنوك. ويتجسد بعض الأساليب التي تتبعها السلطات التنظيمية للبنك للتحكم في أنشطة البنوك التجارية فيما يلي:

- الاتجاه للسعر المناسب للخدمات المصرفية.
- إدخال تأمين الودائع.
- الاتجاه للسيولة الكافية.
- اتجاه كفاية رأس المال.
- توجيه الموافقة وعدم الموافقة على عملية القرض المصرفي.
- تعيين المديرين والتوجيه فيما يتعلق بالتوظيف وتوجيه واجباتهم ومسؤولياتهم.
- الإشراف على القرض ومراجعته وفحصه.
- اتجاه كفاية الاحتياطي الخ.
- يوما بعد يوم، تصبح إدارة البنك أكثر صعوبة من خلال إدخال القواعد واللوائح من قبل السلطات التنظيمية للبنك.

2- زيادة المنافسة بسبب التطور التكنولوجي المتغير:

يشكل عدد العملاء المخدومين وأبعاد جودة الخدمات هو أساس المنافسة. البنك، الذي يقدم خدمة أفضل بجودة عالية، قادر على النجاح في المنافسة. يقوم بنكان بشكل مشترك بإنشاء خدمات جديدة توفر للعملاء ميزة تنافسية مستدامة. لماذا تعتبر الميزة أو الخدمة الجديدة التي يقدمها البنك فريدة ومختلفة عن تلك الخاصة بالمؤسسات الأخرى تتطلب من البنوك التجارية المشاركة في بيئة تنافسية متعددة الأبعاد. يمكن للبنك، الذي يمكنه جذب المزيد من العملاء، إنشاء عملاء بشكل متكرر. استوعبت هذه البيئة التكنولوجية المزيد من الاستثمار والتدريب الجديد. لذلك، تقوم إدارة البنك بوضع إستراتيجية جديدة للخدمات المصرفية معدلة في الأعمال المصرفية التنافسية.

3- تغيير العلاقات الدولية:

في الأعمال المصرفية الدولية، يواجه البنك قدرا كبيرا من التشريعات في حالة حدوث مشكلة جديدة، تخلق المزيد من المنافسة في الأعمال المصرفية. عوامل أخرى، مثل التجارة الدولية، وقوانين تحويل الموجودات، والتغيرات في العوامل الاجتماعية والثقافية، ويعتبر تأسيس نظام إدارة تشغيلي جديد مبني على استراتيجية لدمج البنوك في الأعمال المصرفية الدولية، بمثابة الحل في ظل البيئة التنافسية وتطور العلاقات الدولية بين البنوك، تتبع إدارة البنك كل هذه العوامل المذكورة تجعل إدارة البنك أكثر تعقيدا وتحديا.

وعلى هذا الأساس، تتجلى أهمية إدارة البنوك نظرا للأسباب التالية:

- أنها تنطوي على تنظيم رسوم الخدمة والرسوم؛
- تدير الموافقة والرفض لعمليات القروض المصرفية؛
- تدير احتياطي البنك؛
- تشرف على تعيين المديرين؛
- تتحكم في إصدار الودائع؛
- تحدد الموقع المناسب لعمليات البنك؛
- تضمن كفاية رأس المال.

ثالثا- مبادئ ادارة البنوك:

هناك أربعة أجزاء رئيسية لإدارة البنك، تتمثل فيما يلي:

1- إدارة السيولة:

إدارة الالتزامات المالية من خلال السيولة أو الأموال النقدية.

2- إدارة الأصول:

تتعلق إدارة الأصول بمحاولة الحصول على معدلات فائدة عالية من المقترضين وتقليل مخاطر تلك القروض.

3- إدارة الخصوم:

تدور إدارة الخصوم حول محاولة العثور على أموال رخيصة واستخدامها كقرض.

4- إدارة كفاية رأس المال:

تحافظ إدارة كفاية رأس المال على الحد الأدنى من كفاية رأس المال في البنك. يجب ألا يكون رأس المال المتاح قليلا جدا أو مرتفعا جدا.

رابعا- أهداف إدارة البنوك:

الهدف الرئيسي لإدارة البنك هو بناء نظام عضوي ومثالي للتفاعل بين عناصر الآلية المصرفية بهدف الربح. يتم تحديد التحسين الناجح لنسبة "الربحية - المخاطر" في عمليات الإقراض المصرفي إلى حد كبير من خلال استخدام الأساليب الفعالة لإدارة البنك. القدرة على تحمل المخاطر المعقولة هي أحد عناصر ثقافة ريادة الأعمال بشكل عام والثقافة المصرفية بشكل خاص. تشمل الأهداف الأخرى لإدارة البنك ما يلي:

- لمواجهة تحديات البيئة المتغيرة. - لتحسين خدمة العملاء. - لتقديم مخطط جديد. - لتحسين إدارة الممتلكات. - لمواكبة التكنولوجيا الجديدة للبنك. - لتحديث المعدات المكتبية. - لتدريب الموظفين على أساس منتظم. - لتحسين أخلاقيات العمل.	- لتحسين الصحة العامة للبنك. - لتحسين الثقافة التنظيمية ونظام القيم. - لتحسين المسؤولية الاجتماعية للشركات. - لتحسين الإنتاجية من خلال الإدارة التشاركية. - لتحسين التفتيش والمراجعة الخاصة. - لاتباع التعليمات والالتزام بالقواعد والمبادئ التوجيهية. - لتحسين الموارد البشرية للبنك.

خامسا- عناصر (أدوات) إدارة البنوك:

تتمثل عناصر أو بعبارة أخرى أدوات إدارة البنوك فيما يلي:

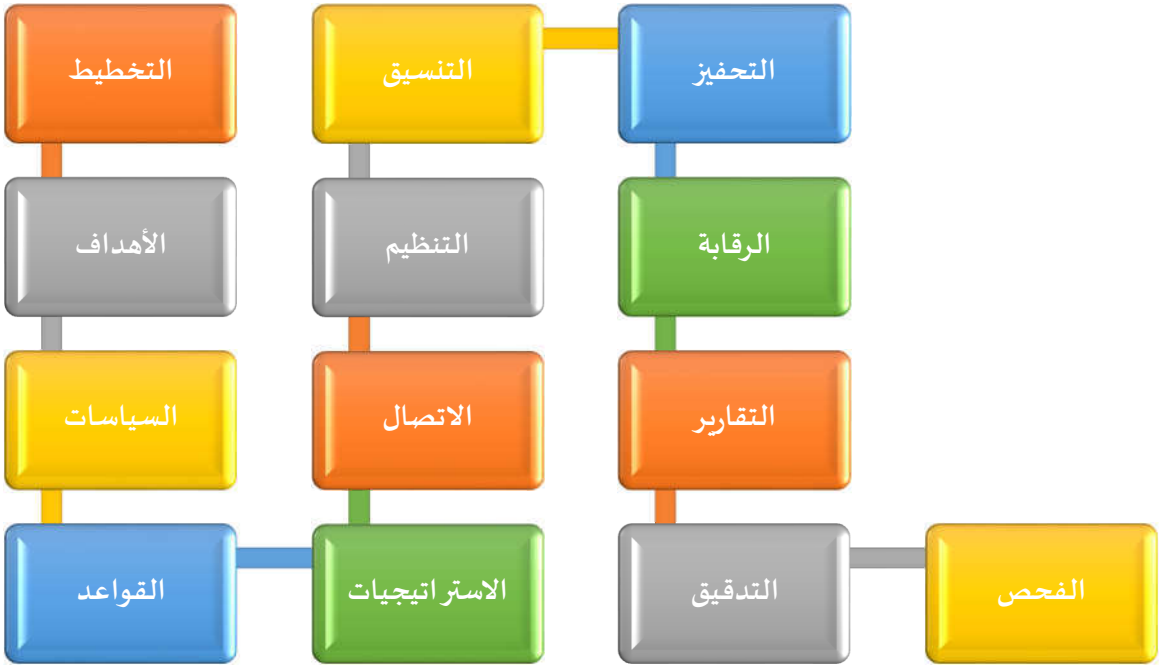

1- التخطيط

تبدأ عملية إدارة البنك بالتخطيط. التخطيط هو النشاط الذي من خلاله ترسم شركة الأعمال مسار عملها المستقبلي. في إدارة البنك، يعطي التخطيط إجابات على الأسئلة المتعلقة بالبنك ككل أو بفرع معين، أو قسم عمل معين. هذه الأسئلة يمكن أن تكون مثل:

- ما هو الدور الذي يجب أن يؤديه البنك أو الفرع أو قسم العمل؟
- كيف يساهم قسم العمل في أنشطة أقسام العمل الأخرى؟
- ما نوع الأنشطة التي يمارسها البنك؟
- هل يقدم البنك أي خدمات استثنائية؟

الخطوة الثانية من التخطيط هي تحديد أهداف طويلة الأجل وقصيرة المدى. يجب أن نتذكر نقطة واحدة هنا أننا لا نتحدث عن التخطيط المنفصل طويل الأجل وقصير المدى. بدلا من ذلك يتم النظر في خطة مع الجمع والتنسيق بين أهداف الجسم طويلة المدى وقصيرة المدى. تحدد الأهداف طويلة المدى للبنوك بعض الموضوعات الشاملة التي يمكن تحقيقها في المستقبل. فمثلا:

- ما هو النطاق والحجم الأمثل للبنك في فترة زمنية مقبلة؟
- ما نوع الجهود التي سيتم اتخاذها لتطوير قطاعات سوق جديدة؟
- ما نوع أصول القروض التي ستشمل محفظة القروض المستقبلية للبنوك؟
- ماذا سيكون حجم قسم عمل معين في المستقبل؟

تصف الأهداف قصيرة المدى للتخطيط الأهداف التي يمكن تحقيقها في وقت قصير. يتم إرفاق ميزانية بهذا الجزء من التخطيط. بعض التقنيات والأدوات مفيدة للتخطيط على غرار الإدارة بالأهداف. لا يمكن لهذه الأداة المساعدة في التخطيط تلقائيا. ولكن في يد مدير بنك كفء، فإنها تعمل كأداة قوية وفريدة من نوعها. التخطيط هو النشاط الذي من خلاله ترسم شركة الأعمال مسار عملها المستقبلي. نتيجة التخطيط هي تطوير استراتيجية لاستخدام موارد الأعمال التجارية ضمن بيئتها المتوقعة لتحقيق أهدافها العامة. تدرك العديد من البنوك أهمية هذه الوظيفة ولديها إدارات تخطيط مزودة بموظفين تقنيين. يقوم الآخرون بذلك بشكل متقطع.

2- الأهداف

الأهداف هي الغايات، ومن أجل تحقيق غايات البنك يتم توجيه جميع الأنشطة. قد تتغير الأهداف بمرور الوقت، ولكن يُنظر إليها على أنها عقود ثابتة وملزمة بمجرد صياغتها. عادة ما يتم تحديد أهداف البنك بعبارات قصيرة وموجزة ومحدودة من عشرة إلى اثني عشر عنصرًا. فيما يلي بعض العناصر من قائمة أهداف أحد البنوك:

أ- يتمثل نشاطنا التجاري في بيع الخدمات المالية في ولاية أوريغون وفي أسواق إقليمية ووطنية ودولية مختارة. سنقوم بتوسيع أعمالنا لتشمل المجالات التي توفر فرص توسع سليمة تلبي معايير الربح المحددة مسبقا.

ب- سنسعى جاهدين لتحقيق الاستقرار في تحقيق النمو، واكتساب استثمارات عالية الجودة، واتباع أساليب سليمة ومبتكرة. من خلال التخطيط الاستراتيجي والإدارة القوية، سوف نوسع مصادر الدخل بقوة مع الحفاظ على التحكم في التكاليف.

ج- هدفنا التسويقي الأساسي هو زيادة حصتنا في السوق من خلال الخدمة الممتازة والمنتجات المناسبة المتوافقة مع الخطط الإستراتيجية للشركة.

د- ستوفر الإدارة استمرارية السياسات والتوجيهات. سيتم تنفيذ التغييرات بسرعة وبطريقة تراعي كل من الاحتياجات الفردية والشركات.

هـ- هدفنا هو تعزيز الناس داخل المنظمة. ومع ذلك، فإن التوسع في مجالات جديدة والحاجة إلى المواهب المتخصصة قد يتطلب توظيف أشخاص من مصادر أخرى.

و- نحن حساسون للشواغل الاجتماعية والاقتصادية ونعترف بمسؤولياتنا كمواطنين شركات. نحن ندعم ونشارك في الأنشطة لتحسين الظروف الاجتماعية والاقتصادية.

3- السياسات

بعد تحديد الأهداف، يتبع وضع سياسات البنك بشكل طبيعي. السياسات عبارة عن بيانات عامة للتفاهمات مصممة لتحفيز التفكير والعمل في صنع القرار. مثال على سياسة البنك قد يتضمن التسعير. تساعد السياسات أولئك الأشخاص المهتمين بالتخطيط. ومن الصعب تصور إعداد الميزانية دون معرفة السياسات العامة. تعمل السياسات أيضا كدليل شامل أو حدود يمكن لمسؤولي ولجان البنك العمل من خلالها. في حالة ظهور مجموعة من الظروف، يكون لدى البنك سياسة أو مسار عمل محدد يمكنه الاعتماد عليه في التوجيه. تعمل السياسة كقوة تنسيق لاستدعاء جهود المجموعة. وقد تظهر هذه السياسات في محاضر مجلس الإدارة أو اللجان الدائمة أو دليل المنظمة.

4- القواعد

لا ينبغي الخلط بين القواعد والسياسات. تتطلب القاعدة اتخاذ إجراءات محددة وحاسمة أو عدم اتخاذها في حالة معينة. قد يطلب البنك من الشركة التي تفتح حسابا أن تزود البنك بقرار أعده مجلس إدارة الشركة يصرح لأفراد معينين بتوقيع الشيكات واقتراض الأموال. ستكون هذه قاعدة.

5- الاستراتيجيات

بمجرد صياغة أهداف البنك وسياساته، فإن الخطوة التالية هي الوصول إلى استراتيجية لتحقيق هذه الأهداف والغايات. بينما تمثل الأهداف خيارا شخصيا فيما يتعلق بجودة المؤسسة واتجاهها ووتيرتها، فإن الاستراتيجية هي الخطة التي يمكن للبنك من خلالها تحقيق الأهداف المحددة على أفضل وجه.

6- الاتصال

تتمثل إحدى المشكلات في أي شركة تجارية في توصيل الأهداف والسياسات وقواعد التشغيل الموضوعة لجميع من يحتاجون إليها، ولا تعد الأعمال المصرفية استثناء. تعتبر قواعد التشغيل ضرورية للأعمال المصرفية بسبب القواعد واللوائح العديدة للسلطات التنظيمية للبنوك.

عادة ما يكون كبار مسؤولي البنوك على اتصال يومي وثيق، ولا تمثل المعرفة بالتطورات المختلفة مشكلة كبيرة. وينطبق الشيء نفسه على مسؤولي الإقراض الذين يعملون بشكل وثيق معًا ويهتمون بأنواع معينة من الإقراض، مثل القروض التجارية والاستهلاكية. وهكذا، يجب فتح قنوات الاتصال في الفروع والمؤسسات المصرفية الجماعية وبين الكتبة والصرافين ومحاسبين الحسابات ومشغلي الكمبيوتر وغيرهم المنتشرين على نطاق واسع في جميع أنحاء المنظمة.

7- التنظيم

الهيكل التنظيمي هو القوة الإضافية لإدارة البنك تحت مظلة التخطيط. بعد تحديد الأهداف والقواعد، يتم تنظيم المكونات الضرورية لتحقيق الهدف. الهدف الرئيسي للأنشطة التنظيمية هو كسب الربح المتوقع. يمكن دمج عوامل الإنتاج الأخرى بفعالية وكفاءة من قبل المنظمات لتحقيق الهدف المتوقع. يجب إعطاء الشخص السلطة المناسبة داخل مناطق العمل الخاضعة للمساءلة. هذا يسمى تفويض السلطة. يجعل العمل المعين مسؤولية جديدة لتكون مسؤولة عن العمل. مستندات السلطة لا تزيد أو تقلل

المسؤولية التي تم تعيينها من قبل. لذلك يمكن تفويض السلطة، ولكن لا يمكن تفويض المسؤولية والمساءلة. ومن خلال تفويض السلطة، يتم تحقيق اللامركزية الإدارية. تعمل هذه اللامركزية بشكل أكبر عندما يحد المدير من السلطة المفوضة بموجب القانون والقواعد والمسؤولية الأخلاقية والميزانية. وخلاصة القول هو أن التنظيم مرتبط بالإنسان. ويتم إنشاؤه من خلال العلاقات الشخصية. تؤثر طبيعة البشر على المنظمة. لذا. تساعد جميع الأدوات والقواعد لتطوير رأس المال البشري في البنك المدير على تطوير نظام تنظيمي.

8- التنسيق

التنسيق يعني العمل معا. نظرا لأن مهارة المجموعة هي أهم قضية في التنسيق، يجب أن نضع في اعتبارنا أيضا أن بعض الحرية ضرورية للإبداع. لذلك يجب اتخاذ القرار الصحيح في الوقت المناسب من خلال التنسيق المناسب. كان التنسيق من الأهمية بمكان في إدارة البنك لفترة طويلة. ستؤدي الأنواع المختلفة من الأنشطة التجارية والإدارات والأقسام والشخصيات في المنظمة، إذا لم يتم تنسيقها بشكل منهجي، إلى انخفاض الأداء والارتباك في تنفيذ الأنشطة المخطط لها.

عندما يتم تسليم السلطة بعد تقسيم المنظمة إلى وحدات إدارية مختلفة، تبدأ كل وحدة في العمل كمنظمة مستقلة. وفقًا للتخطيط الفعال، يساعد الهدف العام المحدد مسبقًا في تنظيم أنشطة المجموعات المختلفة للمؤسسة فقط عندما يتم تنسيقها بشكل صحيح. ولكن إذا أصبح الهيكل التنظيمي معقدا، فسيكون من الصعب تنظيم مجموعات مختلفة بناءً على أهداف عامة.

تتمتع كل إدارة ببعض القوة والمرافق المستقلة وفقًا لمعايير عملية الإدارة. نظرا لأن كل قسم هو جزء من البنك، فإن بناء العلاقات بين الأقسام أمر ضروري لاتباع النهج الصحيح في تحقيق أهداف البنك بشكل عام والوحدة بشكل خاص.

كل مدير بنك هو في الأساس منسق، ويقوم بدور مهم من خلال توجيه ومساعدة الموظفين العاملين في مجال إدارته. كمنسق، يقومون بتنسيق عمل مرؤوسيهم في المجموعة مع مجموعات أخرى من البنك أو مجموعات أخرى خارج البنك. عندما يتم تكليف مدير بنك بإدارة متوسطة أو منخفضة المستوى، فقد يجد صعوبة في إقامة علاقة بين عمل غير ذي صلة بأهداف إدارتهم. لكن يجب على المدير أن يحفز موظفيه على التنسيق مع هذا العمل. لسهولة التنسيق، يتم استخدام أنواع مختلفة من الأدوات. التواصل هو واحد منهم. وفي حالة الاتصال، الصدق ضروري. سيكون تدفق المعلومات فعالًا إذا كان المدير صادقا في توفير التدريب لمرؤوسيه. تعد القدرة على تنسيق جدول العمل والموظف شرطًا أساسيًا لمدير ناجح. يتكيف المدير الناجح مع الهدف الشخصي للموظفين والأهداف التنظيمية من خلال التوجيه والإرشاد والتوجيه.

9- التحفيز

الحافز هو القضية الأكثر مناقشة لمسؤولي البنك وعملية إدارة البنك. إنه مفتاح أداء عمل الموظفين بالكفاءة المطلوبة. يعتمد رضا أنشطة المجموعة على ذلك. الإنسان هو مصدر دافعهم. يساعد مدير البنك في إنشاء بعض المحفزات بين الموظفين ليكون لديهم دوافع ذاتية. يجب أن يهتم مدير البنك بالطموحات

العالية للبشر. الرضا عن العمل هو شرط أساسي للنجاح. من ناحية أخرى، يؤثر نجاح العمل على رضا العمل. يجب على كل مدير فعال أن يكتشف بعض الطرق حتى يتمكن الدافع الموظفون من تقييم نجاحهم. وفي نفس السياق، تعد الجائزة، والأتعاب والمكافآت، والميداليات، والترقية، والنقل إلى المكان المفضل، والتدريب، والسفر، والدورات، وما إلى ذلك، بعض الأدوات المستخدمة بشكل شائع لزيادة الحافز. يعد نظام المكافآت الجيد ضروريًا لتشجيع وتقدير مساهمة المديرين ذوي الدوافع الذاتية. بهذه الطريقة، يحاول المديرون تحسين كفاءة عمل الموظفين من خلال منحهم الحرية للوصول إلى مناصب مهنية أفضل. لا يؤدي التحفيز الفعال إلى زيادة الإنتاجية فحسب، بل يقلل أيضا من معدل دوران الموظفين إلى حد كبير.

10- الرقابة

من بين جميع وظائف الإدارة في البنوك، من المحتمل أن يكون أكثرها دقة هو الرقابة. ينبع السبب من الدور الذي تلعبه البنوك التجارية في مجتمعنا. وتعتمد البنوك، أكثر من أي صناعة أخرى، على ثقة الجمهور. تمتلك البنوك الجزء الأكبر من الأرصدة النقدية للدولة ويتم تنظيمها عن كثب من قبل الهيئات التنظيمية للبنوك التي أنتجت العديد من القواعد واللوائح. معايير عالية ودقة متوقعة منهم.

11- التقارير

هناك العديد من السبل للمراقبة في البنوك. تشتهر البنوك بالعديد من أنظمة المعلومات التي أصبحت ممكنة بفضل عصر الكمبيوتر واستهلاك أطنان من الورق. يبدو أن هناك تقارير متاحة عن كل وظيفة.

12- التدقيق

يوجد لدى العديد من البنوك قسم تدقيق لا يستخدم عادة محاسبا خارجيا لإجراء تدقيق دوري للبنك. يهتم التدقيق بمراجعة المعاملات للتأكد من دقتها وتحديد ما إذا كانت هذه المعاملات قد تم تسجيلها وفقًا لمبادئ المحاسبة واللوائح المصرفية المقبولة.

13- الفحص

فحص البنك هو رقابة خارجية ممتازة. عادة ما تقوم السلطات التنظيمية بفحص البنك مرة واحدة في السنة وتلك التي تواجه صعوبات مالية في كثير من الأحيان.

سادسا- وظائف إدارة البنوك والتحديات المستقبلية:

فيما يلي الوظائف الرئيسية لإدارة البنك:

1- تنظيم رسوم الخدمة:

يتمثل أحد جوانب الخدمات المصرفية في الإدارة التي تضمن توحيد الرسوم والتكاليف المصرفية عبر المجالس. كما تهتم بوضع أسعار سوقية معقولة للمنتجات والخدمات المصرفية. من المهم أن تلبي هذه اللائحة متطلبات العملاء. بهذه الطريقة، يكون البنك قادرًا على تتبع الأداء ومراقبة حجم المبيعات.

2- الموافقة على طلب القرض وعدم الموافقة عليه:

في مجال البنوك، يتمثل جزء من المسؤوليات الأساسية لمديري البنوك في الإشراف على طلب القرض. يراقبون معالجة طلبات القروض. نظرا لأن عملية القرض أمر بالغ الأهمية في العمل المصرفي، فمن المهم أن يكون هناك تقييم مناسب لمن يحصل على القرض ولأي غرض.

3- إدارة الاحتياطي المصرفي:

احتياطيات أي بنك هي مقتنياته النقدية، والتي تتكون في الغالب من الودائع المحتفظ بها في الحسابات المصرفية لدى البنك المركزي. يقع هذا أيضًا في أحد جوانب الخدمات المصرفية التي تتم إدارتها على النحو الواجب.

4- الإشراف على تعيين أعضاء مجلس الإدارة:

جانب آخر مهم للإدارة المصرفية هو الإشراف على تعيين أعضاء مجلس الإدارة. لضمان حسن سير عمل البنك، يعد تعيين المديرين عملية أساسية في نظام الإدارة.

5- ضوابط إصدار الودائع:

من الوظائف الأساسية للقطاع المصرفي أنه يتحكم في إصدار الودائع.

6- بيئة مناسبة لعمليات البنك:

من بين العديد من جوانب إدارة البنك هو العثور على أفضل موقع للتفرع. من أجل تحقيق ذلك، يتعين على البنك وضع عدة عوامل في الاعتبار.

7- كفاية رأس المال:

هل رأس مال البنك كاف؟ هذا سؤال هام خاصة عندما تفكر في خدمة عملائك المزدحمين بسلاسة. قد تتضمن الإدارة الفعالة للبنوك نظرة على كفاية رأس المال.

وإجمالا تتمثل وظائف إدارة البنوك فيما يلي:

تعبئة الودائع	إدارة التسويق
ادارة مالية	إدارة المكاتب
تقييم المشاريع	إدارة الصيانة
إدارة وتخطيط الائتمان	إدارة المعلومات
إدارة السيولة	الإدارة القانونية
إدارة الاستثمار	إدارة المحافظ
الإدارة التنظيمية	إدارة الأصول

في الأخير، يطرح التساؤل التالي: كيف سيتم إدارة النظام المصرفي في المستقبل القريب؟ فيما يلي الطرق المختلفة التي سيتم من خلالها إحداث ثورة في الصناعة المصرفية:

1- ظهور التكنولوجيا المالية:

إن الطريقة المتزايدة الاتساق التي يتم بها تغيير القطاع المصرفي من خلال التقنيات المالية تترك لنا العديد من الأسئلة. هل سيكون النظام المصرفي التقليدي قادرًا على تحمل ذلك؟ في المستقبل، ربما لن تكون هناك حاجة للذهاب إلى قاعة مصرفية لإجراء أي معاملة.

2- تطور الخدمات المصرفية عبر الهاتف المحمول

مع وجود عدد كبير من سكان العالم الذين لديهم إمكانية الوصول إلى هاتف ذكي، فإن كل ما يتعلق بالأنشطة المصرفية تقريبا سيتم إزالته تماما من مكاتب أحد البنوك. من الذي يحتاج إلى الذهاب إلى البنك عندما يمكنك فقط الضغط على زر في هاتفك ويتم حل مشكلتك؟

3- التغيير في إدارة سلوك العملاء

بفضل التكنولوجيا التي تسمح للبنك بتتبع سلوك العملاء بناء على العمل الماضي والموقع، لم تكن إدارة المنتجات والخدمات بطريقة تناسب احتياجات العملاء أسهل من أي وقت مضى. مع توفر مثل هذه التقنيات المتطورة مثل الذكاء الاصطناعي، لن تشارك إدارة البنك في "البيع" بعد الآن. بدلا من ذلك، ستكون منصة يجتمع الناس معا لإنشاء حلول مصرفية. على عكس ما لدينا حاليا كخدمة عملاء مع أخطائها البشرية والقيود الأخرى، فإن مستقبل الخدمات المصرفية سيكون له نظام خدمة رعاية أكثر ملاءمة للعملاء ويتمحور حول المستخدم مع حلول فورية.

أسئلة للمراجعة:

- **أ- ضع تعريفا لإدارة البنوك، وماهي محددات مدى موثوقيتها؟**
- **ب- يشكل كل من المنافسة والتطور التكنولوجي عاملا مهما أكسب إدارة البنوك أهمية كبيرة، كيف ذلك؟**
- **ج- عدد أهداف إدارة البنوك؟**
- **د- عدد عناصر أو بعبارة أخرى أدوات إدارة البنوك مع شرح اثنين منهما من اختيارك؟**
- **هـ- ماهي التحديات المستقبلية القائمة أمام إدارة البنوك؟**

المحور الثاني: هيكل الجهاز البنكي

تمهيد

يعد الجهاز البنكي جزءا أساسيا من البناء الاقتصادي السائد في أي دولة ويلعب دورا مهما في ظل أيٍ من النظم الاقتصادية والاجتماعية، هذا الدور وتلك الأهمية يأخذها من خلال سعي المجتمعات لتحقيق التنمية والرفاه، فالوظيفة الأساسية لأي نظام بنكي هي إتاحة أكبر قدر من المرونة وتوفير أنسب حجم من وسائل الدفع لإتمام مختلف الصفقات والعقود ودعم فرص الابتكار والتطوير والتحديث. نتناول في هذا المحور المفاهيم الأساسية للجهاز البنكي ومكوناته.

أولا- تعريف الجهاز البنكي

سيتم استعراض مفهوم الجهاز البنكي الذي يمثل الشق الأهم للنظام المالي في العديد من البلدان خصوصا النامية منها، فضلا عن التطرق بشيء من التفصيل لأهم مؤسساته. يشكل مجموع البنوك ومؤسسات الائتمان الأخرى الجهاز البنكي والذي يعرف على أنه مجموع المؤسسات التي تتعامل بالائتمان وتسعى إلى توفير التمويل المطلوب على الصعيدين القومي والفرد. إذ يعد الجهاز البنكي أحد المكونات الرئيسية للنظام المالي ويضم إلى جانب المكون الأهم له وهي البنوك بشتى أنواعها مختلف الوسطاء الماليين الآخرين، بينما يقف البنك المركزي على قمة هرم هذا الجهاز بوصفه بنك البنوك والملجأ الأخير للإقراض.

كما يقصد بالجهاز البنكي "مجموع البنوك العاملة في بلد ما، وهو يضم مجمل النشاطات التي تمارس بها العمليات البنكية وخاصة تلك المتعلقة بمنح الائتمان، وهو يشمل السلطات المسؤولة عن السياسة النقدية والمتمثلة في البنك المركزي والخزينة العامة والمؤسسات المالية المتخصصة".

وهو كذلك "مجموع المؤسسات التي تتخذ التعامل بالنقود بأشكالها المختلفة الوظيفة الرئيسية لها، وتشكل هذه المؤسسات مع القواعد والقوانين والنظم والأعراف التي تحكم نشاطها الجهاز البنكي للدولة"

ويأخذ الجهاز البنكي شكل هرم يقف في قمته البنك المركزي، وفي طرفي قاعدته البنوك التجارية والمؤسسات البنكية الوسيطة، ويعبر هذا الجهاز عن مؤسسات الجهاز البنكي والقوانين والأنظمة التي تعمل في ظلها هذه المؤسسات من أجل أداء وظائفها.

ثانيا- وظائف الجهاز البنكي

إن الأنظمة البنكية تهدف في المقام الأول لخدمة مقاصد النمو الاقتصادي والتنمية في البلدان على اختلاف نماذج هياكلها الاقتصادية، وبشيء من التفصيل فإن الجهاز البنكي، ومن خلال الوظائف التالية يعمل على تعبئة أكبر قدر من الموارد المالية المتاحة ومن ثم تخصيصها لمختلف أنواع النشاط الاقتصادي كما يسمح بضمان تخصيص أكفأ للموارد المالية المتاحة في الاقتصاد والتقليل من مشاكل عدم تماثل المعلومات:

1- **تعبئة المدخرات:**

تعد وظيفة تعبئة المدخرات من أولى الوظائف التي ارتبطت بظهور المؤسسات المالية منذ نشوئها، حيث تسعى مؤسسات الوساطة المالية إلى جذب أكبر قدر ممكن من المدخرات والأموال والتي على ضوئها تبنى سياسات الإقراض والاستثمار لهذه المؤسسات، وهذا من خلال إتاحة مجموع متنوعة من الوسائط والأوعية الادخارية التي تلائم متطلبات شرائح واسعة من وحدات الفائض وتتلاءم وتفضيلاتهم فيما يتعلق بالسيولة المخاطرة والعائد، وكذا إدخال تجديدات مستمرة عليها يدعمها في ذلك التطور الهائل في نظم المعلومات والاتصال، وعليه فإن تطور وظائف الجهاز البنكي وزيادة كفاءة أدائه يتناسب إيجابيا مع قدرة الوسطاء الماليين على حشد حجم متزايد من الموارد المالية ويرفع مقدرتهم على تقديم التمويل المناسب للمشروعات الاقتصادية وبالمحصلة تعزيز النمو الاقتصادي. في المقابل فإن وجود نظام مالي متخلف سيعمل على زيادة الاكتناز السائل وتفضيل الأصول غير المنتجة كبديل لحفظ الثروة ودفع الأفراد إلى التعامل مع القطاع غير الرسمي، مما يزيد من نسبة التسرب ويؤدي إلى انخفاض كفاءة الجهاز المالي في جمع الموارد المالية وتخصيصها مما ينعكس سلبا على معدلات الاستثمار الحقيقي والنمو.

2- **تشجيع الاستثمار:**

يعد الاستثمار المحرك الرئيسي للفعاليات الاقتصادية وللنمو الاقتصادي فقد عده الكلاسيك الأساس في رفع معدل تراكم رأس المال والمحور الأساسي للنمو الاقتصادي، كما يعد من وجهة النظر الكينزية مؤثرا رئيسيا في تحديد الطلب الكلي الفعال ومن ثم معدل النمو الاقتصادي، في حين اعتبره كل من (Harrod) و(Domar) السبب الرئيسي للنمو في الأجل الطويل، ويعتبر توفير التمويل اللازم للمشاريع الاستثمارية من بين الوظائف الرئيسية التي تقدمها مؤسسات الجهاز البنكي المختلفة. والتي تعمل على تقديم أنواع متعددة من التمويل من حيث الطبيعة والغرض وفترات الاستحقاق تراعي الخصوصية المالية والاقتصادية للمشاريع الممولة، وبهذا فإن الائتمان المقدم للوحدات الاقتصادية يساهم في رفع حجم الاستثمار الإجمالي مما ينعكس إيجابا على النمو الاقتصادي.

3- **جمع ونقل المعلومات:**

تستفيد المؤسسات البنكية من مزايا اقتصاديات الحجم فيما يخص تخفيض تكاليف الحصول على المعلومات المتعلقة بالمشاريع الاستثمارية المختلفة، كما تتمتع هذه المؤسسات بمقدرتها الكبيرة على تجميع وتحليل هذه المعلومات والحكم على المراكز المالية لوحدات العجز وهو ما لا يتوفر لغيرها في هذا المجال ، أو من خلال لجوئها إلى المختصين في ميدان التحليل المالي حيث تكون تكلفة استخدامهم منخفضة جدا لأنها تتوزع على عدد كبير من العمليات، والبنوك بجمعها للمعلومات فإنها ترجح كفة المشاريع الأجدى اقتصاديا الأمر الذي يحد من حجم المخاطر ويشجع الابتكار التقني ، كما يساعد ذلك على اتخاذ القرار المالي الأمثل لطالبي الأموال ولعارضيها وكذا الابتعاد عن التوظيفات ضعيفة المردود وعالية المخاطر مما يساعد على انسياب الموارد المالية بكفاءة أكبر نحو أفضل الفرص الاستثمارية، وهو ما من شأنه أن يؤدي إلى تحسين حجم ونوعية الاستثمارات وتطوير توزيع رأس المال ويدفع إلى رفع معدلات النمو الاقتصادي.

أيضا فإن وجود سوق مالية متطورة سيعمل على توفير وسائل أفضل للمعلومات والرصد مما يزيد من ثقة المستثمرين ويقلل من التكلفة الرأسمالية.

4- إدارة وتوزيع المخاطر:

كما ينقل الجهاز البنكي الأموال فإنه يقوم أيضا بنقل المخاطر، فشركات التأمين على سبيل المثال هي وسيط مالي متخصص في تحويل المخاطر، وفي غالب الأحيان فإن الأموال والمخاطر يتصلان ببعضهما البعض وهما عنصران متلازمان ينتقلان في نفس الوقت في الجهاز البنكي. ولتطور هذا الجهاز دور مهما في التقليل من مخاطر النشاط الاقتصادي ليس من خلال نشاط قطاع التأمين فحسب ولكن كذلك من خلال توفير المعلومات والمعرفة المتخصصة وتقليل كلفة البحث وتقييم المنشآت والمدراء وظروف السوق إلى جانب تقليل المخاطر من خلال المقدرة على تنويع الاستثمارات.

5- تعزيز الرقابة والحوكمة:

من خلال وظائف القطاع البنكي في جمع المعلومات وإدارة المخاطر وتنويعها فإنه يتيح رقابة فعالة على المقترضين والشركات، فالتقييم شبه المتواصل للشركات استنادا إلى كل المعلومات المتوفرة يساند كفاءة تخصيص رأس المال، ويفرض الانضباط على المديرين. ويساهم في تحسين إدارة وضبط الشركات من خلال تمكين أصحابها من ربط رواتب المديرين بقيمة الشركة مما يخفف من مشاكل الوكالة، وهذا من خلال إدخال التوازن بين حوافز ومصالح المديرين.

6- توفير السيولة وخفض تكاليف المعاملات:

يهتم المستثمرون بشكل كبير بسيولة استثماراتهم المالية التي تعني قدرة الأصل على التحول بسرعة وبأقل تكلفة إلى نقد وهذا من أجل الاستجابة بسرعة إلى الفرص الجديدة أو الأحداث غير المتوقعة، حيث يوفر الجهاز البنكي من خلال مؤسساته نظاما للمتاجرة يجعل من الأصول المالية أكثر سيولة، فالقدرة على تحويل الأصول المالية منخفضة السيولة إلى حقوق سائلة على النحو الذي يلائم رغبات المدخر يعد أحد معايير الكفاءة للنظام البنكي.

كما تستطيع البنوك التوسط بكلفة أقل من خلال تجميع كافة مطلوباتها وكافة أصولها واستغلال وفورات الحجم والنطاق، فمن شأن تجميع موارد المقرضين أن يسمح للمصارف بتمويل المشاريع ذات العائد المرتفع بالجملة وبالتالي تجاوز مشكل عدم قابلية التجزئة، بالإضافة إلى حماية البنوك من مخاطر السيولة والسماح لها بتوفير الأصول ذات الآجال القصيرة وكذا الاستفادة من مبدأ الأعداد الكبيرة لإصدار خصومات سائلة، وفي الوقت نفسه الاحتفاظ بنسبة قليلة من هذه الموارد في صورة أصول سائلة واستثمار الباقي في المشاريع المنتجة، أما تجميع الأصول فإنه يوفر للبنوك مزايا التنويع التي توفر للمصارف حماية من المخاطر الخصوصية وينحصر انكشافها في تعرضها فقط للمخاطر الجهازية، وعليه فإن من شأن ما سبق أن يخفف تكاليف المتابعة المتوجبة على مقرضي تلك البنوك وأن يسمح لها باستقطاب الأرصدة بأسعار فائدة أدنى.

ثالثا- مؤسسات الجهاز البنكي

تتعدد وتتنوع أشكال المؤسسات النقدية والمالية التي تعرفها الأنظمة البنكية في مختلف الدول، إذ يعد الجهاز البنكي مُمَثلا في هذه المؤسسات وكذا مختلف الأنظمة والقوانين التي تعمل في ظلها، من أساسيات اقتصاد كل دولة، الأمر الذي يحتم وجود صور مختلفة لأداء هذه البنوك والمؤسسات لأعمالها ومستويات متدرجة في علاقتها ببعضها. ويتضمن هذا العنصر الأشكال الرئيسية الثلاث للبنوك وهي: البنك المركزي، البنوك التجارية، البنوك المتخصصة.

1- البنك المركزي

يمثل البنك المركزي أهم مؤسسة تشرف على شؤون النقد والائتمان في العصر الحاضر، فهو يأتي على رأس الجهاز البنكي وهو يتمتع بالسيادة والاستقلالية وتعتبر نشاطاته ذات أهمية بالغة، وتعتبر البنوك المركزية أحدث صورة لتطور الجهاز البنكي، فقد نشأت هذه البنوك كمرحلة أخيرة من مراحل تطور الفن البنكي ولهذا فقد ظهرت متأخرة نسبيا مقارنة بظهور البنوك التجارية. ويلاحظ عند تتبع مراحل نشأة البنوك المركزية أنها غالبا ما تنشأ كبنك تجاري هام تمنحه الحكومات سلطات الإصدار، ورغم أن مصرف السويد الذي تأسس عام 1656 يعد أول البنوك المركزية وجودا، فإن مصرف إنجلترا الذي تأسس عام 1694 يعتبر أول مصرف إصدار يقوم بدور البنك المركزي.

وخلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر أخذت البنوك المركزية تنتشر في الدول الأوروبية، وبدأت تدريجيا تباشر وظيفتها الرئيسية في الرقابة على الائتمان من حيث كميته ونوعه وسعره، ومع القرن العشرين استقرت الأوضاع تقريبا بالنسبة للبنوك المركزية حيث امتنع أغلبها تدريجيا عن القيام بالأعمال التجارية، كما اقتصر حق إصدار البنكنوت على البنوك المركزية وحدها.

أما فيما يخص مفهوم البنك المركزي فقد تعددت المفاهيم التي يقدمها الاقتصاديون للبنك المركزي كون أي تعريف له يرتبط بوظائفه المتطورة، وإجمالا يمكن استخلاص المفاهيم التالية: "البنك المركزي هو تلك المؤسسة التي تشغل مكانا رئيسيا في سوق النقد وهو الذي يقف على قمة الجهاز البنكي، ويهدف أساسا إلى خدمة الصالح الاقتصادي العام في ظل مختلف النظم النقدية والبنكية" ، و"البنك المركزي يتمتع بشخصية اعتبارية مستقلة ويستمد وجوده كمؤسسة عامة ويقوم بجميع أعماله وفقا لأحكام القانون وله الحق في أن يمتلك ويتصرف في ممتلكاته وأن يتعاقد وأن يقيم الدعاوي، وتقام عليه باسمه ويكون له ختم خاص به ويعفى من كافة الضرائب والرسوم، وأهداف البنك المركزي هي الحفاظ على الاستقرار النقدي."

1-1- خصائص البنك المركزي:

للبنك المركزي مجموعة من الخصائص التي تعكس دوره وأهميته وهي كالآتي:

أ- يقوم البنك المركزي بإصدار ما يعرف بالنقود القانونية "أي تحويل الأصول الحقيقية إلى أصول نقدية وتحويل الأصول النقدية إلى أصول حقيقية "، وهكذا يتركز الإصدار في يد بنك واحد تدعمه الدولة فيضفي على هذه الهيئة قدرا كبيرا من الثقة.

ب- النقود القانونية التي يصدرها البنك المركزي تختلف عن أنواع النقود الأخرى (نقود الودائع)، فهي تتميز بخصائص معينة كونها نقود مقبولة عامة ولها قوة إبراء غير محدودة وتتميز بسيولتها التامة عكس نقود الودائع التي تصدرها البنوك التجارية وبشكل متعدد.

ج- لا توجد مصادر متعددة ومستقلة مصدرة للنقود بل هناك وحدة مركزية واحدة تشرف على الإصدار، مع إمكان وجود فروع للبنك المركزي لتسهيل مهامه ولكي تكون أكثر دقة وتنظيما.

د- لا يتعامل البنك المركزي مباشرة مع الأفراد، ويتم ذلك بشكل غير مباشر من خلال تعامله مع البنوك التجارية والسوق النقدية والمالية، فالبنك المركزي لا يقبل ودائع الأفراد في حين أن وظيفة قبول الودائع تعد من أهم وظائف البنوك التجارية.

هـ- يختلف هدف البنك المركزي عن هدف البنوك التجارية أو المشروعات الخاصة من حيث تحقيق الربح، فيجب أن يكون هدفه تحقيق مصلحة الاقتصاد القومي من خلال تنظيم سير الائتمان وكذلك إتباع السياسات النقدية، وبالتالي فهو لا يضع ضمن أولوياته تحقيق الربح في تعاملاته.

و- يمثل البنك المركزي مركز الصدارة وقمة الجهاز البنكي، وذلك لقدرته على إصدار النقود والرقابة على أحوال الائتمان في البلاد من خلال الرقابة على البنوك التجارية والتأثير في قدرتها على خلق النقود، وهناك علاقة وثيقة بين البنك المركزي والحكومة من حيث أنه الموجه العام للاقتصاد وهو ما يعني ضرورة ملكية الدولة لهذا البنك، كما يعد البنك المركزي مستشارها المالي ويطلق عليه اسم بنك الدولة.

2-1- وظائف البنك المركزي:

رغم أن النشاط الذي تقوم به البنوك المركزية يختلف باختلاف طبيعة الهيكل الائتماني لكل دولة وخصائص البنية الاقتصادية التي يزاول البنك نشاطه فيها، فقد وجد أن هناك قدرا من التماثل بين الوظائف الأساسية التي تؤديها في مختلف الدول، وتتمثل الوظائف الأساسية للبنك المركزي فيما يلي:

أ- **البنك المركزي بنك إصدار**: "إن عملية إصدار النقد الورقي هي إحدى الوظائف الأساسية والهامة للمصارف المركزية، وتأتي أهمية هذه الوظيفة من الدور الذي تحتله النقود الورقية في حياة المجتمعات في الوقت الحاضر". ويوفر تركيز هذه الوظيفة في يد بنك واحد عاملي الثقة والاستقرار للنقود المصدرة، غير أن سلطة الإصدار ليست مطلقة بل يجب توفر غطاء لها "أي الحصول على رصيد احتياطي للعملة قبل القيام بعملية الإصدار" ، حيث ظهر عدد من نظم الإصدار المختلفة والتي يمكن أن نميزها على النحو الآتي:–نظام الغطاء الذهبي الكامل –نظام الإصدار الجزئي الوثيق –نظام غطاء الذهب النسبي. –نظام الحد الأقصى للإصدار –نظام الإصدار الحر.

ب- **البنك المركزي بنك البنوك**: يعتبر البنك المركزي ذو أهمية خاصة بالنسبة للبنوك التجارية فهو المقرض الأخير للنظام الائتماني ككل، وفي إطار وظيفته كبنك للبنوك فهو يقوم بـ:

- **الاحتفاظ بالاحتياطات النقدية**: "بمعنى أن البنوك الأخرى تتعامل مع البنك المركزي بالضبط كما يتعامل العملاء مع بنوكهم، وعلى ذلك فهو يتلقى ودائع فوائض البنوك سواء تم

ذلك بصفة اختيارية أو إلزامية، كما يقوم بإقراض البنوك حين تعوزها السيولة لمقابلة احتياجات العملاء للسحب أو لأغراض الائتمان".

- **الإشراف على عمليات المقاصة**: يلجأ بعض العملاء إلى تقديم شيكات مسحوبة على حسابات جارية لدى بنوك أخرى وهذا لتحصيلها لدى بنكهم، ويتم ذلك عن طريق قسم المقاصة بالبنك المركزي، حيث يقوم البنك المركزي بتسوية الفروقات بين البنوك المختلفة، وبما أن البنوك التجارية لديها احتياطات نقدية لدى البنك المركزي فهذا يسهل تسوية الحسابات في دفاتر البنك المركزي وتكون الصورة واضحة على المبالغ المستحقة لكل بنك.

ج- **البنك المركزي بنك الحكومة ومستشارها المالي**: تربط البنك المركزي بالحكومة في مختلف دول العالم روابط وثيقة فهو مصرفها ومستشارها المالي، بحيث يقدم لها خبرته فيما يتعلق بالأمور النقدية والمالية، كما تحتفظ الدولة بودائعها لدى البنك المركزي، "ويتولى القيام بالأعمال البنكية الخاصة بالقطاع الحكومي والقطاع العام، كما أنه الجهة التي تودع لديها الأرصدة العامة والضرائب –الإيرادات العامة- وغير ذلك، كما أنه يمثل جهة الإقراض التي يمكن للدولة أن تلجأ إليها للحصول على قروض وتسهيلات ائتمانية لمقابلة عجز الموازنة العامة" ، "وكذلك يتولى البنك إضافة إلى وظيفة مصرف الحكومة مهمة تقديم المشورة إلى الحكومة في الشؤون النقدية والائتمانية نظرا لعلاقته الوثيقة مع البنوك التجارية من ناحية ومن ناحية أخرى يستند إلى خبرته الطويلة في الأمور النقدية والائتمانية."

د- **البنك المركزي رقيبا على الائتمان**: "إن وظيفة البنك المركزي في الرقابة على الائتمان تعتبر من الوظائف المهمة جدا وذلك في مختلف البلدان الرأسمالية والبلدان ذات الاقتصاد المختلط، وأهمية هذه الرقابة تأتي للصلة الوثيقة بسن حجم الائتمان، حيث يرتبط بهذا الحجم وسائل الدفع، وأثر هذا على مستويات الأسعار"، وهي وظيفة ترتبط بتحقيق الاستقرار في أسواق المال والنقد، وهو السبيل لتحقيق الاستقرار النسبي للاقتصاد القومي، وتصنف وسائل البنك المركزي في الرقابة على الائتمان إلى ثلاثة أنواع هي:

- **الرقابة الكمية**: هذا النوع من الرقابة يهدف إلى التأثير في حجم الائتمان (كميته) ولا شأن لهذه الرقابة بنوعية الائتمان، وسبل تنفيذ هذا التأثير سبل غير مباشرة.
- **الرقابة الكيفية**: تهدف الرقابة الكيفية إلى توجيه الائتمان إلى وجوه الاستعمال المرغوب فيها وذلك بالتمييز في السعر أو في مدى توافر الائتمان.
- **الرقابة المباشرة**: "تنصب هذه الرقابة على الجانب الكمي والكيفي لعملية الائتمان، ويقصد بذلك ما يباشره البنك المركزي تجاه البنوك التجارية من إقناع أدبي لكي تتصرف بالاتجاه الذي يرغبه."

2- البنوك التجارية

تعتبر أحد أهم ركائز التقدم الاقتصادي، فهي تسهم في تمويل المشاريع الاستثمارية واشباع الحاجات المتعددة للعملاء سواء أفراد أو مؤسسات، كما تساهم في توسيع حجم السوق من خلال تيسير وتنشيط المعاملات المالية والتجارية.

2-1- تعريف البنوك التجارية:

يعرف البنك التجاري على أنه "مؤسسة تعمل في السوق النقدية وتطلع أساسا بتلقي الودائع القابلة للسحب لدى الاطلاع أو بعد أجل" ، وقبول البنوك التجارية للودائع أدى إلى تسميتها أحيانا ببنوك الودائع لما تتميز به عن البنوك الأخرى من قبول الودائع تحت الطلب والحسابات الجارية وينتج عنه ما يسمى خلق النقود ، كما يمكن النظر إلى الجانب الآخر لهذه البنوك والذي يتمثل في استخداماتها، حيث أنها تعرف كذلك بعبارة بنوك قرض بما أن وظيفتها هي تعبئة ادخار المودعين تحت صيغة الودائع تحت النظر وإعادة تدويرها عن طريق القرض لأجل قصير.

ويمكن القول بصفة عامة أن النظم البنكية في البلاد الأوروبية قد تأثرت في وظائفها إلى حد ما باختلاف مراحل تطورها الاقتصادي، إلا أن هذا الاختلاف بدأ بالزوال مع ظهور مفهوم البنوك الشاملة.

2-2- خصائص البنوك التجارية:

للبنوك التجارية مجموعة من الخصائص التي تميزها عن بقية البنوك والمؤسسات المالية الأخرى، ونورد أهم العناصر التي تصنع هذا الفرق فيما يلي:

أ- مبدأ التدرج: حيث تتواجد البنوك التجارية في الدرجة الثانية من الترتيب الرأسي للجهاز البنكي، وهذا بعد البنك المركزي الذي يعتبر في قمة هذا الترتيب ويباشر رقابته عليها بوسائل مختلفة.

ب- رأينا فيما سبق أن لكل دولة بنك مركزي واحد وهو ما يمثل التطبيق الصحيح لمبدأ "وحدة بنك"، غير أن البنوك التجارية تتعدد وتتنوع وتنتشر عبر العديد من المناطق وحتى خارج الدولة الأم ولا يحدها في ذلك غير حجم السوق وفرص الربح المتوقعة.

ج- تتميز البنوك التجارية بخاصية توليد ودائع جارية (تحت الطلب) جديدة من خلال عمليات الإقراض والاستثمار في الأوراق المالية المختلفة، والودائع الجارية الجديدة (المشتقة) تشكل نقود لم تكن موجودة أصلا وتستمد صفة النقود من كونها قابلة للسحب بصكوك" ، وتتعدد المصادر بالنسبة لهذه النقود باختلاف البنك التجاري كما تتباين أشكالها، أما النقود القانونية التي يصدرها البنك المركزي فهي ذات مصدر وحيد وشكل محدد لجميع وحداتها، كما أنها متماثلة في قيمتها "المطلقة" بصرف النظر عن اختلاف الزمان والمكان.

د- تعد البنوك التجارية مشروعات رأسمالية هدفها الأول هو تحقيق الربح، وهي تسعى للتوسع وانتهاز الفرص المتاحة أمامها لزيادة توظيفاتها بعكس ما يهدف إليه البنك المركزي من تحقيق للتوازن ودعم للاستقرار المالي والاقتصادي.

3- البنوك المتخصصة

تعتبر من المؤسسات التي تضطلع بدور تنموي هام وأساسي في مجالات متعددة، وهي في ذلك تمارس نوعا من التخصص باتجاه قطاع اقتصادي معين تركز فيه نشاطها التمويلي والخدمي بشكل احترافي يمكنها من دعم عملياته وأنشطته المختلفة، في مسعى متكامل للنهوض بمختلف القطاعات الاقتصادية والاستراتيجية منها خاصة.

3-1- تعريف البنوك المتخصصة:

يعرف الباحثون والعاملون في المجال المالي والبنكي البنوك المتخصصة بأنها البنوك التي تقوم بالعمليات البنكية التي تخدم نوعا معينا من النشاط الاقتصادي، وفقا للقرارات الصادرة بتأسيسها، والتي لا يكون قبول الودائع تحت الطلب من أوجه أنشطتها الأساسية. يتضح مما سبق أن البنوك المتخصصة هي مؤسسات بنكية تتوجه لخدمة وتمويل قطاع معين، والتخصص المشار إليه مقصود بذاته بغرض حصر أنشطة هذه البنوك في مجال محدد دون غيره من المجالات.

وتأسيسا على المفهوم السابق أيضا، تختلف طبيعة وآجال القروض والتسهيلات التي تمنحها البنوك المتخصصة حسب النوع النشاط الذي يتم التعامل معه، على سبيل المثال في بنوك التجارة الخارجية قد يصل أجل القروض إلى ستة أشهر، بينما يصل في البنك العقاري إلى ما يقرب من 30 سنة، من ناحية ثانية تنحصر موارد البنوك المتخصصة في مصادر أخرى بخلاف الودائع تشمل رأس المال، والاحتياطات، والسندات، والقروض المستثمرة من قبل البنوك التجارية، ونتيجة لذلك لا تستطيع تلك البنوك أن تنطلق بلا حدود في أنشطتها، حيث ترتبط في المقام الأول بقدر الموارد المتاحة لديها بعكس الحال بالنسبة للبنوك التجارية التي تتوافر لديها موارد طائلة نتيجة تلقيها الودائع، ومن ثمة يمكنها الانطلاق في أنشطتها إلى أبعد مدى.

بيد أن المتغيرات الراهنة في المجال المالي والبنكي فتحت آفاقا واسعة أمام هذه المؤسسات المتخصصة، في مجال إتاحة الموارد المالية وإقراضها، حيث أصبح بإمكانها الحصول على الودائع بشروط معينة كما سمح توريق الديون والقروض لها أن تتوسع في أنشطتها وأعمالها.

3-2- خصائص البنوك المتخصصة:

تتميز البنوك المتخصصة بمجموعة من الخصائص التي من خلالها يتضح الفرق بينها وبين غيرها من المؤسسات المالية والبنكية الأخرى، ورغم تعدد أنواع وأشكال هذه البنوك وتباين مجالات عملها فإنها تشترك بصفة عامة في الخصائص الآتية:

- لا تتلقى الودائع من الأفراد وإنما تعتمد على رؤوس أموالها وما تصدره من سندات تستحق الدفع بعد آجال طويلة، وما تعقده من قروض طويلة الأجل تحصل عليها من البنك المركزي والبنوك التجارية.
- قد يكون جانب من أهداف هذه البنوك قوميا اجتماعيا، لذلك قد تساعدها الدولة وتمنحها القروض بسعر فائدة مميز.

- لا يقتصر نشاط هذه البنوك على عمليات الإقراض فقط، بل قد تقوم بالاستثمار المباشر إما عن طريق إنشاء مشروعات جديدة، أو المساهمة في رؤوس أموال المشروعات وتقديم الخبرات الفنية والمشورة في مجال تخصص البنك.

ويمكن ملاحظة هذه الخصائص والفروق من خلال دراسة ميزانية هذه البنوك ومقارنتها بميزانيات البنوك الأخرى كالبنوك التجارية مثلا، وهذا من جانب الأصول والخصوم، فالبنوك المتخصصة تتميز بعدم تلقيها لودائع الأفراد إلا أشكال محددة ومعينة ويكون اعتمادها بشكل رئيسي على رؤوس أموالها ومساهميها وما تصدره من سندات والإعانات التي تقدمها جهات أخرى كالدولة، فيما نجد أن البنوك التجارية تتلقى ودائع الأفراد والتي تشكل النسبة الأكبر من مواردها فيما يشكل رأس مالها بالنسبة لمجموع أصولها نسبة ضئيلة، أيضا وفيما يخص الاستخدامات نجد أن البنوك المتخصصة تدعم وتمول المشاريع التي تتسم بطول آجالها فيما تعتمد البنوك التجارية على ودائعها في تمويل النشاطات التي تتميز بقصر آجال استحقاقها وهي عموما أنشطة تجارية بعكس البنوك المتخصصة والتي تتوجه لدعم النشاطات التنموية بمختلف القطاعات.

3-3- أشكال البنوك المتخصصة ووظائفها:

يتوقف نوع البنك وتخصصه على العلاقة بين الودائع التي تودع لديه وطريقة استثمارها، وتختلف طريقة الاستخدام للموارد المالية للبنك في العمليات البنكية التجارية قصيرة الأجل ومنح قروض متوسطة أو طويلة الأجل، واستثمارها في إنشاء المشروعات الصناعية أو التجارية أو الاشتراك في إنشائها، ولهذا نرى أنواعا متعددة من البنوك. حيث تتعدد وتتنوع وظائف البنوك المتخصصة حسب المجال والنشاط الذي تخدمه، كما يتعدد ما تضعه من إمكانيات وأدوات لصالح عملائها بهذه الأنشطة، وفيما يلي استعراض لأهم أشكال هذه البنوك ووظائف كل شكل منها:

أ- **بنوك الاستثمار:**

من الصعب وضع تعريف محدد لبنوك الاستثمار وذلك بسبب تعدد الأنشطة التي تضطلع بها في الوقت الحاضر، فهي تسمى بنوك تجارة في إنجلترا "Merchant Banks"، وفي الولايات المتحدة الأمريكية بنوك استثمار "Investment Banks"، وفي فرنسا بنوك أعمال "Banques d'Affaires". على أنه مهما اختلفت التسميات فإن الدور الأساسي لهذه البنوك هو الإسهام في تمويل وإدارة الاستثمارات لتحقيق التنمية، وعموما يمكن حصر أهم وظائف هذه البنوك في الآتي:

- التعرف على فرص الاستثمار ودراسة جدواها الاقتصادية، ثم الإشراف والمشاركة في تأسيس المشروعات الجديدة، واتخاذ السبل الكافية للترويج لها، وتدبير أوجه التمويل وكذا الكوادر الإدارية اللازمة لإدارتها.

- تقديم المشورة الفنية لمشروعات الاستثمار القائمة، وإصدار الاستشارات المالية في عمليات الاندماج والسيطرة وإعادة تنظيم الشركات وإنشاء الشركات التابعة، فضلا عن تقديمها للاستشارات القانونية في مجالات الإصدارات الجديدة وعمليات البورصة.
- تيسير عمليات التجارة الدولية من خلال تقديم بعض الخدمات الهامة في هذا المجال مثل قبول الأوراق التجارية اللازمة لتمويل عمليات التجارة الخارجية، وممارسة عمليات التعزيز البنكي، وقبول ودفع قيمة السلع المستوردة للمشروعات الاستثمارية، ومنح كفالات الإفراج عن السفن.
- تقديم مجموعة من الخدمات الهامة في مجال سوق الصرف الأجنبي، مثل توفير العملات الأجنبية بالكميات المطلوبة للعملاء.

وقد أدى الدور الهام الذي تلعبه بنوك الاستثمار إلى تحول بعضها لبنوك قابضة لعدد كبير من الشركات التابعة والتي فضلت بدورها التعامل مصرفيا مع البنك الأم، الأمر الذي أوجد نوعا من التداخل في وظائف بنوك الاستثمار مع البنوك التجارية.

ب- البنوك الصناعية:

تعرف هذه البنوك على أنها "بنوك تهدف بصفة خاصة إلى تقديم العديد من التسهيلات المباشرة وغير المباشرة إلى المنشآت الصناعية لفترات متوسطة وطويلة الأجل، كما تسهم في إنشاء الشركات الصناعية، وبذلك تخرج من مفهوم البنوك التجارية التي تعتمد على الإقراض قصير الأجل." بالتالي فمجال عمل هذه البنوك هو المجال الصناعي وبذلك تنحصر وظائفها في:

- تأمين الموارد اللازمة للعمليات الجارية في المشروعات الصناعية بما تنطوي عليه من مواد خام وأجور وخلافه.
- تأمين الموارد اللازمة للعمليات الرأسمالية في المشروعات الصناعية كما في حالة التوسعات، والتجديدات، وإضافة خطوط إنتاجية جديدة.
- تأمين الموارد اللازمة لتأسيس وإنشاء المشروعات الصناعية الجديدة بما ينطوي عليه ذلك من دراسات جدوى ومباني وآلات وتجهيزات وخلافه.

ج- البنوك الزراعية:

هي البنوك التي تقدم خدماتها إلى القطاع الزراعي عن طريق تمويل شراء البذور والتقاوي والأسمدة والمبيدات، واستئجار الآلات الزراعية والمساهمة في تنمية الثروة الحيوانية، وبما أن هذه الخدمات الزراعية تعتمد على دورات موسمية، لذلك تكون فترات التمويل متوسطة الأجل ومرتبطة بالمواسم الزراعية"، وتمتد وظائف هذه البنوك لتشمل:

- تمويل العمليات الجارية للمشروعات الزراعية القائمة عن طريق منح السلف النقدية والعينية للمزارعين لتولي أعباء إعداد وتمهيد الأرض للزراعة والتسميد والحصاد وتربية المواشي والدواجن والمناحل وغيرها.
- تمويل العمليات الرأسمالية للمشروعات الزراعية التي تقوم بزيادة طاقتها الإنتاجية عن طريق إضافة مساحات جديدة أو شراء آلات زراعية جديدة أو إنشاء مناحل أو خطوط إنتاج وتسمين دواجن وحيوانات.
- تمويل عمليات استصلاح الأراضي الجديدة بما يحقق هدف التوسع الأفقي.
- تمويل عمليات التوسع الرأسي لتحسين نوعية وإنتاجية المحاصيل الزراعية والمناحل وغيرها.

د- البنوك العقارية:

هي البنوك التي تتعامل مع قطاع معين هو قطاع الإسكان والمرافق والذي يحتاج إلى توافر أموال كبيرة ومستعدة للتوظيف لآجال طويلة وبأسعار مناسبة تقابل طول مدة القرض والمخاطر التي يتعرض لها الادخار. ويتحقق مردودان مصاحبان لنشاط هذا النوع من البنوك، أحدهما مردود اقتصادي والآخر مردود اجتماعي للدولة.

يتمثل المردود الاقتصادي في الدخل العائد على البنك المتمثل في الفرق بين أسعار بيع الوحدات المبنية وتكاليف تشييدها، ويتمثل المردود الاجتماعي في إسهام البنك في توفير عدد كبير من الوحدات المبنية سواء لأغراض السكن أو لأغراض أخرى، مما يلبي احتياجات قطاعات عديدة من الأفراد ذوي المستويات الاقتصادية المتفاوتة، ويتوفر لدى هذا النوع من البنوك المتخصصة أطقم من الخبراء والمتخصصين في مجالات الأنشطة العقارية بأنواعها بما فيها إعداد دراسات الجدوى الاقتصادية والفنية، من ناحية ثانية تعد المخاطر التي تتعرض لها البنوك العقارية أقل بكثير من مخاطر البنوك الزراعية نتيجة حصول الأولى على ضمانات عقارية كافية.

رابعا- البنوك الإسلامية كجزء لا يتجزأ من الجهاز البنكي

في هذا الإطار، يتم عرض نشأة، تعريف وخصائص البنوك الإسلامية، وأهدافها ومصادر واستخدام الأموال، على النحو التالي:

1- نشأة البنوك الإسلامية

إن تاريخ العمل البنكي الإسلامي الحديث يعود إلى سنة 1940، عندما أنشأت في ماليزيا صناديق للادخار تعمل دون فائدة. وفي سنة 1950، بدأ التفكير المنهجي المنظم يظهر في باكستان من أجل وضع تقنيات تمويلية تراعي ضوابط الشريعة الإسلامية، غير أن هذه التقنيات لم تجد لها منفذا عمليا إلا في مصر مع بداية الستينات بما كان يسمى "بنوك الإدخار المحلية" التي أنشأت في مدينة "ميت غمر" حيث أول ظهر بنك إسلامي للتنمية المحلية يقوم بتجميع المدخرات من صغار الفلاحين والعمال في أماكن تواجدهم بقرى الريف و بوسائل صغيرة تناسب وعيهم وثقافتهم، فتحقق معها تجاوبهم، ولقد نجحت التجربة في كسب ثقة المواطنين و تغطية الدوافع الادخارية لديهم وفي تهيئتهم للمشاركة الإيجابية لتكوين رأس المال. ثم ظهر بنك ناصر الاجتماعي كمحاولة ثانية بمصر سنة 1971م بإصدار قانون لإنشائه كهيئة عامة، تقوم بكل أعمال البنوك لكن دون التعامل بالفائدة أخذا أو عطاء، بالإضافة إلى قيامها بتجميع الزكاة من الأفراد إختياريا، وتنظيم صرفها في بنوكها الشرعية وإدارة نظام التكافل الاجتماعي، هذا وقد توالى تأسيس بنوك إسلامية في بعض الدول الإسلامية الأخرى. على غرار بنك دبي الإسلامي بالإمارات والبنك الإسلامي للتنمية بالسودان سنة 1975 وغيرهما.

2- تعريف البنوك الإسلامية

يمكن القول إن البنك الإسلامي هو عبارة عن مؤسسة بنكية ووسيطة مالية لا تتعامل بالفائدة (الربا) أخذا أو عطاءا، تستثمر أموالها على أساس تقاسم الأرباح والخسائر، وذلك في أنشطة مشروعة وفقا لضوابط الشريعة الإسلامية، بما يكفل المصلحة الفردية، ناهيك عن المصلحة الجماعية المتمثلة في تحفيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وتجدر الإشارة هنا أن تعريف البنوك الإسلامية لابد أن يستند على أسس ومبادئ التمويل الإسلامي المشار إليها سابقا.

3- خصاص البنوك الإسلامية

تتضمن خصائص البنوك الإسلامية ما يلي:

- العلاقة بين البنك وعميله ليست علاقة بين المدين والدائن. بل يعني تقاسم المخاطر والمكافآت.
- يحتفظ البنك الإسلامي بحسابات منفصلة لرأس ماله وودائعه لتجنب خلط نصيبه من الأرباح مع أولئك الذين ينتمون إلى المودعين وتوزيعها بشكل متناسب وفقًا لاتفاقية تقاسم الأرباح والخسائر.
- على عكس البنوك التقليدية، لا تقدم البنوك الإسلامية قروضا نقدية. بل تمنح تسهيلات على أساس إما عقود إسلامية بعوائد غير مؤكدة، مثل المشاركة والمضاربة والمزارعة والمساقاة، أو العقود بعوائد معينة مثل المرابحة

والبيع بالتقسيط والإجارة. تشكل الصفقات في الاقتصاد الحقيقي نصيب الأسد من الأنشطة البنكية الإسلامية، حيث يشتري البنك البضائع للعملاء ويبيعها لهم نقدا أو مدفوعات تدريجية بربح متفق عليه.

- البنوك الإسلامية مؤسسات متعددة الأغراض. يؤدون أدوار البنوك التجارية والاستثمارية والإنمائية. بناء على موارده، يشارك البنك الإسلامي في عمليات قصيرة الأجل تمامًا مثل البنك التجاري أو يشارك في استثمارات متوسطة وطويلة الأجل تمامًا مثل بنك التنمية أو مؤسسة مالية غير بنكية.
- من المفترض أن تساهم البنوك الإسلامية في تنمية المجتمع بأسره. على الرغم من أهمية تحقيق الربح إلا أنه ليس الهدف الرئيسي للتمويل في الخدمات البنكية الإسلامية. يؤكد البنك الإسلامي على تحقيق الأهداف الاجتماعية والاقتصادية دون أي مخالفة لأحكام الشريعة الإسلامية.
- تعتمد الصيرفة الإسلامية على المساهمات. بهدف تعبئة الأموال، تتلقى البنوك الإسلامية ودائع لأجل. وبعد ذلك، نيابة عن المودعين، تقوم بتوحيد هذه الأموال مع مواردها الخاصة لتقديم تسهيلات لمقدمي الطلبات على أساس عقود بأرباح معينة أو غير مؤكدة. في نهاية المطاف، يتقاسمون الأرباح المحققة وفقًا للاتفاقية المبرمة بين البنك والمودعين.
- من المفترض أن يلتزم النظام البنكي الإسلامي بالقيم الأخلاقية العالية.
- بالإضافة إلى عمليات التدقيق الحالية التي يتم إجراؤها في البنوك التقليدية، يقوم مجلس الرقابة الإسلامية عادة بمراجعة البنوك الإسلامية للتأكد من امتثالها لأحكام الشريعة الإسلامية أثناء استيعاب الأموال والقيام بالاستثمارات. ومع ذلك، قد يختلف هذا عبر البلدان.

4- أهداف البنوك الإسلامية

إن البنوك الإسلامية ليست بنوكا لا تتعامل بالربا، وتمتنع عن تمويل السلع والخدمات المحرمة فحسب، وإنما هي منظمات تبني على العقيدة الإسلامية تستمد منها كل مقوماتها ولهذا فإن عليها دورا رئيسيا في التنمية الاقتصادية باستخدام الثروات بكفاءة وزيادة الطاقات الإنتاجية، وهكذا فإن هدفها ليس فقط تعظيم الربح وإنما تحقيق القيم الروحية المرتبطة بوظيفة الإنسان في عمارة الأرض وأداء رسالته عليها. هذا، ويوضح الشكل أهداف البنك الإسلامي، والتي تتضمن ما يلي:

أ) إحياء المنهج الإسلامي في المعاملات المالية والبنكية.

ب) تحقيق آمال وطموحات أصحاب البنك والعاملين به.

ج) إشباع حاجات الأفراد المالية.

د) رعاية متطلبات ومصالح المجتمع.

المصدر: عبد الفتاح عبد الحميد المغربي. (2004). *الادارة الاستراتيجية في البنوك الاسلامية*. جدة، المملكة العربية السعودية: البنك الإسلامي للتنمية، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، بحث رقم 66 . الصفحة 89

5- أهم الفروق الجوهرية بين البنوك الإسلامية والبنوك التقليدية (التجارية)

يمكن القول إنه رغم اشتراك البنوك الإسلامية والبنوك التقليدية في كونها مؤسسات وساطة مالية تستهدف تحقيق الربح، هذا لا يمنع من وجود عدة فروق جوهرية بين هاتين المؤسستين، والتي توضحه فيما يلي:

البنوك الإسلامية	البنوك التقليدية
تسترشد في أداء الوظائف والعمليات بمصادر الشريعة الإسلامية (القرآن الكريم والسنة الشريفة).	تسترشد في أداء الوظائف والعمليات بالمبادئ العلمانية ولا تستند إلى أي عقائد وقيم دينية.
تهدف إلى تحقيق التوازن بين عقيدة تعظيم الربح والمسؤولية الاجتماعية.	التركيز على تعظيم الأرباح.
يحظر على البنوك الإسلامية المشاركة في الأنشطة الاقتصادية غير الأخلاقية التي تحظرها الشريعة مثل الأعمال التجارية التي تنطوي على الكحول والدعارة ولحم الخنزير والتلوث البيئي وما إلى ذلك.	لا توجد مثل هذه القيود على البنوك التقليدية.
تحتاج البنوك الإسلامية إلى القيام بأعمال خيرية من خلال دفع الزكاة (ضريبة دينية إجبارية) من دخلها.	لا توجد مثل هذه المتطلبات للقيام بأعمال خيرية.
من جانب الأصول: يشير هذا الجانب من معاملات البنك إلى التسهيلات التمويلية التي توفرها البنوك لعملائها. على سبيل المثال، يقدم البنك الإسلامي التمويل لعملائه على أساس التمويل القائم على الربح مثل المرابحة والإجارة والسلم والاستصناع وما إلى ذلك.	يوفر البنك التقليدي التمويل لعملائه من خلال منحهم قروضا بفائدة.
جانب المطلوبات (الخصوم): يشير هذا الجانب من المعاملات في البنك إلى الودائع وتسهيلات الاستثمار أن التي يوفرها البنك لعملائه. يتلقى البنك الإسلامي الودائع على أساس المشاركة أو المضاربة ويستثمر هذه الأموال بطريقة متوافقة مع الشريعة الإسلامية. يتم بعد ذلك تقاسم الأرباح المحققة من هذه المعاملة بين البنك والمودعين على أساس نسبة المشاركة في الربح المتفق عليها مسبقا.	يقبل البنك التقليدي الودائع من عميله ويقوم بتحويلها على أساس الفائدة إلى العملاء الآخرين الذين يحتاجون إلى التمويل. يتم توزيع الفائدة المتراكمة على هذه المعاملة بين المودعين والبنك.

6- مصادر واستخدامات الأموال في البنوك الإسلامية

في هذا الإطار، يتم عرض مصادر الأموال في البنوك الإسلامية وكيفية أو طرق استخدامها، وستمد البنوك الإسلامية أموالها من المساهمين والمودعين، ولا تخرج هذه المصادر (كما في البنوك التقليدية) عن نوعين رئيسيين من المصادر، مصادر داخلية (ذاتية)، ومصادر خارجية. وتشتمل المصادر الذاتية على رأس المال المدفوع، والاحتياطات والأرباح المدورة (غير الموزعة) والمخصصات، أما المصادر الخارجية فتشتمل على مختلف الودائع والمدخرات. كما يرى إن استخدامات البنوك الاسلامية للأموال تتمثل في صيغ التمويل الشرعية المعمول بها حاليا والشائعة الاستخدام في الدول العربية الاسلامية ونوافذ البنوك التجارية:

المصادر	الاستخدامات
1. المصادر الذاتية (الداخلية):	**1. المضاربة**
أ) رأس المال المدفوع: وهو من أهم الموارد الذاتية للبنك الإسلامي، لا يمكن الاعتماد على الودائع الجارية التي تستند إلى الأسلوب الربوي. وهو المصدر الذي تتدفق من موارد البنك، وبه يتم تأسيس البنك وإيجاد الكيان الاعتباري له، وإعداده وتجهيزه لكي يبدأ في ممارسة نشاطه، ولا يقتصر دوره على مجرد التأسيس بل يتخطاه إلى القيام بدور تمويلي في الفترة الأولى من عمر البنك، حيث لا تكون الموارد الأخرى (خاصة الودائع) قد تدفقت إلى البنك بعد. بالإضافة إلى ذلك فقد أضحى لرأس المال في الفكر التمويلي وظيفة ضمان أو حماية، حيث يقوم بتحمل الخسائر أو العجز الذي يتعرض له البنك لحين تعبئة الموارد المناسبة لتغطيتها.	تمثل عقد شراكة بين طرفين يوفر الاول راس المال (المالك) وتكون الادارة والعمل مسؤولية الثاني (المستثمر او المضارب) ويتم تقاسم الأرباح بين الطرفين بحسب معدل محدد سلفا في العقد ولا يتحمل المستثمر اي خسارة. وتنقسم حسب الشروط إلى: – **المضاربة المطلقة**: وهي التي لا تقيد المضارب بعمل معين أو التعامل مع أفراد محددين، أو مدة زمنية أو مكان معين، ومن دون فرض أية قيود اخرى من المالك على المضارب، والأخير تترك له حرية التصرف في أنشطة المضاربة وإدارتها حسب خبرته ومعرفته. – **المضاربة المقيدة**: وهي التي يحق فيها للمالك ان يضع قيودا أو شروطا يلتزم بها المضارب للحفاظ على رأس المال، أو للحصول على منفعة يرغب في الحصول عليها. والقيود قد تكون بالمكان او المجال الذي يعمل فيه المضارب والإطار الزمني له وبكل ما يراه مناسبا بما لا يمنع المضارب عن العمل.
ب) الاحتياطات والأرباح المدورة تمثل الاحتياطات مبالغ تقتطع من صافي أرباح البنك لتدعيم مركزه المالي، وهي بذلك حق من حقوق المالكية، وتنظم التشريعات المصرفية هذا المصدر وتضع نسبا وحدودا له وكيفية استقطاعه والتصرف فيه، وتتسم الاحتياطات بالمرونة، حيث يمكن سنويا الإضافة إليها أو الخصم منها، بالإضافة إلى إمكانية توظيفه في مختلف المجالات. ولأن الاحتياطي حق من حقوق المساهمين (أي المضاربين) فإنه يجب اقتطاعه مما عاد على المساهمين من صافي الأرباح، وليس من صافي الأرباح المتولدة من الموارد الموظفة ككل والتي يدخل فيها أموال المودعين، وهذا يعني أن يراعي نظام التوزيع في البنوك الإسلامية الفصل بين الإيرادات المتولدة التي تخص المساهمين وتلك التي تخص المودعين، ومن ثم القيام بتحميل إيرادات المساهمين بما يجب أن تتحمله من تكاليف عامة للوصول إلى صافي الربح الذي يخص المساهمين والذي يعتبر الوعاء الذي تقتطع منه الاحتياطات. أما بالنسبة للأرباح المدورة فيحددها أيضا النظام الأساسي للبنك الإسلامي وفق اقتراح مجلس إدارته في نهاية السنة المالية بمقدار الأرباح التي تحول إلى الأعوام القادمة، ويمكن للبنك إضافتها للاحتياطي العام أو زيادة رأس مال	**2. المشاركة** تمثل عقد شراكة بين طرفين أو أكثر في مشروع أعمال معين يتم فيه تقاسم الارباح والخسائر على أساس حصة كل شريك في رأس المال، أو يتم تقاسم الأرباح على أساس نسبة تعاقدية والخسائر يتم تحملها على أساس نسبة المشاركة في رأس المال. وتشمل: – **المشاركة في رأس مال المشروع**: وتسمى أيضا بالمشاركة الدائمة أو الثابتة، حيث يقوم المشارك سواء كان مستثمرا أو بنكا او مؤسسة مالية بشراء أسهم شركات أخرى، لو يسهم في رأس مال مشروعات انتاجية او صناعية أو زراعية، على ان يتولى المستثمر أو ادارة البنك أو المؤسسة المالية بتحديد نسبة المساهمة في مختلف المشاريع التي يجب ان تكون في إطار الشريعة الإسلامية.

المصادر	الاستخدامات
البنك بها. والجدير بالذكر أن مجموع الاحتياطات والأرباح المدورة (غير الموزعة للسنة الحالية والسنوات السابقة) يمثل دعما ماليا للبنك، بغية اكتساب ثقة المودعين من ناحية، وتدعيم استثماراته ضد الخسائر المحتملة من ناحية أخرى.	– **المشاركة المنتهية بالتمليك**: وتسمى بالمشاركة المتناقصة، وأطلق عليها هذا الاسم لعدم توفر عنصر الاستمرارية فيها، بحيث يقوم البنك على أساس وعد منه بالتنازل عن ملكيته في المشروع اما دفعة واحدة او على دفعات، خلال مدة معينة وعلى وفق عقد مستقل، للطرف الاخر الذي يصبح المالك الوحيد في نهاية الشركة. وتستخدم في الغالب لتمويل شراء العقارات والموجودات الثابتة. – **المشاركة على أساس صفقة معينة**: يعد تمويلا قصير الأجل، حيث يقوم المشارك بتمويل جزء من عملية تجارية او عدة صفقات مستقلة عن بعضها ضمن المشروع نفسه، يحصل من خلالها على النسبة المتفق عليها من الربح، وينتهي هذا النوع من المشاركة بانتهاء الصفقة.
ج) المخصصات	**3. المرابحة**
تعبر المخصصات عن المبالغ المقتطعة من مجمل الأرباح لمواجهة خطر محتمل الحدوث خلال الفترة المالية المقبلة، وبطبيعتها لا تعتبر حقا من حقوق الملكية، لأنها تعتبر تكلفة أو إنفاقا لم يصرف بعد، فإذا ما أتيح توظيفه لحين الحاجة إليه فإن الأرباح التي قد تتولد عنها لا تضاف إلى نصيب المساهمين وحدهم ولكنها تضاف إلى وعاء التوزيع الكلي الذي يوزع بين المساهمين والمودعين، وتتكون هذه المخصصات من: – مخصص مخاطر الاستثمار: حيث يتم اقتطاع نسبة (10%) سنويا من صافي أرباح الاستثمار المحققة. – مخصص ضريبة الدخل. – مخصص تعويض نهاية الخدمة للموظفين. ومخصصات أخرى.	عقد بين الطرفين لبيع موجود معين بسعر التكلفة التي تم شراؤها زائدا الربح الإضافي الذي يتم الاتفاق عليه من قبل الطرفين في العقد. وتنقسم إلى: – **عقد المرابحة البسيطة**: يتم بين الزبون والبائع (المؤسسة المالية أو البنك) الذي يكون مالكا للموجود محل العقد، إذا تشترى بناء على دراسته لأحوال السوق. – **عقد المرابحة المركبة (المرابحة للآمر بالشراء)**: عقد يلتزم من خلاله الزبون بشراء موجود من البائع الذي يقوم بشرائه نقدا من طرف ثالث بناء على طلب الزبون بالشروط المتفق عليها.
2. المصادر غير الذاتية (الخارجية):	**4. الاجارة**
أ) الودائع الجارية	تمثل عقد بين طرفين لنقل حق الانتفاع الفوري أو الأجل لموجود معين من الطرف الأول المالك للموجود (المؤجر) إلى الطرف الثاني (المستأجر)مقابل أجر (دفعات إيجار) محددة ولمدة معينة من الزمن والذي قد ينتهي بتمليك الموجود. وتنقسم إلى:
تمثل قبول البنك الإسلامي لودائع الأفراد التي يرغبون في إيداعها لمجرد حفظها وتيسير معاملاتهم الجارية، ويطلق عليها البعض مصطلح الودائع تحت الطلب، وهي تأخذ أشكال الحسابات الجارية حيث يودعها أصحابها دون أي فائدة ربوية عليها، وحيث لا يكون هناك أية قيود على السحب منها ولا	

المصادر	الاستخدامات
يوجد تفويض صريح من مودعيها للبنك باستخدامها في الأنشطة الاستثمارية المختلفة التي يمارسها البنك الإسلامي، لذلك فإن البنك الإسلامي يستخدم نسبة محدودة منها يضيفها إلى أمواله المعدة للتوظيف لكي يوفر لنفسه السيولة الكافية لمقابلة السحب منها.	– **الإجارة التشغيلية:** عقد بين الطرفين يتم فيه نقل حق الانتفاع لموجود ثابت من الطرف الأول المالك للموجود الى طرف الثاني مقابل عمولة محددة ولمدة معينة من الزمن. ويرجع بعدها الموجود للمالك ليعيد تأجيره مرة أخرى.
ب) الودائع الادخارية (حسابات التوفير)	– **الإجارة المنتهية بالتمليك:** تتكون من عقدين مستقلين عقد الإجارة الرئيسي والثاني هو عقد التمليك القانوني للموجود إلى المستأجر عند انتهاء مدة الإجارة إما عن طريق الهبة أو البيع بحسب الوعد المقترن بالإجارة عند استحقاق العقد.
تمثل المبالغ المالية المودعة في البنك على شكل حسابات ادخارية، ويحق لأصحابها سحبها في أي وقت وذلك مقابل ربح إن تحقق أو تحسب عليها الخسارة من جراء توظيف تلك الودائع في مشاريع استثمارية، وهذا عكس البنوك الربوية التي يكون المقابل متمثلا في فائدة معلومة مسبقا نسبتها. والبنك الإسلامي يخير صاحب هذه الوديعة بين أن يودعها في حساب الاستثمار بالمشاركة في الأرباح، أو أن يودع جزء منها في حساب الاستثمار ويترك الجزء الآخر لمقابلة السحب وفقا لاحتياجاته، وبين أن يودع هذه الوديعة بدون أرباح مع ضمان أصلها فتصبح بذلك وديعة تحت الطلب.	**5. الاستصناع**
ج) الودائع الاستثمارية	يمثل عقد بين طرفين يتعهد بموجبة أحد الأطراف بصناعة موجود معين وفق موصفات محددة وبسعر وتاريخ تسليم محددين متفق عليهما في العقد. وينقسم إلى:
تعتبر هذه الودائع محددة الأجل ويوجد بخصوصها تفويض صريح من مودعها للبنك باستخدامها في أنشطته الاستثمارية، سواء بطريقة مباشرة أو بطريقة المشاركة مع الغير، ويجوز أن يكون التفويض مقيدا باستثمار هذه الودائع في مشروع معين أو مجموعة محددة من الأنشطة والمشروعات، كما يمكن أن تكون هذه الودائع غير محددة الأجل بشرط إشعار البنك قبل المطالبة بسحبه بمدة يحددها النظام الأساسي للبنك، كما يجوز سحب هذه الودائع المحددة الأجل قبل حلول استحقاقها على سبيل الاستثناء وبعد موافقة إدارة البنك وبشرط تنازل صاحب الوديعة عن حصته في الأرباح عن السنة المالية التي يتم سحب الوديعة خلالها. كما	– **الاستصناع الموازي**: يقوم على عقدين، العقد الأول بين الصانع وطرف آخر يحتاج إلى موجود بمواصفات معينة على أن يكون الثمن مؤجلا، ثم يقوم الصانع بإبرام عقد ثان منفصل عن الأول ويكون الثمن فيه معجلا، على أن يلتزم بتسليم الموجودات للطرف الأول في الوقت المتفق عليه، وأن يحقق ربحا من العملية. – **الاستصناع بدفعات**: يستخدم في العمليات التي تتطلب موارد مالية كبيرة، وصورته أن يتم دفع ثمن العملية على اقساط وبحسب المراحل التي يتم تنفيذها، بحيث تتناسب مبالغ الدفعات مع تكاليف المرحلة التي يتم الدفع لإنجازها.
	6. السلم أو السلف

المصادر	الاستخدامات
تمثل هذه الودائع الوعاء الرئيسي الذي تتدفق من خلاله الأموال من أرباب الأموال إلى البنك الإسلامي بغرض قيام البنك باستثمارها، وبذلك تكون شروط وقواعد هذا الحساب مستمدة من عقد المضاربة، مما دعا البعض لتسميتها حسابات المضاربة، وأطلق عليها البعض حسابات المشاركة. ويوجد نوعان من حسابات الاستثمار، وهما: – **حسابات الاستثمار العام**: وتؤسس في ضوء قواعد المضاربة المطلقة، وتشارك الأموال التي يقدمها المودعون في صافي النتائج الكلية للتوظيف، دون ربطها بمشروع أو برنامج استثماري معين. – **حسابات الاستثمار الخاص**: وهي الودائع التي يقبلها البنك الإسلامي من المودعين استثمارها في مشروع معين أو تجارة معينة ويكون لأصحابها الغنم وعليهم الغرم، لأن العميل يقرر في هذه الودائع نوع الاستثمار وطبيعته، ويعمل البنك كوكيل للعميل يقوم باستثمار وديعته في مجال معين على أن يتحصل البنك على حصة من الأرباح المتحققة دون أن يتحمل أي مخاطرة أو خسارة ناشئة عن الاستثمار، وفي العادة ترتبط آجال استرداد هذا النوع من الودائع بآجال استرداد المبالغ المستثمرة في المشروع المحدد.	يمثل عقد بين طرفين لبيع موجود معين وبتاريخ تسليم محدد في المستقبل وبسعر محدد مع الدفع الفوري للسعر. أي بيع عاجل بأجل دفع فوري للسعر ويكون التسليم في وقت أو موعد يتفق عليه. وينقسم إلى: – **بيع السلم البسيط**: يتم بموجبه تقديم رأس مال السلم عاجلا، وتسلم الموجود آجلا في موعد يتفق عليه الطرفان ويتم التعامل بهذا الصيغة من التمويل مع التجار والمزارعين والصناعيين والمقاولين والحرفيين. وبعد تسلم الموجود من قبل المشتري في الآجال المحددة يقوم ببيعها إما مباشرة أو من خلال وكيل مقابل أجر متفق عليه او تسليم الموجود إلى الطرف الثالث(مشتري) بمقتضى وعد مسبق منه بشرائها. – **بيع السلم الموازي**: يتم شراء فيه كمية من موجود معين بتسليم مستقبلي، ثم يبيع المشتري بعد ذلك كمية مماثلة من الموجود نفسها أيضا وبنفس موعد التسليم، لتحقيق ربح يمثل الفرق بين السعرين وقت الشراء ووقت البيع. – **بيع السلم بالتقسيط**: يتم فيه الاتفاق على تسليم كل من الموجود ورأس المال السلم بأقساط أو دفعات، حيث يسلم المشتري دفعة معينة من رأس المال على أن يستلم لاحقا ما يقابلها من الموجود، ثم يسلم دفعة أخرى من رأس المال ويتسلم ما يقابله من الموجود لاحقا، ويستمر البيع حسب ما تم الاتفاق عليه بين الطرفين.

أسئلة للمراجعة:

أ- عدد وظائف الجهاز البنكي؟

ب- أذكر خصائص البنوك التجارية؟ وما هو الفرق بينها وبين البنوك المتخصصة؟

ج- عدد أهداف البنوك الاسلامية؟ أذكر ثلاث فروقات بينها وبين البنوك التجارية؟

د- عدد مصادر واستخدامات الأموال في البنوك الإسلامية على شكل جدول– دون شرح-؟

المحور الثالث: إدارة السيولة البنكية

تمهيد

تعتبر قضية إدارة السيولة في البنوك، من أهم القضايا الإدارية، لأن مقدار السيولة المحتفظ به يمثل محدد رئيسي لتحقيق الربح، وهو الغاية الرئيسية لأي إدارة بنكية، وزيادة القدر المحتفظ به من السيولة يعني التضحية بالأرباح التي كان من الممكن تحقيقها لو تم استثمارها، ومن هنا تلقي بظلالها مشكلة إدارة السيولة في تحديد المقدار اللازم والملائم من السيولة لمواجهة طلب العملاء والمسحوبات المفاجئة.

أولا- تعريف السيولة البنكية وأهم العوامل المؤثرة فيها

بالنسبة للبنك تعني السيولة: قدرة البنك على مواجهة التزاماته المالية مثل طلبات المودعين لسحب ودائعهم، وتلبية المستثمرين السحب على القروض. كما تعني بعبارة أخرى، قدرة البنك على تلبية أو الإيفاء بالتزاماته بشكل عاجل من خلال تحويل موجوداته إلى نقد سائل بشكل عاجل وبدون خسارة.

هذا، وتهتم البنوك التجارية بالسيولة أكثر من غيرها من المؤسسات المالية الوسيطة لسببين، يتمثل الأول في: أن نسبة مطلوباتها النقدية إلى مجموع مواردها كبيرة جدا، بينما الثاني: أن قسما كبيرا من مطلوباتها يتجسد في التزامات قصيرة الأجل.

أما بالنسبة لأهم العوامل المؤثرة في السيولة البنكية، فهي تتمثل في:

1- عمليات الإيداع والسحب على الودائع:

في الوقت الذي تؤدي فيه عمليات السحب على الودائع نقدا -أي قلب الودائع إلى نقود قانونية ورقية ومعدنية للقيام بالمعاملات اليومية- إلى تخفيض نقدية الصندوق واحتياطات البنك التجاري لدى البنك المركزي. وبالتالي إلى تقليص سيولته. فإن لعمليات الإيداع -أي تحويل النقود القانونية إلى ودائع مصرفية- دور في تحسين سيولة البنك التجاري.

2- رصيد عمليات المقاصة بين البنوك:

تزداد سيولة البنك التجاري إذا ظهر أن رصيد حسابه الجاري دائن لدى البنك المركزي نتيجة تسوية حساباته مع البنوك التجارية الأخرى العاملة في الدولة، ففي هذه الحالة تضاف موارد نقدية جديدة إلى احتياطاته النقدية التي يحتفظ بها لدى البنك المركزي مما يزيد من أرصدته النقدية.

3- موقف البنك المركزي بالنسبة للبنوك:

يمتلك البنك المركزي كممثل للسلطة النقدية قدرة التأثير على السيولة البنكية من خلال تزويده البنوك التجارية بالنقد المطلوب من النقود الورقية والمعدنية. فإذا اعتمد البنك المركزي سياسة تقليص عرض العملة أي سياسة نقدية انكماشية، فإنه سيعمل على تخفيض حجم الأرصدة النقدية الحاضرة أو الاحتياطات النقدية المتوفرة لديها ويقلل قابليتها على منح القروض، وتعتمد سياسة البنك المركزي هذه على رفع سعر إعادة الخصم وبيع السندات الحكومية في السوق المفتوحة، ورفع نسبة الاحتياطي النقدي القانوني، ويحصل العكس في حال توسيع عرض العملة أي اعتماد سياسة نقدية توسعية، لأن ذلك يؤدي

إلى زيادة الأرصدة النقدية للبنوك، ويوسع سيولتها البنكية، مما يزيد من قدرتها الإقراضية ومواجهة مختلف السحوبات من العملة.

4- رصيد رأس المال الممتلك:

يؤثر رصيد رأس المال الممتلك على سيولة البنك حيث أنه كلما زاد رصيد رأس المال الممتلك زادت السيولة، والعكس صحيح، فكلما قل رصيد رأس الدال الممتلك قلت سيولة البنك، ومن ثم تحددت قدرته الإقراضية وانخفضت مواجهته على تسديد التزاماته الجارية.

ثانيا-إدارة مصادر(مكونات) السيولة البنكية:

يمكن أن تحصل البنوك التجارية على السيولة إما من خلال تصفية بعض أصولها أو من خلال ترتيب التزامات عليها. **على جانب الأصول**، تتحقق السيولة من خلال:

أ- تسديد العملاء للقروض المستحقة وفوائدها، وتحصيل البنوك لاستثماراتها التي انتهت آجالها.

ب- بيع بعض الأصول قبل استحقاقها في الأسواق الثانوية، مثل بيع الأسهم، والسندات، والقروض المسندة.

بينما بالنسبة لتوليد السيولة **على جانب المطلوبات**، فيتم ذلك من خلال تنمية الودائع. فإذا لم يكن هناك توازن بين الأموال الداخلة إلى البنك نتيجة تسديد القروض والاستثمارات المستحقة والزيادة في الودائع من جانب، والأموال الخارجة منه على شكل قروض جديدة، أو ودائع مسحوبة من جانب آخر، يكون البنك هنا بحاجة إلى السيولة. وتقدر هذه الحاجة بمقدار الفارق بين التدفقات النقدية الداخلة والتدفقات الخارجة. وهنا، يجب على البنك، إما استعمال سيولته المخزونة بسرعة أكثر من سرعتها الطبيعية، أو القيام بشراء الأموال، وهو ما يسمى بإدارة الخصوم. وتصنف مصادر السيولة وفقا لما يلي:

1- المصادر الداخلية، وتشمل الاحتياطات الأساسية (الأولية) والثانوية:

أ- **الاحتياطات الأساسية (الأولية)**، وتتكون من:

- **النقد في الصندوق**: وهو كمية العملة الورقية أو المعدنية المحفوظة من قبل البنك في الخزائن، ولأن هذا النقد يعد جزءا من الاحتياطي القانوني، فان إدارة البنك تحاول ان تبقيه أقل ما يمكن وذلك لأسباب أمنيه. وبالرغم من ان هناك تكلفه للاحتفاظ بالموجودات السائلة، إلا إن الشركات تحتفظ أرصدة نقديه تتجاوز متطلبات الأرصدة المعوضة المطلوبة من البنوك وان سبب الاحتفاظ بالأرصدة النقدية هو تجنب تكاليف نقص النقدية والتي تنتج بسبب عدم وجود أرصده نقدية كافيه.
- **النقد لدى البنك المركزي او البنوك الأخرى**.
- **المستحقات لدى البنوك التجارية الاخرى**: والتي تتضمن كل الودائع التي يودعها البنك لدى البنوك الاخرى، ويتوجب على البنوك أن تحتفظ باحتياطات مباشرة أو غير مباشرة في

مصارف أخرى وأن البنوك الأخرى تقوم بتعويض البنوك التي تضع الودائع لديها من خلال تقديم خدمات مختلفة مثل المشاركة في منح القروض والتعاملات الدولية.

- **الصكوك تحت التحصيل**: وتمثل الصكوك المودعة في البنوك الأخرى والتي لم يتم استلام قيمتها لحد الآن.

هذا، وتنقسم الاحتياطات الأساسية إلى قسمين، يمثل الأول: **الاحتياطات القانونية**، ضمن السياسة النقدية للبنك المركزي وحفاظا على حقوق المودعين تحدد نسبة احتياطي معينة من الودائع. فعندما يستقر البنك في أعماله ويبدأ في الحصول على الأرباح فإن القانون ينص على البنك أن يقتطع نسبة مئوية معينة من الأرباح الصافية قبل توزيعها كاحتياطات قانونية وتصبح قيمة هذه الاحتياطات معادلة للقيمة الاسمية لأسهم البنك العادية المتداولة) رأس المال المدفوع. وتشتمل هذه الاحتياطات على النقد في الصندوق والودائع لدى البنك المركزي. ويحقق الاحتفاظ بها المنافع التالية:

- تعد عاملا واقيا لسيولة البنك والمحافظة على سلامة المركز التنافسي وذلك من خلال تأدية الالتزامات المترتبة عليه في مواعيد الاستحقاق المتفاقمة عليه؛
- تعزيز ثقة السلطات الرقابية وثقة العملاء بقدرة البنك في المحافظة على أموال المودعين وعدم المغالاة في توظيف أموال الغير في أنشطة معينة قد ينجم عنها مخاطر معينة ويسهل عليها أن تكون الملجأ الأخير للإقراض.

بينما يمثل النوع الثاني من الاحتياطات الأساسية، **الاحتياطات العاملة**: وهي مجموع الأموال النقدية وشبه النقدية والتي يمكن توظيفها في أنشطة استثمارية وإقراضية متعددة، ويشير العديد من الباحثين إلى أن الاحتياطات العاملة هي الأموال النقدية سواء بالعملة المحلية أو الأجنبية.

ب- **الاحتياطات الثانوية**: يتكون هذا البند من الفوائض الاحتياطية، والأوراق المالية الحكومية قصيرة الأجل، والأوراق المالية الأخرى، شريطة أن تكون ذات نوعية ممتازة. ومخاطر الإفلاس فيها منخفضة، وقابلة للبيع السريع دون خسارة. علاوة على ذلك، يحقق هذا النوع من الاحتياطات الفوائد التالية:

- توفير السيولة الموسمية؛
- الزيادة غير المتوقعة في الطلب على القروض؛
- التطورات غير العادية في السوق ذات العمق البسيط.

وإن الغاية من هذه الاحتياطات هو تحقيق الدخل الدرجة الأولى والسيولة الدرجة الثانية، ويتكون هذا من الأوراق المالية المتوسطة الأجل والطويلة، ونتيجة لذلك يكون تحويل الموجودات إما اختياريا أو إجباريا، فالتحويلات غير الاختيارية هي التي تتم دون خيار من البنك مثل تسديد العملاء قروضهم وفوائد الأوراق المالية واستحقاقها.

ج- **الاحتياطي الثالث للسيولة:** إن غاية هذا الاحتياطي توفير السيولة على المدى الطويل، كزيادة الطلب على القروض وتراجع الودائع. ويشمل هذا الاحتياطي الأوراق المالية الحكومية، التي تتراوح مدتها ما بين سنة إلى سنتين.

د- **احتياطي الاستثمار:** إن الغاية من هذا الاحتياطي تحقيق الدخل بالدرجة الأولى والسيولة بالدرجة الثانية. ويتكون هذا البند من الأوراق المالية متوسطة وطويلة الأجل.

ويوفر تصنيف الاحتياطيات للمصرف محفظة متدرجة الاستحقاق، وغالبا ما يميل هذا التدرج لصالح الأصول الأكثر سيولة، وذلك تفاديا لخسارة تسييل الأصول الأقل سيولة عند الحاجة. لكن الفكرة الأساسية لهذا التدرج خزن السيولة في البدائل المشار إليها مع مرونة كافية لتناسب الظروف. وحسب هذا المدخل يكون تحويل الأصول إما اختياريا، أو إجباريا. فالتحويلات غير الاختيارية هي التي تتم دون خيار من البنك، مثل تسديد العملاء قروضهم وفوائد الأوراق المالية واستحقاقها.

2- **المصادر الخارجية**، كبديل لعملية خزن السيولة داخل ميزانية البنك التجاري، طورت البنوك في مطلع الستينات أسلوبا لإدارة السيولة، يسمى إدارة المطلوبات. وقد تزامن ظهور هذا الأسلوب وتطوير فكرة شهادات الإيداع في مطلع الستينات التي كانت وما زالت إحدى أهم أدوات هذا الأسلوب إن أهم أدوات إدارة المطلوبات تتمثل في شهادات الإيداع والفوائض الاحتياطية واتفاقيات البيع وإعادة الشراء، وفوائض سوق ما بين البنوك وبفضل هذا الأسلوب في إدارة السيولة، يستطيع البنك التجاري أن يخفض مقدار السيولة المخزونة في ميزانيته، وأن يستعمل فائض التخفيض للاستثمار في قروض ذات ربحية أفضل. وتتحدد الجرأة التي يتبعها البنك في إدارة خصومه وكذلك مخزونه من السيولة، بمدى الموازنة بين المخاطر والمردود. فالسياسة المتحفظة تؤدي إلى تقليص سياسة الاعتماد على إدارة المطلوبات، لكنها، في الوقت نفسه، تركز على زيادة السيولة المخزونة. ولا يتوافر المصدر الخارجي للسيولة لجميع البنوك، وذلك لارتباط هذا المصدر بقوة البنك المقترض وسلامة مركزه الائتماني. وكان من أهم إيجابيات إدارة المطلوبات إعطاؤها البنوك مرونة في إدارة جانبي ميزانياتها، كما أجبرت الإدارة على الاهتمام بجانبي الميزانية كوسيلة لإدارة السيولة.

ثالثا- نظريات إدارة السيولة:

تتمثل نظريات إدارة السيولة البنكية فيما يلي:

1- نظرية القرض التجاري:

تقوم هذه النظرية على أساس أن سيولة البنك التجاري تتحقق تلقائيا من خلال التصفية الذاتية لقروضه التي يجب أن تكون لفترات قصيرة أو لغايات تمويل رأس المال العامل، حيث يقوم المقترضون برد ما اقترضوه من أموال بعد إكمالهم لدو ارتهم التجارية بنجاح، وطبقا النظرية فأن المصارف ال تقرض لغايات لهذه العقارات أو السلع الاستهلاكية أو الاستثمار في الأسهم والسندات وذلك لطول مدة الاسترداد المتوقعة في هذه المجالات. وتناسب هذه النظرية في السيولة المجتمعات التجارية، حيث ان الغالبية العظمى من عملاء البنك من التجار بحاجة إلى التمويل لصفقات محددة ولفترات قصيرة.

2- نظرية امكانية التحويل:

تشير هذه النظرية على قدرة البنك التجاري على تدعيم الاحتياطيات الأولية بموجودات قابلة التحول الى النقد عند الحاجة، بشرط ان تتمتع هذه الموجودات بقدرة بيعيه عالية أي إمكانية تحويلها إلى نقد سائل بفترة قصيرة.

3- نظرية إدارة المطلوبات:

منذ اواخر الستينات ومطلع السبعينات من هذا القرن تطور مفهوم السيولة جديد إدارة للسيولة البنكية يقول انه بمستطاع البنك التجاري المحافظة على سيولته من خلال شراء الأموال من السوق المالية لمواجهة احتياجاته الى الإقراض، او لمواجهة طلبات المودعين، اي ان هذه النظرية طرحت مفهومها للسيولة على اساس قدرة البنك على جذب اموال جديدة أكثر من اعتماده على سيولة أصوله.

4- نظرية الدخل المتوقع:

تقوم هذه النظرية على أساس أن إدارة البنك التجاري يمكن ان تعتمد في تخطيطها للسيولة على الدخل المتوقع للمقترض، وبالتالي تدخل في اعتبارها الدخول المتوقعة للمقترض في المستقبل، وهذا يمّكن البنك من منح قروض متوسطة وطويلة الأجل، أضف الى ذلك منحه للقروض قصيرة الأجل ما دامت عملية سداد هذه القروض تكون من الدخول المتوقعة للمقترضين بشكل اقساط دورية ومنتظمة، والذي مكانية توقعه يجعل البنك يتمتع بسيولة عالية وذلك بسبب الانتظام النسبي للتدفقات النقدية.

ثالثا- تقييم كفاءة إدارة السيولة البنكية (نسب قياس السيولة):

تعد مقاييس السيولة من المقاييس التقريبية لمعرفة كفاءة إدارة السيولة في البنك بما يمكنها من الوفاء من التزاماتها مما لديها من نقد او أصول أو موجودات سريعة التحويل إلى نقود جاهزة. أفضل مقاييس السيولة ما كان منها قائما على أساس التدفق النقدي. لكن صعوبة تقدير مثل هذه التدفقات، تجعل المقاييس القائمة على الأساس الكمي هي الأكثر استعمالا، وتتنوع هذه المقاييس فيما يلي:

1- نسبة الودائع إلى الموجودات:

تقيس هذه النسبة مدى أهمية الودائع في تمويل موجودات البنك. ويفضل استعمال الودائع المستقرة عند احتساب هذه النسبة، بدلا من جميع الودائع. ويقصد بالودائع المستقرة تلك التي يتوقع أن تبقى في البنك برغم الظروف الاقتصادية المختلفة، وتلك التي تقل عن الحد الأدنى للتأمين الوطني على الودائع، إذا وجد مثل هذا التأمين. ويتوقع أن تكون نسبة الودائع المستقرة إلى الموجودات عالية في المصارف الصغيرة التي تعتمد على قاعدة واسعة من العملاء، ومنخفضة لتلك المعتمدة على إدارة المطلوبات.

2- نسبة التسهيلات إلى الموجودات:

بما أن القروض تعتبر أقل موجودات البنك سيولة، خاصة في البلدان التي لا يوجد فيها سوق ثانوية للقروض، لذا فإن هذه النسبة تعبر، بشكل غير مباشر، عن مدى حالة السيولة. فالنسبة العالية مؤشر على التوسع في الإقراض، وبالتالي انخفاض السيولة، بينما تشير النسبة المنخفضة إلى وضع سيولة جيدة وطاقة اقراضية كامنة. ومن الملاحظ أن تميل هذه النسبة للتغير مع حجم البنك.

3- نسبة التسهيلات البنكية إلى الودائع:

تعتبر هذه النسبة إحدى المقاييس التقليدية لسيولة المصارف، وهي تقيس مدى استعمال الودائع في عمليات الإقراض. وتعتبر نسبة التسهيلات إلى الودائع المستقرة الصورة الأكثر تعبيرا عن السيولة، وكلما انخفضت هذه النسبة كانت مؤشرا على مخزون من السيولة لدى البنك، والعكس صحيح. إن أهمية هذه النسبة لا تكمن في كونها مقياسا دقيقا للسيولة (لأنها ليست إلا مقياسا تقريبيا لهذه الغاية، وإنما تكمن في كونها إشارة تحذير لإدارة البنك لمراجعة سياساتها الخاصة بتوزيع الأصول لصالح السيولة. وعند النقطة التي تزيد فيها نسبة التسهيلات إلى الودائع المستقرة على 1:1 يكون ذلك بداية للفصل بين البنك الذي يعتمد على السيولة المخزونة، والبنك الذي يعتمد على إدارة المطلوبات لتحقيق سيولته. وتعبر نقطة الفصل هذه عما تتميز به مصارف إدارة المطلوبات، وهي:

- انخفاض نسبة الودائع المستقرة للأصول؛
- ارتفاع نسبة القروض إلى الموجودات.

ويمكن القول بأن أية زيادة في حجم البنك تؤدي إلى زيادة نسبة الإقراض لديه، وانخفاض نسبة الودائع المستقرة.

4- الموجودات السائلة إلى الموجودات:

تقيس هذه النسبة أهمية الأصول الأكثر سيولة بالنسبة لإجمالي الأصول. وتتكون الموجودات السائلة من الأرصدة النقدية لدى البنك نفسه، وودائعه لدى الجهاز البنكي والبنك المركزي، وكذلك الأوراق المالية التي تقل مدتها عن سنة. وتتميز هذه البنود بسهولة وسرعة تحويلها إلى نقد دون خسارة تذكر.

أسئلة للمراجعة:

- **أ- ما المقصود بالسيولة المصرفية، ولماذا تعتبر قضية إدارتها مهمة؟**
- **ب- ما هي الفوائد الناجمة عن الاحتفاظ بالاحتياطات الثانوية؟**
- **ج- عدد نظريات إدارة السيولة مع شرح إحداها؟**
- **د- ما الغرض من استخدام نسب قياس السيولة؟ عدد هذه النسب؟ مع شرح إحداها؟**

المحور الرابع: إدارة الائتمان البنكي

تمهيد

يمثل الائتمان النشاط التجاري الرئيسي لمعظم البنوك التجارية. وعادة ما تكون محفظة القروض هي أكبر الأصول ومصدر الدخل الرئيسي في البنوك، وبذلك فهي تعتبر واحدة من أكبر مصادر المخاطر على أمن وسلامة البنك، سواء أكان ذلك بسبب معايير ائتمانية متساهلة أم ضعف إدارة مخاطر المحافظ البنكية أم ضعف في الاقتصاد. واعتبرت مشكلات محفظة القروض السبب الرئيسي وراء إخفاقات وخسائر والبنوك عبر التاريخ، ونتيجة لذلك تعتبر الإدارة الكفؤة لمحفظة القروض ووظيفة الائتمان قضية جوهرية فيما يتعلق بأمن وسلامة البنك.

أولا- تعريف وأهمية و أنواع القروض البنكية

تعرف القروض البنكية بأنها الخدمات المقدمة للعملاء، والتي يتم بمقتضاها تزويد الأفراد والمؤسسات في المجتمع بالأموال اللازمة، على أن يتعهد المدين بسداد تلك الأموال، وفوائدها والعمولات المستحقة عليها والمصاريف دفعة واحدة، أو على أقساط في تواريخ محددة. وتدعم تلك العملية بتقديم مجموعة من الضمانات التي تكفل للبنك استرداد أمواله في حالة توقف العميل عن السداد بدون أية خسارة.

أما بالنسبة لأهمية القروض البنكية، فهي تتمثل في:

من وجهة نظر البنك	من وجهة النشاط الاقتصادي
- يشير ارتفاع نسبة القروض في البنوك إلى وجود فوائد وعمولات معتبرة وهذا ما يسمح بدفع الفائدة المستحقة للمودعين في تلك المصارف كما يوفر امكانية الاحتفاظ بجزء من السيولة لمواجهة طلبات السحب من العملاء؛ - تعتبر القروض البنكية ركيزة هامة لعملية خلق الاعتماد والتي تنتج عنها زيادة الودائع والنقد المتداول؛ - تشكل القروض البنكية النشاط الذي يرتبط بالاستثمار، ومن خلاله يستطيع البنك أن يضمن الاستمرارية والنمو ويضمن له القدرة على تحقيق مجموعة من الأهداف التي سعى إلى تحقيقها؛ - تمثل القروض البنكية الجانب الأكبر من استخدامات البنوك، ولذلك تولي البنوك لها عناية خاصة عند دراسة ميزانياتها؛ - تجسد القروض البنكية الاستثمار الأكثر ضغطا على إدارة البنك نظرا لما يحمله من مخاطر متعددة قد تؤدي إلى انهيار البنك إذا تجاوزت الحدود المعينة ولم يتمكن البنك من الحد منها.	- بدون القروض البنكية تصبح عملية المفاضلة بين المصادر المالية داخل الاقتصاد مقيدة، كما أن الأموال المودعة في البنوك سوف لا تتدفق بكفاءة إلى الاستخدامات الأكثر إنتاجية؛ - يستخدم القرض البنكي كأساس لتنظيم عملية اصدار النقود القانونية فالبنك المركزي عندما يشرع في وضع سياسة للإصدار يأخذ بعين الاعتبار حجم القروض المنتظرة من النظام البنكي، فالنقود تخرج للتداول بصفة أساسية عن طريق قيام الوحدات الإنتاجية بصرف ما هو مخصص لها من ائتمان وبهذا يعمل على تدعيم الوحدة النقدية؛ - يؤدي سحب القروض البنكية من قبل المقترضين الى زيادة حجم عرض النقود ولهذا تعتبر القروض عامل مهم يجب أن يؤخذ بعين الاعتبار عند تحديد حجم الانفاق والقوة الشرائية المتاحة داخل الاقتصاد؛ - مواجهة التضخم والكساد وذلك من خلال التحكم في القروض فإما أن تكون لها سياسة انكماشية وإما سياسة توسعية، ففي حالة كبح القروض سيؤدي إلى كساد وفي حالة الإفراط فيها سيحصل تضخم، وكلا الحالتين يمكن التحكم فيهما من خلال السياسة الائتمانية.

وأخيرا، فإن القروض البنكية تقسم حسب أربعة معايير وهي: الأجل، نوع الضمان المقدم، القطاع الاقتصادي المستفيد، والغرض الذي استخدم فيه القرض.

ثانيا- مفهوم ومكونات السياسة الائتمانية للبنوك

هي مجموعة من المبادئ التي تنظم أسلوب دراسة ومنح التسهيلات الائتمانية وانواع الأنشطة والقطاعات الاقتصادية التي يمكن تمويلها وكيفية تقد ير مبالغ التسهيلات المطلوب منحها وأنواعها وأجال استحقاقها وشروطها الرئيسية، كما تحدد الخطوط العامة التي تحكم نشاط البنك في مجالات قرار منح التسهيلات الائتمانية ومتابعتها بما يكفل سلامة توظيف وحسن استخدام امواله بهدف تحقيق أفضل عائد واتخاذ ما قد يلزم من احتياطات إذا ما طرأت أي تطورات سلبية على اي عنصر من العناصر التي استند إليها البنك في قرار منح الائتمان، والذي تسعى من خلاله تحقيق الامور التالية: الأمان والربحية والسيولة وتوفير احتياجات المجتمع.

أما بالنسبة لمكونات السياسة الائتمانية للبنوك، لا توجد سياسة نمطية تطبق بالبنوك التجارية، ولكن تختلف سياسة الائتمان من بنك لآخر وفقا للأهداف، مجال التخصص، هيكل التنظيم وحجم رأس المال، وغيرها من العوامل الأخرى، بالرغم من ذلك عادة ما تشمل سياسة الائتمان ما يلي:

1- حجم الأموال المتاحة للإقراض:

عادة ما يحدد في سياسات الائتمان القيمة الكلية للقروض بنسبة معينة من الموارد المالية المتاحة التي تتمثل أساسا في الودائع والقروض ورأس المال وهي بهذا الشكل تعد سياسة مرنة، يرتفع وينخفض في ظلها حجم الاستثمار في القروض، وفقا للارتفاع أو الانخفاض في حجم تلك الموارد، أي تحديد إجمالي القروض التي يمكن للبنك أن بمنحها لعملائه ككل وكذلك إجمالي القروض التي يمنحها للعميل الواحد. حيث أن ذلك التحديد يتوقف إلى حد كبير على مدى الاستقرار الذي تتصف به ودائع البنك.

2- تشكيلة و أنواع القروض التي يقدمها البنك:

أو تسمي هيكلة محفظة القروض فهي توضح سياسة الائتمان، والقروض الجائز منحها وأهميتها النسبية، كما يمكن أن تحدد سياسة الائتمان أنواع القروض التي يجب الابتعاد عنها كذلك وكذا القروض الممنوعة منعا مطلقا، حيث أن تنويع الاستثمار في القروض يترتب عليه تخفيض في المخاطر دون أن يترك ذلك أثرا عكسيا على العائد. وفي هذا الصدد توجد العديد من استراتيجيات التنويع، فعلى سبيل المثال هناك التنويع وفق تاريخ الاستحقاق، والتنويع على أساس الموقع الجغرافي للنشاط الذي يوجه إليه القرض، التنويع وفق قطاعات النشاط وأخيرا يوجد التنويع على أساس طبيعة نشاط العميل داخل كل قطاع، ومن المتوقع أن تحدد سياسة الائتمان بمدى ذهاب البنك في تنويع استثماراته.

3- الحدود القصوى للقروض:

وذلك حسب مستويات اتخاذ القرار عادة تحدد سياسة الائتمان الحد الأقصى للقرض الذي يقدمه البنك للعميل سوء كان فرد أو مؤسسة، وذلك حسب كل مستوى إداري مما يضمن سرعة اتخاذ القرارات. والهدف من ذلك تقليل المخاطرة من تركيز الائتمان لعميل واحد لما يتضمنه ذلك من مخاطر كبيرة.

4- تحديد شروط ومعايير تقديم القروض:

يجب أن تحدد سياسة الائتمان شروط القرض مثل الحد الأقصى لتاريخ استحقاق القرض مع مراعاة كلما زاد أجل الاستحقاق كلما زادت المخاطر، ثم إذا ما كان من الممكن اتباع استراتيجية تعويم معدل الفائدة أم الالتزام بمعدل فائدة ثابت طيلة فترة القرض وتقدير مخاطر الائتمان وتأثيره على معدل الفائدة وعلى إذا كان من الممكن اتباع سياسة المشاركة في القروض خاصة في الحالات التي تتعدى فيها قيمة القرض الحد الأقصى المنصوص عليه، كذلك فإن سياسة الائتمان تحدد الظروف التي ينبغي فيها مطالبة العميل بتقديم رهانات لضمان القرض، وأنواع الأصول التي يمكن قبولها، ونسبة القرض إلى قيمة الأصل المرهون والتي تتفاوت بتفاوت طبيعة الأصل ومدى تعرض قيمته السوقية للتقلب، والإجراءات التي ينبغي اتخاذها إذا ما انخفضت القيمة السوقية للأصل المرهون كما تحدد بدائل أخرى لضمان مستحقات البنك ومن الأمثلة على ذلك طرف ثالث كضامن للعميل والنص في عقد الائتمان على حق البنك في استرداد قيمة القرض فور إخلال العميل بأي من شروط التعاقد.

5- تحديد المنطقة التي يخدمها البنك:

وهي المنطقة التي يمتد نشاطه إليه يتوقف على حجم البنك ومقدرته على خدمة عملائه، وقدرته على تحمل مخاطر منح الائتمان، ومن المؤكد أن لرأس مال البنك تأثير في تحديد هذه المنطقة، ويعتبر رأس المال الخاص أهمية بالنسبة لوظيفة منح الائتمان مقارنة بالوظائف الأخرى.

6- تحديد سجلات القروض والبيانات والتقارير:

تضع سياسة الائتمان النماذج والسجلات المطلوب استيفاؤها أو الاحتفاظ بها مثل طلب القرض، مذكرة استعلام عن العميل، ميزانية العملاء والحسابات الختامية وكل القوائم المالية عن السنة الجارية والسنوات السابقة، تقارير المراجع الخارجي، سجل تاريخي بنمط العميل في تسديد القروض في الماضي، نماذج متابعة القروض.

7- مستويات اتخاذ القرار:

يجب أن تحدد سياسات الائتمان المستويات الإدارية التي يقع على عاتقها البث في طلبات الاقتراض بما يضمن سرعة اتخاذ القرارات، عادة تحدد سياسة الائتمان الحد الأقصى للقرض الذي يقدمه كل مستوى إداري.

8- تحديد إجراءات متابعة القروض:

تحدد سياسة الائتمان الإجراءات الواجب اتباعها ليس فقط في منح القرض ولكن أيضا في متابعته تحصيله وتحديد الحد الأقصى للتأخير المسموح به لقبول الأقساط والحالات والتي يجب التفاوض فيها مع العميل المتأخر، وبعدها يجب على البنك اتخاذ الإجراءات التي تنص عليها السياسة الائتمانية لتحصيل القرض، والتي يمكن أن تمتد إلى الملاحقة القضائية للعميل.

9- اصدار دليل التعامل مع البنك للحصول على القرض

يتم اعتماد دليل التعامل هذا وفق للسياسة الائتمانية للبنك، ويمكن أن يشمل كتيب الدليل المعلومات التي على والحد الأدنى للمعلومات على شروط وإجراءات وخطوات الحصول على القرض.

10- تحديد إمكانية المشاركة مع بنوك أخرى في تقديم قرض مشترك كبير

قد يشترك البنك مع بنوك أخرى عندما تفوق النسبة القانونية إلى مجموع رأس المال والاحتياطات.

11- حدود التركز الائتماني

تحدد السياسة الائتمانية الحد الأقصى المسموح به في التركز الائتماني، ومن الضروري اعتماد التنويع وتجنب التركيز على منطقة جغرافية معينة أو قطاع ونشاط اقتصادي معين أو عميل معين، لأن أي تقلبات غير متوقعة سوف يكون لها تأثير سلبي على المركز المالي للبنك.

12- تحديد المجالات والأنشطة

تحدد السياسة الائتمانية للبنك المجالات والأنشطة المسموح بإقراضها تماشيا مع أهداف البنك، وقد تحظر اقراض مجالات وأنشطة أخرى لاعتبارات قانونية أو دينية.

13- تحديد السلطات والمسؤوليات الائتمانية

ينبغي تحديد المستويات الإدارية المسؤولة عن تقديم القروض، وذلك ضمن الهيكل التنظيمي للبنك. وذلك بهدف ضمان سرعة اتخاذ القرارات، خاصة في حالة ما كان العميل بحاجة ماسة وعاجلة للقرض.

ثالثا- العوامل المؤثرة في السياسة الائتمانية للبنوك

يمكن تقسيم هذه العوامل عوامل داخلية وخارجية المنشأ، وتتمثل في:

1- العوامل الداخلية:

وهي العوامل التي تنشأ ضمن البيئة الداخلية للبنك، وتشمل ما يلي:

أ- **رأس المال البنكي:** كلما زاد رأس المال والاحتياطات كلما زادت قدرة البنك على تحمل الخسائر.

ب- **حجم الودائع، نوعيتها، طبيعتها واستقرارها:** كلما ازداد حجم الودائع كلنا زاد توظيفها في الائتمان والاستثمار، وكلما كانت الودائع مملوكة لعملاء مختلفون كلما زادت قدرة البنك في منح ائتمان طويل الأجل، لذلك استقرار الودائع وعدم تذبذبها هي أهم خاصية تؤثر على سياسة البنك الائتمانية.

ج- **متطلبات السيولة والربحية:** تعتبر السيولة من الأمور ذات الأولوية التي يسعى البنك لتحقيقها، فإذا احتفظ البنك بأمواله فإنه يقلل من حجم الائتمان، بالتالي يضحي بتحقيق ربح إضافي. ولذلك يتعين على البنك الموازنة بين هدفي السيولة والربحية.

د- **قدرة وخبرة ومهارات موظفي البنك المسؤولين عن عملية الائتمان:** تأخذ سياسة الائتمان تأخذ بعين الاعتبار ما يتوفر لدى البنك من قدرات ومهارات وخبرات فكلما نمت خبرات ومهارات الموظفين وازداد تخصصهم في تحليل وضعية العملاء ومنح القروض، كلما استطاعوا اختيار عملاء أفضل وتوصلوا إلى تقدير أدق للمركز الائتماني، وتمكنوا من مراقبة الائتمان.

2- العوامل الخارجية:

وهي العوامل التي تنشأ ضمن البيئة الخارجية للبنك، وتشمل ما يلي:

أ- **تعليمات وسياسات البنك المركزي والسلطات النقدية:** تتأثر سياسات الائتمان للبنك بقرارات خارجية تفرضها السلطات العليا في البلاد مثل التحكم النسبي في الاحتياطي والسيولة القانونية وتحديد سعر الفائدة وسعر الخصم، علاوة على وضع حدود قصوى لأنواع مختلفة من القروض.

ب- **الظروف والاوضاع الاقتصادية المحيطة:** يتأثر الطلب على معظم أنواع القروض البنكية بشكل مباشر بدورة النشاط الاقتصادي في المجتمع، مع الأخذ بعين الاعتبار أن دورة نشاط البنك تبدأ عادة قبل دورة النشاط الاقتصادي، إذ تبدأ إجراءات تحضير القروض قبل موسم الاقتراض كما تنتهي الدورة بعد الموسم بشهر أو شهرين.

ج- **حاجات المنطقة التي يخدمها البنك (موقع البنك):** حيث يحدد موقع البنك لدرجة كبيرة نوعية وحجم الطلب على القروض الممنوحة، كما أن الدولة تجيز للبنك العمل على أساس ما يؤديه من خدمات بنكية للمنطقة التي يعمل فيها، فهو مسؤول عن تلبية طلبات الائتمان المستوفية للشروط، و يساهم في تنمية المنطقة بتقديم القروض لتطوير وتوسيع منظمات الأعمال القائمة، مثلا في حالة وجود بنك في مناطق تتخصص بتربية المواشي و الثروة الحيوانية فلا يجب أن يمتنع البنك عن تمويل هذا النشاط، ولكن يجب أن يضع سياسته الائتمانية لكي تتناسب مع حاجات هذا النشاط الاقتصادي.

د- **منافسة البنوك الأخرى:** كلما قلت المنافسة بين البنوك في الحصول على العملاء، كلما زاد الاتجاه إلى تبني سياسات اقراضية متشددة.

رابعا- خطوات منح القرض البنكي

في البداية، ينبغي على البنك الاتصال بالعملاء الحاليين والمحتملين بوضع إعلانات تتضمن أنواع القروض المتاحة، وذلك لزيادة تمسك العملاء الحاليين بالبنك وجذب آخرين للتعامل معه، وفي حالة رغبتهم في الحصول على قروض، على البنك القيام بالخطوات التالية:

1- الفحص الأولي لطلب القرض:

تبدأ حياة القرض عندما يقدم العميل إلى البنك بطلب الاقتراض، ويبادر البنك بدراسة الطلب لتحديد مدى صلاحيته المبدئية وفقا للسياسة الائتمانية وخاصة من حيث الغرض من القرض وأجل الاستحقاق وأسلوب السداد. ويساعد في عملية الفحص الانطباعات التي يعكسها لقاء العميل مع المسؤولين في البنك من خلال شخصيته وقدراته بوجه عام، وكل هذه الأمور تساعد على اتخاذ قرار مبدئي، إما بإكمال دراسة الطلب أو رفضه مع تبيان الأسباب. وقد يستدعي الأمر إجراء مقابلة شخصية مع العميل للوقوف على الجوانب الغامضة في طلب القرض، أو القيام بزيارة شخصية من قبل موظفي إدارة الائتمان إلى العميل.

2- التحليل الائتماني للقرض المصرفي:

تساعد عملية التحليل الائتماني على معرفة القدرة الائتمانية للعميل من خلال جمع المعلومات المتعلقة به "الشخصية والسمعة، القدرة على السداد، رأس المال، معاملات العميل السابقة مع بنوك أخرى، الظروف الاقتصادية المحيطة والضمانات المقدمة" من مصادر مختلفة والقيام بتحليلها. ومن الضروري هنا، الحديث عن تبويب المركز الائتماني للعميل إلى سبعة جوانب يطلق عليها (*"7 Cs" of Credit*)، هذه الأخيرة تبدأ كلها بالحرف (*C*)، وهي تساعد في تقييم الجدارة الائتمانية للعميل، ويتم عرضها فيما يلي:

أ- الشخصية *(Character)*:

أن شخصية العميل تعد الركيزة الأساسية الأولى عند قرار منح الائتمان، حيث تعتبر أكثر الركائز تأثيرا على المخاطر التي يتعرض البنك لها، لذا فإن المسعى الأهم عند القيام بالتحميل الائتماني هو التحديد الدقيق لشخصية العميل، فاذا كان العميل يتمتع بشخصية نزيهة وأمينة وسمعة طيبة داخل الأوساط المالية، وملتزما بتعهداته كافة كان أقدر على إقناع البنك بتقديمه الائتمان المطوب وكذلك دعمه. يتم ذلك عن طريق الاستعلام الجيد وجمع المعلومات والبيانات عن العميل من محيطيه الاجتماعي والعملي.

ب- رأس المال (*Capital*):

يدل رأس مال العميل على ملاءة طالب الائتمان، أي قدرة حقوق ملكيته على تغطية القرض المقدم له حين يتأزم نشاطه، ومن ثم استعادة البنك لما قدمه لذلك العميل في أسوأ الظروف.

ج- **التدفق النقدي (*Cash-flow*):**

يجب تحديد قدرة العميل على الوفاء بالتزاماته يتطلب تحليل لتدفقاته النقدية ومصادر سداد الدين، أي يجب أن يمتلك العميل المقترض مصادر تدفقات نقدية واضحة، وبشكل عام يكون لدى المقترضين ثلاثة مصادر فقط يعتمدون عليها لتسديد ديونهم وتشمل التدفقات النقدية المتولدة من الدخل أو المبيعات، وبيع الموجودات أو تسييلها، والأموال التي يحصل عليها من خلال إصدار الأسهم أو السندات.

د- **القدرة على السداد (*Capability*):**

تعني قدرة العميل على تحقيق الدخل الكافي، وبالتالي قدرته على سداد الائتمان المقدم له والفوائد وكافة العمولات الأخرى.

هـ- **الظروف المحيطة (*Conditions*):**

تعطي البيانات المالية مؤشرا على كيفية أداء المقترض في ضوء الظروف المحددة التي كانت موجودة في الماضي. نحتاج إلى إجراء تقييم دقيق للأداء المستقبلي للمقترض. لكن لابد من وضع في الحسبان كيف يمكن أن تؤثر الظروف المستقبلية عليه. والتي يمكن تقسيمها إلى فئتين رئيسيتين على النحو التالي:

- **الظروف الخارجية**: هي تلك التي يكون فيها للمقترض سيطرة ضئيلة أو معدومة. يرتبط الكثير منها بصناعة المقترض (إلى أين تتجه الصناعة، وما هو مستوى المنافسة في الصناعة، وأين يصنف المقترض داخل الصناعة؟) أو الاقتصاد ككل أي دورات اقتصادية تضخم أو كساد (إلى أين يتجه الاقتصاد بشكل عام، كيف يتجه؟ وهذا ينطبق على الصناعة المحددة للمقترض؟).
- **الظروف الداخلية**: وهي التي يتحكم فيها المقترض بقدر كبير من السيطرة. لأغراض تقييم الائتمان، فإن الاعتماد على مشروع رئيسي أو زبون أو مورد يزيد من مخاطر المقترض.

و- **الضمانات (*Collateral*):**

نستخدم مصطلح الضمانات للإشارة إلى أي شيء تم التعهد به أو إيداعه لدعم القرض والذي يتحمل المقرض رسومًا عليه هو الضمان. في البنوك التجارية، يتم أخذ الأمن عادة لثلاثة أسباب:

- ضمان الالتزام الكامل للمقترض بعملياته؛
- توفير الحماية في حالة انحراف المقترض عن مسار العمل المخطط المحدد في وقت تقديم القرض؛
- توفير التأمين في حالة تقصير المقترض.

ز- **السيطرة (*Control*):**

أخيرا وليس آخرا عامل الجدارة الائتمانية هو السيطرة. يتحقق هذا العامل من اتساق العمل مع القواعد واللوائح المفروضة. هذا أيضا يتحقق من التحكم في الأعمال في تحقيق أهداف الشركة.

3- التفاوض مع طالب القرض:

يتم الاتفاق بين البنك العميل على شروط العقد التي تتضمن تحديد مبلغ القرض وكيفية صرفه وطريقة سداده والضمانات الواجب توفرها، ومن الضروري أن تكون سياسة الائتمان مرنة، فإذا اعترض العميل عن فكرة تقديم الرهن كضمان ينبغي أن يقترح البنك تقديم طرف ثالث يضمن تنفيذ العقد كما يتم الاتفاق على سعر الفائدة ومختلف العمولات.

4- اتخاذ القرار:

انطلاقا من تحليل البيانات المالية والاقتصادية والبيئية لطلب القرض والمفاوضات مع العميل، يأتي القرار بقبول الشروط أو الرفض، ففي حالة القبول يبدأ دائرة الائتمان بالبنك بإعداد مذكرة عرض التسهيل الائتماني التي تتضمن البيانات والمعلومات اللازمة عن المقترض (وضعه الضريبي، قيمة القرض والغرض منه، والضمانات المقدمة ومصادر السداد، وملخص الميزانية عن السنوات الثلاثة السابقة...)، وبناء على هذه المذكرة يتم الموافقة على تقديم القروض من السلطة الائتمانية المختصة، ثم يقوم الطرفان البنك (المقرض) والعميل (المقترض) بتوقيع عقد يضمن كافة شروط الائتمان.

5- صرف القرض:

بعد مراجعة ما يتضمنه قرار منح القرض من ملاحظات وتقديمه للضمانات المطلوبة واستيفاء التعهدات والالتزامات، يشترط لبدأ استخدام القرض توقيع كل من العميل والبنك على العقد (اتفاقية) القرض، ومن ثم يتم وضع قيمة القرض تحت تصرف العميل المقترض.

6- متابعة القرض:

يتوجب متابعة القرض بعد التعاقد عليه ضمانا لسداد الأصل القرض والفوائد في مواعيد استحقاقها، وحتى يمكن اكتشاف المخاطر المحتملة والتحوط منها، ويجدر التنبيه إلى أن هذه المتابعة تكون قبل وأثناء وبعد عملية الصرف، والتي تشمل المتابعة المالية والاقتصادية والبيئية، ومن بين الوسائل المستخدمة للمتابعة إنشاء ملفات للقروض في وحدة الحفظ للحاسب الإلكتروني يتضمن قيمة القرض وتاريخ استحقاقه مع الفوائد وإنشاء ملف آخر يحتوي على المبالغ المحصلة من العميل و تاريخها، ويتم المطابقة بين الملفين للكشف عن حالات التأخير عن السداد، و تجنبا للسهو يتم إبرام اتفاق مع العميل لمنح الحق للبنك في سحب قيمة الفوائد و الأقساط من الحساب الجاري للعميل.

7- تحصيل القرض:

تعكف إدارة الائتمان على تحصيل (استرجاع) القرض وفقا لجداول السداد المتفق عليها في عقد القرض، ولضمان متابعة عملية السداد والتحصيل، فإنه من الضروري مراقبة ملفات القروض التي جرى حفظها في الحاسب الآلي لكل عميل.

8- التقييم اللاحق:

وهذه الخطوة ذات أهمية بالنسبة للبنك، وذلك بغية معرفة ما إذا كانت الأهداف الموضوعية قد تحققت، وتحديد نقاط الضعف لتصحيحها وتجنبها مستقبلا.

9- بنك المعلومات:

من الضروري المرور بهذا الإجراء المتمثل في إدخال كل المعلومات سابقة الذكر في بنك المعلومات أي وضعها في الحاسب الآلي لاستخدامها في رسم السياسات المستقبلة.

خامسا- التحليل المالي لترشيد قرار منح الائتمان

يعد التحليل المالي أحد الأدوات الرئيسية التي يستخدمها البنك المقرض في تقييم المركز المالي للعميل المقترض. وذلك نظرا لمساهمته في التعرف على نقاط القوة والضعف في نشاط العميل، وبالتالي ترشيد قرار منح القرض للعميل. وتعتبر النسب المالية من أهم أدوات التحليل المالي وأكثرها شيوعا واستخداما في تقييم المركز المالي للعميل. وذلك عبر مقارنة النسب المالية الخاصة بنشاط العميل بالنسب المناظرة لها في السنوات السابقة أو بالنسب المماثلة لعملاء آخرين. وتصنف النسب المالية إلى:

1- نسب السيولة:

تستخدم في تقييم قدرة العميل طالب القرض على الوفاء بالالتزامات المترتبة عليه. وتشمل:

نسبة التداول = الأصول المتداولة/الخصوم المتداولة
نسبة السيولة السريعة = (الأصول المتداولة – المخزون السلعي) / الخصوم المتداولة
نسبة النقدية = النقدية/الخصوم المتداولة

2- نسب الاقتراض (الرفع المالي):

تحدد مدى اعتماد العميل على القروض في تمويل نشاطه، وتوفير احتياجاته من الأموال. وتشمل:

نسبة الاقتراض = إجمالي الديون (القروض)/إجمالي الأصول
نسبة الديون إلى حقوق الملكية = إجمالي الديون/إجمالي حقوق الملكية
نسبة تغطية الفوائد = الربح قبل الفوائد والقروض/الفوائد

3- نسب الربحية:

تستخدم في تقييم القدرة الربحية للعميل خلال فترة زمنية معينة. وتتضمن:

العائد على الأصول = الربح قبل الضرائب والفوائد/إجمالي الأصول
العائد على حقوق الملكية =صافي الربح بعد الضريبة / حقوق الملكية
معدل العائد على الاستثمار= صافي الربح/اجمالي الأصول

ملحق حول القروض المتعثرة:

على الرغم من تعدد المراحل التي تمر بها عملية اتخاذ قرار منح القرض. وعلى الرغم من استخدام البنك للعديد من الأساليب الفنية والإدارية لتقييم المركز المالي والائتماني للعميل قبل الموافقة على منحه القرض، إلا أن كل ذلك لا يحول دون تعثر بعض العملاء وعدم قدرتهم على سداد قروضهم وفوائدها، ويؤدي ذلك إلى ظهور مشكلة القروض المتعثرة والتي تهدد البنوك وتعرضها لخسائر فادحة. ومن أهم أسباب تعثر القروض:

أ- أسباب تتعلق بالعميل:

- انخفاض قدرة وكفاءة العميل على إدارة نشاطه؛
- الاعتماد على القروض بدرجة كبيرة في تمويل النشاط؛
- عدم وجود تخطيط استراتيجي لدى العميل يأخذ بالحسبان التطورات البيئية؛
- قلة خبرة العميل في السوق والظروف المنافسة.

ب- أسباب تتعلق بالبنك نفسه:

- تقييم الضمانات المقدمة من العميل بأكبر من قيمتها الحقيقية؛
- عدم الاستعلام الدقيق عن العميل ومعاملاته السابقة قبل منح القرض؛
- عدم التحقق من سلامة المستندات المقدمة من قبل العميل؛
- عدم متابعة القرض المقدم للعميل والتأكد من استمرار توافر الشروط الخاصة باستخدام هذا القرض.

ج- عوامل خاصة بالبيئة:

وهي عوامل لا تتسم بالاستقرار، وتتعلق بالظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية وطبيعة المنافسة وغيرها. مما قد يؤثر على قدرة العملاء على سداد التزاماتهم تجاه البنك.

التعامل مع مشكلة القروض المتعثرة:

من أهم الأساليب التي يمكن استخدامها من قبل البنك لمعالجة تعثر العميل وعدم قدرته على السداد هي:

1) **تسييل الضمانات المقدمة من العميل.**
2) **إعادة جدولة القرض.**
3) **محاولة الحصول على ضمانات جديدة من العميل.**
4) **إعادة تنظيم المشروع الخاص بالعميل تحت إدارة البنك.**
5) **منح تسهيلات ائتمانية جديدة للعميل.**
6) **اتخاذ الإجراءات القانونية ضد العميل.**

أسئلة للمراجعة:

أ- **عدد العوامل الداخلية والخارجية المؤثرة في السياسة الائتمانية للبنوك؛ مع شرح عامل واحد من كل صنف؟**

ب- **عدد خطوات منح القرض البنكي – دون شرح-؟**

ج- **عند الحديث تقييم الجدارة الائتمانية للعميل، يتم استخدم سبع معايير للقرض (*"7 Cs" of Credit*)، ما المقصود بها، واشرح اثنين من اختيارك؟**

د- **عدد النسب المستخدمة في التحليل المالي لترشيد قرار منح القرض؟**

هـ- **على الرغم من استخدام البنك للعديد من الأساليب الفنية والإدارية لتقييم المركز المالي والائتماني للعميل، قد يتعثر القرض البنكي، عدد الأسباب المتعلقة بالعميل والمؤدية لمشكلة القروض المتعثرة؛ وما هي إجراءات التعامل مع هذه المشكلة؟**

المحور الخامس: إدارة الودائع البنكية

تمهيد

تمثل الودائع لدى البنوك التجارية أهمية كبيرة وتشمل القسم الاكبر من الموارد المتاحة للبنك بغية استخدامها في انشطته المتعددة، فهي ضرورية لعمليات الاستثمار، والاقراض، وتقديم التسهيلات البنكية وغيرها... الخ. بعبارة اخرى ان البنوك التجارية تتعامل بأموال الغير (أموال المواطنين آو الشركات أو المؤسسات الحكومية أو غيرها). وبالتالي، تعتبر الودائع البنكية أساس عمل واستقرار البنوك والمحدد الأساسي للخدمات البنكية المقدمة. وعلى هذا الأساس، تسعى البنوك باستمرار إلى تنمية ودائعها، والعمل على جذب ودائع جديدة.

أولا- تعريف وأهمية و أنواع الودائع البنكية

يمكن تعريف الوديعة البنكية على أنها اتفاق يدفع المودع بموجبه للبنك مبلغ معين، ويترتب بموجبه على البنك رد هذا المبلغ للمودع عند طلبه أو حين يحين أجله، كما يلتزم البنك بدفع فائدة على قيمة الوديعة. وتحاط الودائع بضمانات بنكية مشتقة من الثقة التي يوليها المودعين للبنك. فهي تحاط بالسرية الكاملة وذلك لأن قيمة الوديعة قد تدل على المركز المالي للمودع.

أما بالنسبة لأهمية الودائع البنكية، فهي تتمثل في:

- تؤدي البنوك التجارية دورا أساسيا ومهما في تعبئة المدخرات وتوجيهها إلى قنوات استثمارية منتجة تزيد من عملية التراكم الرأسمالي على مستوى الاقتصاد الكلي وخلق موجودات جديدة أو تحسين القدرة الإنتاجية للموجودات القائمة مما يؤدي الى زيادة انتاجية المجتمع. في هذا السياق، تعد الودائع أكثر إنتاجية وأقل تكلفة من رأس المال والاحتياطات إذ لا يمكن للبنك ان يعتمد عليهما في تدعيم طاقته الاستثمارية، كما ان تكلفتها تفوق تكلفة الودائع البنكية؛
- تعد الودائع أداة للحد من الضغوط التضخمية التي ترافق عملية النمو الاقتصادي، وذلك لأن الودائع تمثل حجب جزءا من الدخل الممكن التصرف به في شراء السلع والخدمات مما يؤدي إلى تقييد الاستهلاك وهو يمثل شرطا ضروريا لتحقيق الاستقرار النقدي والتخفيف من الضغوط التضخمية؛
- تعد الودائع من أقدم الخدمات التي تقدمها البنوك التجارية. ويطلق عليها ودائع تحت الطلب بسبب إمكانية سحبها من قبل المودع في أي وقت يشاء سواء كانت بشيك بالنسبة للحسابات الجارية أو نقدا بالنسبة للودائع إذ اصبحت هذه الودائع تمثل نسبة كبيرة من خدمات تلك البنوك في الاقتصاد الوطني؛
- تقوم البنوك التجارية بتعبئة المدخرات، وتوزيع الموارد المتاحة بكفاءة على الانشطة الاستثمارية المختلفة وبذلك تساهم في دعم الاقتصاد الوطني فعلى سبيل المثال تقوم البنوك التجارية بتمويل مشروعات التنمية الاقتصادية المختلفة وذلك عن طريق تقديم القروض والتسهيلات الائتمانية معتمدة على موارد البنك الخارجية من الودائع بشكل اساس فضلا عن مواردها الداخلية المتمثلة برأس المال والاحتياطيات التي لا تشكل إلا نسبة قليلة؛

- تؤدي البنوك التجارية خدمة هامة للاقتصاد الوطني بقبولها للودائع لكونها تسهل عملية الدفع الناجمة عن عمليات التبادل التجاري بأمان وبأقل المخاطر، وتشجع الادخار الذي يمثل ركنا اساسيا في عملية التوازن الاقتصادي، والاستثمار النقدي فضلا عن استخدام الأموال في المجالات الاقتصادية المختلفة؛
- تبرز أهمية الودائع في اقتصادات الدول النفطية حيث تمثل هذه الودائع البنكية نسبة كبيرة جدا من موارد البنوك التجارية وغالبا ما تكون هذه الودائع بدون فائدة أو بفائدة رمزية، والملاحظ نمو النشاط النقدي فضلا عن الفائض الحكومي في هذه الدول بصورة كبيرة وبدلا من توجيه هذه الأموال في النشاط الاستثماري والاجتماعي متوسط وطويل الاجل نرى استخدامها في خدمة النشاط التجاري قصير الأجل.

وأخيرا، فإن الودائع البنكية تقسم حسب أربعة أوجه وهي: أجل الوديعة، ملكيتها، حركتها، والنشاط الاقتصادي للمودع.

وجه التقسيم	الوصف
1) حسب الأجل:	أ- **الودائع الجارية (تحت الطلب):** وهي اتفاق بين الزبون والبنك يودع بموجبه الزبون مبلغا من النقود لدى البنك، على ان يكون له الحق في سحبه في اي وقت يشاء ودون اخطار سابق منه، وهذه الودائع يمكن سحبها بدون اشعار مسبق اي بمجرد تقديم الطلب لذا تأخذ البنوك حالة عدم الاستقرار للودائع الجارية بالاحتفاظ بجزء من هذه الودائع وتستثمر الباقي في انشطة قابلة للتمويل عن طريق الخصم. ب- **ودائع التوفير:** تتمثل في اتفاق بين البنك والزبون يودع بموجبه الزبون مبلغا من النقود لدى البنك مقابل حصوله على فائدة، على ان يكون للزبون الحق في السحب من الوديعة في اي وقت يشاء دون اخطار سابق منه ولا يجوز كشف حساب التوفير ولا تمنح دفاتر شيكات لأصحابها، بل يتم منحهم دفاتر توفير يتم الايداع والسحب بموجبها. ج- **الودائع بإخطار:** تشترك مع الودائع لأجل في وجود قيد معين على السحب منها ولكن قيد أخف نسبيا، ويتمثل في ضرورة إخطار البنك، قبل السحب بمدة معينة الامر الذي يجعل قابليتها السحب منها أعلى نسبيا واضطرار البنك للاحتفاظ بقدر أكبر من السيولة لمواجهة السحب عليها، أي أنه يتاح للبنك حرية أقل نسبيا لتوظيفها، وبالتالي تميل اسعار الفائدة المقررة لها لأن تكون أقل بالمقارنة مع الودائع لأجل. د- **الودائع لأجل:** وهي التي يودعها العميل لدى البنك لمدة محدودة يتفق عليها الطرفين، ولا منها يجوز السحب جزئيا أو كليا قبل انقضاء الأجل المحدد لإيداعها. وفي مقابل ذلك تمنح للعميل فائدة على وديعته تتزايد قيمتها وفقا لمدة الإيداع. ويتمثل الهدف الرئيسي للودائع لأجل في تحقيق المودع لكسب ممثل في الفائدة التي يحصل عليها شهريا أو على فترات دورية أو في نهاية مدة الإيداع. ويستطيع

	البنك الاعتماد على هذا النوع من الودائع لتمويل عمليات الاستثمار والإقراض.
2) حسب الملكية:	أ- **ودائع القطاع العائلي:** وهي تلك الودائع التي تعود ملكيتها الى الأفراد. ب- **ودائع القطاع الحكومي:** وهي تلك الودائع التي تعود ملكيتها إلى المؤسسات الحكومية. ج- **ودائع قطاع الأعمال الخاصة:** وهي تلك الودائع التي تعود ملكيتها إلى المؤسسات الخاصة.
3) حسب الحركة:	أ- **الودائع النشيطة:** وهي الودائع التي يكون رصيدها غير مستقر نسبياً لكثرة عمليات السحب والايداع. ب- **الودائع المستقرة:** وهي الودائع التي يكون رصيدها مستقر نسبيا وذات طبيعة ادخارية.
4) حسب النشاط الاقتصادي للمودعين:	أ- **ودائع شركات تجارية.** ب- **ودائع المنظمات الصناعية.** ج- **ودائع المنظمات الزراعية.** د- **ودائع منظمات الخدمات.** هـ- **ودائع أصحاب المهن الحرة.**

ثانيا- الاستراتيجيات الأساسية لجذب الودائع البنكية

تعتبر الودائع من أهم مصادر التمويل للمصارف التجارية لذلك تحرص البنوك على تنميتها من خلال تنمية الوعي البنكي والادخاري بالتوسع في فتح المزيد من الوحدات البنكية وتبسيط إجراءات التعامل من حيث السحب والإيداع ورفع كفاءة الأوعية الادخارية. ويمكن يمكن تمييز إستراتيجيتين أساسيتين لجذب الودائع هما:

1- استراتيجية المنافسة السعرية:

تتمثل هذه الإستراتيجية بدفع معدلات فائدة أعلى للمودعين. وبالرغم من أهمية هذه الإستراتيجية، إلا أن القوانين والتشريعات البنكية تعطي البنك المركزي وحده حق تحديد سعر الفائدة. لذلك فإن البنوك تقدم فوائد متقاربة على ودائع التوفير والودائع لأجل كما أنه لا يحق لها تقديم فوائد على الودائع الجارية، الأمر الذي يقلل من دور هذه الإستراتيجية في جذب الودائع. أما بالنسبة لأهم الأسباب في عدم دفع الفوائد على الودائع الجارية تعرض فيما يلي:

أ- **الحد من ارتفاع تكلفة الأموال:**

تتكبد البنوك بعض التكاليف نتيجة لإدارتها للحساب الجاري للعميل منها تكاليف تحصيل المستحقات، ومصروفات سداد المطلوبات، إلى جانب مصروفات إمساك الحساب لذا عند السماح بدفع الفوائد على الودائع الجارية فان ذلك يؤدي إلى ارتفاع تكاليف إداراتها، الأمر الذي يضطر معه البنك إلى البحث عن

فرص استثمارية يتولد عنها معدلات عالية للعائد، وهي فرص ذات مخاطر عالية قد تهدد في النهاية مستقبل البنك، وعليه فان عدم دفع الفوائد على الودائع الجارية يقلل من تكلفة الأموال.

ب- **الحد من زيادة المنافسة بين البنوك:**

قد يؤدي السماح بدفع الفوائد على الودائع الجارية إلى تنافس البنوك على زيادة معدل الفائدة عليها إلى حد معين طمعا في الحصول على حصة مناسبة منها، وهذا يؤدي كذلك إلى زيادة تكلفة إدارة تلك الودائع، مما قد يدفع بالبنوك إلى استثمار جزء من أموالها في مجالات أكثر مخاطرة، سعيا وراء تحقيق عائد يكفي لتمويل تلك التكاليف.

ج- **الحد من ارتفاع الفوائد على القروض:**

يؤدي المنع إلى تخفيض تكلفة الأموال، الأمر الذي يشجع على تخفيض معدلات الفوائد على القروض التي تقدمها للعملاء والذي يعكس أثره الفعال على معدلات النمو الاقتصادي. كذلك قد يؤدي السماح بدفع الفوائد على الودائع الجارية إلى زيادة الفوائد على الائتمان المقدم، والذي يترتب عليه انخفاض الطلب عليه، من ثم تتأثر وتيرة التنمية الاقتصادية والاجتماعية، في حين أن عدم دفع الفوائد على تلك الودائع ينجم عنه تخفيض معدلات الفوائد على قروضها الممنوحة للعملاء، والتي لها تأثيرات جانبية في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية في البلد المعني.

د- **الحد من هجرة الأموال من المدن الصغيرة إلى المدن الكبيرة:**

تتمتع البنوك التي تمارس عملها في المدن الكبيرة وذات الأنشطة المتنوعة بفرص أكبر للإقراض والاستثمار، مقارنة بالتي تمارس عملها في المدن الصغيرة، وبناء عليه لو تم السماح من قبل البنوك التجارية بدفع فوائد عالية على الودائع تحت الطلب، سيؤدي ذلك إلى أن البنوك العاملة في المدن الكبيرة تكون أكثر قدرة واستعداداً لتدفع فوائد عالية على تلك الودائع ،مقارنة بالبنوك الأخرى العاملة في المدن الصغيرة والنائية، فتصبح المدن الكبيرة مناطق جذب لهذه الودائع في حين تصبح المدن الصغيرة والنائية مناطق طرد لها مما يؤثر في النهاية على التنمية الاقتصادية فيها ويجعل من الصعب على المستثمرين في تلك المدن الحصول على القروض لتمويل استثماراتهم. ومن الملاحظ أن المنافسة الحادة بين وحدات الجهاز البنكي تدفع الإدارات المسؤولة إلى تطبيق واسع لسياسة الانتشار الجغرافي بالوصول بالخدمات البنكية المتنوعة إلى أماكن تواجد العملاء في كافة المواقع والأماكن بإقامة وحدات بنكية صغيرة المساحة تابعة لوحدات بنكية أكبر.

2- استراتيجية المنافسة غير السعرية:

تتمثل هذه الاستراتيجية بتقديم خدمات جيدة وبأسعار تنافسية، أي أنها ترتكز على مستوى جودة الخدمات البنكية المقدمة للعميل. وإن التباين الموجود بين البنوك في مستوى جودة الخدمات المقدمة للعميل ونوعها وتكاليف تقديمها يزيد من احتمالات نجاح هذه الاستراتيجية. ومن أهم الخدمات البنكية التي يمكن أن يعتمد عليها البنك في جذب المزيد من الودائع:

أ- **تحصيل مستحقات العميل:**

وفيها تعتبر عملية التحصيل من أهم أهداف النظام البنكي، إذ يتم تحصيل الصكوك، وكذلك إتمام عملية تسوية الحسابات بدون الحاجة لتداول النقود، كما يمكن أن تتم عملية التحصيل عن طريق الحوالات الداخلية والكمبيالات، وتتمثل إستراتيجية المنافسة وفقا لهذه الخدمة في: السرعة في تحصيل مستحقات العملاء، نسبة المصروفات المترتبة بذمة العملاء.

ب- سداد المدفوعات نيابة عن العميل:

فالبنوك تقدم الخدمات للعملاء عن طريق اتفاق بتسديد ما بذمة العملاء عند مطالبة الدائنين بها مثل سداد فواتير الهاتف والماء والكهرباء والايجار والضراب، وتتمثل إستراتيجية المنافسة في مدى استعداد البنك للموافقة على تسديد المطلوبات بموجب قوائم مقدمة، مدى استعداد البنك للموافقة على تحرير الصكوك بدون رصيد، نسبة المصروفات (العمولة) التي يتقاضاها البنك من جراء تقديم الخدمات.

ج- استحداث أنواع جديدة من الودائع:

البنوك تسعى باستمرار إلى خلق ودائع جديدة يرضى عنها المودعين الحاليين، ويمكن استحداث الودائع، وذلك في ظل التشريعات البنكية السائدة في البلد، ومن هذه الودائع هي: شهادات الإيداع التي يمكن تداولها والتي لا يمكن تداولها والتي تمثل أحد أشكال الودائع الأجل، وتتمثل إستراتيجية المنافسة في أنه كلما جن البنك في إدخال ودائع جديدة للبنوك كلما كان مؤثرا على حيويته وقدرته على الإبداع مما يؤدي إلى استقطاب المودعين.

د- سرعة أداء الخدمة:

حيث سعت البنوك مبكرا إلى الاستفادة من الثورة التكنولوجية وذلك باستخدام الأساليب والوسائل ذات التقنيات العالية، واليت تؤدي إلى السرعة والاقتصاد في الجهد والتكلفة، وقد استخدمت الحاسبات الإلكترونية وأنظمة التحويل المختلفة، مثل غرفة المقاصة الإلكترونية وجهاز الصرف والصراف الآلي.

هـ- التيسير على العملاء:

من بين الخدمات التي يمكن للبنك تقديمها للتيسير على العملاء اختياره لموقع ملائم، وتوسيع دائرة انتشاره بإنشاء فروع جديدة في مواقع ملائمة أو على الأقل إنشاء وحدات للصرف الآلي التي يطلق عليها تجاوزاً الفروع البلاستكية، على أساس أن الإيداع والسحب فيها يتم باستخدام كارت مصنوع من البلاستيك، ويتيح هذا النوع من الفروع الفرصة للعميل للإيداع والسحب في أي وقت يريد.

و- خدمات تفضيلية للعملاء:

قد تعطي البنوك الأفضلية لزبائنها في عدد من الخدمات، كإعطائهم الأسبقية في الإقراض، أو إقراضهم بمعدلات منخفضة مع تقديم بعض التنازلات بشأن الرصيد المعوض بالإضافة إلى ذلك قد تقوم بتقديم خدمات دعائية لمودعيها، سواء أكان بالإعلان عن بضائعهم أو خدماتهم والدعاية لها وتقديم الهدايا الرمزية بالمواسم والأعياد والمناسبات كالأجهزة الكهرو منزلية رغبة منها في جذب الودائع البنكية.

ز- إدارة محفظة الاستثمارات للمودعين:

ويقصد بها عمليات الشراء للأسهم والسندات التي يمتلكها المودع وتحصيل الأرباح المترتبة عنها وتتمثل إستراتيجية المنافسة في:

- مدى استعداد البنك لتنفيذ تعليمات العميل في مجال البيع والشراء لهذه الأسهم؛
- حجم الأرباح المتولدة عن هذه الإدارة للمحفظة الاستثمارية؛
- نسبة العمولة التي يتقاضها البنك.

ح- التوسع في تقديم خدمات غير بنكية:

تمثل في تقديم الاستشارات في مجال الاستثمارات وإدارة الأموال العائدة إلى المودع، والسعي لإدارة محفظة استثمارية وأنشطته وإدارة أعماله وذلك مقابل نسبة من الأرباح متفق عليه بين الطرفين.

ثالثا- العوامل المؤثرة في جذب (استقطاب) الودائع البنكية

رغم أن البنوك لا تملك السيطرة التامة على مستوى ودائعها، ولكن يمكنها أن تؤثر في حجم الودائع لديها، ونظراً لأن الودائع لها دور هام في ربحية البنك، لذلك تشتد المنافسة فيما بين البنوك على جذب المزيد من الودائع من خلال البحث عن الأوعية والوسائل التي يمكن لها زيادة الودائع، ومن المؤكد أن السياسيات النقدية والضريبية للحكومة من العوامل الرئيسية التي تؤثر في حجم ودائع للقطاع البنكي، والعوامل الاقتصادية والسمات والخصائص الذاتية للبنك لها تأثير فعال في حجم الودائع للبنك:

1- العوامل المؤثرة في الودائع على مستوى البنك:

تبرز العوامل فيما يلي:

أ- موقع البنك وسماته المادية والشخصية:

فالبنوك ذات الموقع المميز تتمكن بسهولة من جذب العملاء. إضافة إلى أن الانتشار الجغرافي لفروع البنك يساهم في تقديم الخدمات البنكية على نطاق واسع مما يزيد من حجم الودائع، لذلك يجب على البنك اختيار الموقع المناسب لفروعها الجديدة. كما أن الأفراد يفضلون التعامل مع البنوك الناجحة وذات السمعة الحسنة، والتي تواكب التطورات التي تحدث في العالم من خلال التزود بالأجهزة والحاسبات الآلية. علاوة على أنه لاسم البنك في سوق المال وسمعته تأثير هام على نمو الودائع بشكل عام من خلال شعور المتعاملين بالاطمئنان والأمان، وتعمل البنوك على بناء ودعم هذه السمعة من خلال الإدارة الجيدة وسرعة أداء الخدمة والعمليات وتطويرها، كما تتمثل في الخصائص التي يتمتع بها موظفي البنك من حيث تأدية مهامهم بكفاءة، وتعاملهم بود مع العملاء.

ب- تقديم مزايا جديدة ومبتكرة ومجزية للمودعين:

حيث تلجأ البنوك كجزء من استراتيجيتها إلى ابتكار أفكار جديدة لتكون قادرة على مواجهة المنافسة، كاستحداث نظم إيداع جديدة مثل الميزة التأمينية للودائع، أو ربط العائد على الودائع بأرباح البنك، أو تيسير أنظمة اليانصيب المجزية لاستقطاب الودائع ... إلخ. فكلما زادت تشكيلة الخدمات ساعد ذلك على استقطاب العملاء وزيادة درجة رضاءهم.

ج- **تحسين مستوى ونوعية الخدمات البنكية:**

أصبح التنوع في الخدمات البنكية كما ونوعا من أبرز من سمات النشاط البنكي. وذلك سواء عند فتح الحساب الجاري أو فتح حساب التوفير أو عند الإيداع في الحساب أو عند السحب منه ، ونجد أن البنوك في إطار التسويق البنكي تهتم كثيرا في الترويج لخدماتها ، كما تعير اهتماما للعلاقات العامة، والاهتمام بالعملاء باعتبارهم سادة السوق وفق المفهوم الحديث للتسويق، وتضع شروطا خاصة في العاملين الذين ترتبط وظائفهم مع العملاء مباشرة من حيث: التعليم والخبرة والتركيب النفسي والتحمل العصبي، بالإضافة إلى ذلك تهتم البنوك بتدريب الكوادر البنكية وتأهيلها بهدف تقديم أفضل الخدمات لجمهور الزبائن.

د- **السياسات الرئيسية وقوة المركز المالي:**

كلما كانت السياسات المتعلقة بالقروض والاستثمارات والنشاطات الأخرى التي يمارسها البنك سليمة وصائبة، دل ذلك على مهارة الإدارة والحكم على كفاءتها. والبنوك التي تتمتع بسيولة في الأوقات العصيبة، وتتفادي الأزمات الاقتصادية أو الظروف المحلية أو العالمية، تكون سمعتها بين الجمهور جيدة ومصدر للثقة في هذا البنك. وبذلك تشكل مصدر جذب للودائع وتعزيز لثقة العملاء الحاليين في البنك، بالإضافة إلى استقطاب المزيد من العملاء المستقبليين.

2- العوامل المؤثرة في الودائع على مستوى الاقتصاد الوطني:

يتأثر حجم الودائع الكلي بمجموعة من العوامل المرفقية الوطنية والتي تشترك في سمة وهي خروجها عن نطاق ارادة إدارة البنك وفي مقدمة هذه العوامل:

أ- **مستوى النشاط الاقتصادي:**

هناك علاقة قوية بين حجم الودائع البنكية وأوجه الدورة الاقتصادية، فيزيد حجم الودائع خلال فترات الرواج وفي هذه الفترة تتزايد حدة المنافسة بين البنوك وبما يكفل تسرب الودائع من بنك إلى آخر، ويحدث العكس في حالات الركود.

ب- **السياسات الاقتصادية العامة ودورها في حجم الودائع:**

- **سياسة الإنفاق العام:** كلما زاد الإنفاق العام، كلما زاد حجم الودائع البنكية لعدة اعتبارات منها: ظهور فئات جديدة في المجتمع تحقق دخولا غير عادية؛ وزيادة الإنفاق على المشروعات العامة يزيد من دخول الفئات المستفيدة منها والتي تتعامل معها؛
- **السياسة الضريبية:** كلما زادت الضرائب كلما حد ذلك من نمو الودائع. فمثلا تؤدي زيادة الضرائب المباشرة إلى الحد من الدخول المتاحة للإنفاق ومن ثم تخفيض الفائض عن الإنفاق الاستهلاكي الموجه كمدخرات. من ناحية أخرى، فان الضرائب غير المباشرة أيا كانت صورها تسهم في رفع أسعار السلع والخدمات مما يعني زيادة المستهلكين لإنفاقهم النقدية حتى يحافظوا على مستوياتهم المعيشية، ويعني ذلك في النهاية تخفيض المدخرات العائلية في المجتمع؛

- **سياسة القروض العامة**: كلما زادت الدولة من حجم قروضها الداخلية وزادت من إصداراتها العامة لأذون وسندات الخزانة كلما كان ذلك دافعا إلى الحد من المدخرات الموجهة للإيداع بالبنوك؛
- **السياسات النقدية والائتمانية:** حجم الإصدار النقدي من العوامل المؤثرة في الودائع، من العوامل المؤثرة في الودائع، فزيادة الإنفاق الحكومي في مجال المشروعات العامة مثلاً يتحول إلى دخول لكثير من الفئات المستفيدة، التي تتحول بدورها إلى البنوك أو بمعنى أخر قد يترتب على الإنفاق تأثير في زيادة الرواج أو الكساد وبالتالي تؤثر في حجم ونوعية الودائع في البنوك. علاوة على ذلك، نسبة الاحتياطي النقدي والسيولة فكلما زادت النسبتان بصفة عامة كلما قلت مقدرة البنوك على خلق الودائع. ناهيك عن أنه كلما زاد سعر الفائدة المدينة كلما زاد حجم الودائع الكلية وكلما زادت أسعار الفائدة الدائنة كلما حد ذلك من عمليات الإقراض ومن ثم عمليات خلق الودائع البنكية؛
- **السياسات السعرية**: مع سيادة قوى الطلب والعرض الحرة في الأسواق تتجه الأسعار للتزايد في ظل حالات زيادة الطلب مع ثبات العرض، فإذا تدخلت الحكومات لوضع سعر إداري أقل من سعر السوق الحرة لسلعة ما تكون النتيجة أن فائض الطلب المكبوت يعبر عن نفسه في السوق السوداء (وهي سوق حرة) بدفع السعر فيها الأعلى مما كان عليه لو لم تتدخل الحكومة، وبصفة عامة، توجد علاقة عكسية بين الأسعار وحجم الودائع.

ج- **مستوى الاستقرار السياسي والاقتصادي والتشريعي في المجتمع:**

فالاستقرار في النظم السياسية يزيد من الثقة في البنوك وبالتالي تزداد الودائع. كما تزداد الودائع بحجم الدخل الفردي ومستويات المعيشة والأسعار، والميل للادخار عند الافراد. ناهيك عن استقرار التشريعات والقوانين يؤدي بالتبعية إلى زيادة الثقة في الجهاز البنكي وزيادة الإقبال والتعامل مع البنوك، فهي تحتاج إلى بيئة مستقرة للنمو والازدهار.

د- **مدى انتشار العادة البنكية ومستوى الوعي بالعادة الادخارية وأهميتها وطنيا:**

حيث تدل الإحصائيات والبيانات أن الاهتمام بالأنظمة البنكية، والتعامل معها يكون واسع النطاق في البلدان والمجتمعات المتقدمة أكثر منها في البلدان النامية، فالمجتمعات التي تكون فيها الثقافة البنكية أو العادة البنكية شائعة، تميل أنظمتها البنكية إلى النمو والازدهار، نتيجة لارتفاع مستويات المعيشة والتعليم وزيادة مقدرة أجهزة النقل والاتصال وارتفاع مستوى الخدمة البنكية. وعلى هذا الأساس، فإن ارتفاع مستوى انتشار الوعي البنكي من شأنه أن يسهم في تسهيل مهمة الجهاز البنكي في جذب وتنمية الودائع.

رابعا- العوامل المؤثرة في استقرار الودائع البنكية

عكس الاستقرار هو التقلب، ويقصد بتقلب الودائع: عمليات السحب والإيداع المتكررة التي تتم على الودائع خلال فترة زمنية معينة، سواء أكان على مستوى البنك الواحد أم على مستوى الجهاز البنكي ككل. ويطلق عليها معدل دوران الودائع. ومن أهم هذه العوامل هي:

1- التقلبات الموسمية:

تتعرض ودائع البنك الواحد لتقلبات موسمية، خاصة البنوك التي تتركز فروعها في مناطق يعتمد نشاطها على قطاع واحد، أو مجالات محدودة غير متنوعة كالمناطق الزراعية ذات الموسم الواحد، أو المناطق التي تعتمد على صناعة واحدة أو مجموعة صناعات مت اربطة موسميا، إذ يلاحظ أنه مع بداية الشروع لإنتاج سلعة موسمية معينة فإن الطلب على سحب الودائع من البنك سيزداد وطلبات الاقتراض من البنك ستزداد أيضا. ويحدث العكس أي بعد أن تتحقق عوائد الانتاج تزداد الودائع لدى البنك وتقل الحاجة إلى الاقتراض منه.

2- التقلبات الدورية أو الدورة الاقتصادية:

تتغير الودائع في فترات الانتعاش والركود. حيث تزداد عمليات الايداع في فترة الانتعاش الاقتصادي بينما يحدث العكس في فترات الركود.

3- نشاطات الحكومة في المنطقة:

يقل حجم ودائع البنك في المناطق التي تقل فيها فعاليات الحكومة، وينخفض فيها حجم الإنفاق العام. إذ تزداد الودائع في المناطق التي تتوجد فيها دوائر الحكومة واجهزتها بالقياس مع غيرها من المناطق التي تقل أو تخلو من هذه المنشآت.

أسئلة للمراجعة:

أ- تمثل الودائع لدى البنوك التجارية أهمية كبيرة وتشمل القسم الاكبر من الموارد المتاحة للبنك بغية استخدامها في انشطته المتعددة. في هذا السياق، أذكر الأسباب الكامنة وراء أهمية الودائع البنكية؟

ب- أذكر دو افع منع منح الفو ائد على الودائع الجارية – دون شرح -؟

ج- عدد الخدمات التي يرتكز عليها البنك في الاستر اتيجية التنافسية غير السعرية في عملية استقطاب الودائع – دون شرح -؟

د- صنف وعدد العوامل المؤثرة في الودائع البنكية – دون شرح -؟

هـ- عدد العوامل المؤثرة في استقرار الودائع البنكية – مع الشرح-؟

المحور السادس:

إدارة رأس المال البنكي الممتلك

تمهيد

يعتبر راس المال في البنك من العناصر المهمة عند التأسيس لأنه يحافظ على القطاع البنكي في حالة تعرضه إلى خسائر أو مخاطر بنكيه بالإضافة لأنه يساهم في توفير السيولة وحماية أموال المودعين من الخسائر المحتملة والغير متوقعة. أن أهم مشاكل الأعمال البنكية في الوقت الراهن تتمحور حول الجمع والاحتفاظ برأس المال الكافي إذ يساهم رأس المال الممتلك في تحقيق الملاءة البنكية فهو بعبارة أخرى يجسد وسادة أمان للبنك.

أولا- تعريف رأس المال الممتلك وأهم وظائفه

يعرف رأس المال البنكي بأنه صافي موجودات البنك أي الفرق بين قيمة الموجودات وقيمة المطلوبات ناهيك عن كونه الزيادة في النوعية والمتانة والشفافية في قاعدة رأس المال، فإعادة الهيكلة، في مكونات راس المال تعمل على زيادة الشفافية من خلال متطلبات الإفصاح، فالمفهوم الضيق لرأس المال المتمثل بالأسهم المدفوعة مضافا إليها الأرباح المحتجزة والمفهوم الحديث الواسع الذي يشمل أيضا على مصادر أخرى غير حق الملكية، كالأسهم الممتازة وأدوات الدين طويل الأجل.

أما بالنسبة لأهم وظائف رأس المال الممتلك في البنك، فهي تتمثل في:

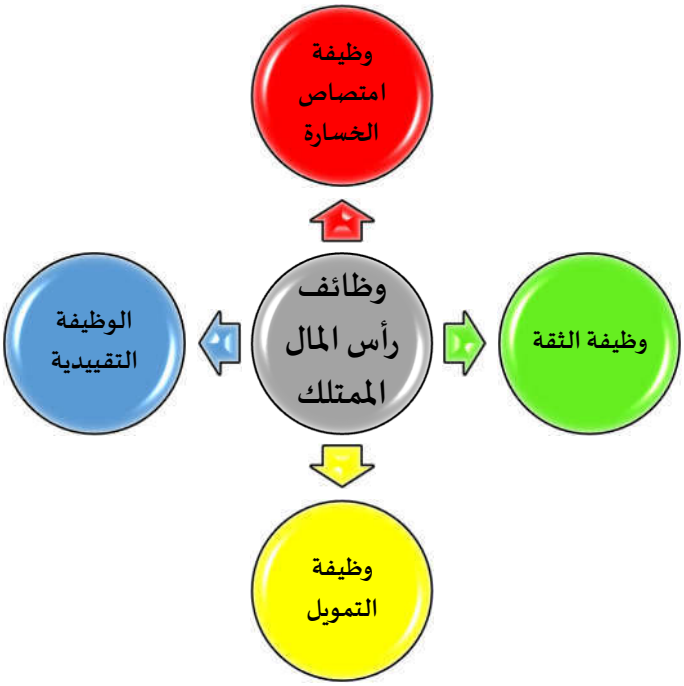

1- وظيفة امتصاص الخسارة:

يعمل رأس المال كمخزن يمتص الخسائر ويقلل من احتمالية الفشل البنكي. يعتبر هنا رأس المال ضروري للسماح للبنك بتغطية أي خسائر بأمواله الخاصة. يمكن للبنك أن يحتفظ بخصومه مغطاة بالكامل بالأصول طالما أن خسائره الإجمالية لا تستنفد رأس ماله. هذا، وتقلل أي خسائر متكبدة من رأس مال البنك.

2- وظيفة الثقة:

يجب إقناع المودعين ودائني البنوك بأن ودائعهم البنكية وأصولهم آمنة. بفضل قدرته على استيعاب الخسائر، يشير رأس مال البنك إلى قدرة البنك على تغطية التزاماته بالأصول، وبالتالي بناء مصداقيته والحفاظ عليها. إذا انخفض رأس المال عن المستوى المطلوب بموجب القانون وفشل البنك في القيام بشيء حيال الموقف، فهناك سبب وجيه لإلغاء ترخيصه.

3- وظيفة التمويل:

بما أن الودائع غير صالحة لهذا الغرض، فإن الأمر متروك لرأس المال لتوفير الأموال لتمويل الاستثمارات الثابتة (الأصول الثابتة والفوائد في الشركات التابعة). تتضح هذه الوظيفة الخاصة عندما يبدأ البنك، عندما يتم استخدام الأموال التي يتم جمعها من المساهمين المكتتبين لشراء المباني والأراضي والمعدات. من المستحسن أن يكون لديك تغطية رأسمالية دائمة للأصول الثابتة. وهذا يعني أن أي استثمارات إضافية في الأصول الثابتة يجب أن تتزامن مع زيادة رأس المال.

4- الوظيفة التقييدية:

رأس المال هو مرجع يستخدم على نطاق واسع للقيود المفروضة على أنواع مختلفة من الأصول والمعاملات البنكية. في هذا السياق، إن قيود البنك والتي تضعها السلطات المالية أصبحت أداة مهمة لتحديد مقدار المخاطر التي تستطيع البنوك تحملها وفي هذه الحالة فإن رأس المال لا يؤدي فقط إلى تحسين ثقة الجمهور بالبنوك ونظامها، بل إنها تخدم أيضا حماية نظام التأمين على الإيداعات الحكومية من الخسائر الكبيرة، لذلك فإن السلطات المالية لن تمنح أي ترخيص وممارسة المهنة لأي بنك ما لم يتوفر هذا البنك على حد أدنى من رأس المال كشرط من أجل الممارسة، كما إن البنوك التي تتمتع برأس المال ضخم تكون قادرة على زيادة قروضها وسلفياتها، أي أن هناك علاقة طردية بين التوظيف ورأس المال.

ثانيا- مكونات رأس المال الممتلك في البنوك حسب اتفاقية بازل III للرقابة المصرفية

أظهرت الأزمة المالية لسنة 2008، وما نجم عنها من خسائر الائتمان وعمليات الشطب خارج الأرباح المحتجزة -والتي هي جزء من قاعدة حقوق الملكية في البنوك- أنه يجب تدعيم تعرض البنوك للمخاطر بقاعدة رأسمالية عالية الجودة. وفي هذا الإطار، كما كشفت العوامل التالية:

- التناقض في تعريف رأس المال عبر السلطات النقدية؛
- والافتقار للإفصاح، الذي من شأنه تمكين من إجراء تقييم كامل ومقارنة نوعية رأس المال بين المؤسسات المالية في الأسواق.

عن ضرورة وضع تعريف موحد لرأس المال، ليكون شكله السائد حسب اتفاقية بازل III للرقابة المصرفية عبارة عن مجموع ما يلي:

1- الشريحة الأولى لرأس المال (Tier 1):

تشمل حقوق الملكية للأسهم العادية والأرباح المحتجزة. والمتبقي من هذه الشريحة يتكون من الأدوات الثانوية، التي لديها أرباح تراكمية غير تقديرية بشكل كامل أو كوبونات وليس لديها تاريخ الاستحقاق ولا حافز للتخليص، والأدوات الرأسمالية الهجينة المبتكرة مع حافز للتخليص، وهذه الأدوات تشكل الشريحة الإضافية. حيث (يجب أن يحتفظ بمكون حقوق الملكية للأسهم العادية للشريحة الأولى بنسبة 4.5٪ على الأقل إجمالي من الأصول المرجحة بالمخاطر في جميع الأوقات - يجب أن يحتفظ بمكون الشريحة الأولى لرأس المال بنسبة 6.0٪ على الأقل من إجمالي الأصول المرجحة بالمخاطر في جميع الأوقات).

2- الشريحة الثانية لرأس المال (Tier 2):

تشمل الأدوات الصادرة عن البنك شرط أن تستوفي معايير إدراجها في هذه الشريحة (والتي لم تدرج في الشريحة لرأس المال (Tier 1))؛ فائض المخزون (علاوة الإصدار) الناتجة عن إصدار الصكوك؛ الأدوات التي تصدرها الشركات التابعة للبنك؛ بعض مخصصات خسائر القروض؛ والتعديلات التنظيمية المطبقة في حساب الشريحة الثانية. والهدف من هذه الشريحة هو امتصاص الخسائر في حالة التصفية واستمرارية نشاط البنك.

ويجب أن يحتفظ بنسبة من إجمالي رأس المال (الشريحة الأولى (Tier 1)+ الشريحة الثانية (Tier 2)) 8.5٪ على الأقل إجمالي من الأصول المرجحة بالمخاطر في جميع الأوقات.

ثالثا- مصادر زيادة رأس المال الممتلك وفوائده على البنوك

يمكن للبنوك زيادة رأسمالها الممتلك من عدة مصادر، تذكر منها:

1- زيادة رأس المال الممتلك بإصدار أسهم جديدة:

اذ أن هذه الزيادة لا تترتب عليها زيادة القوة الإرادية للبنك بل إنها قد تؤدي إلى تخفيض الربحية لذا فان الأسلوب الأمثل لتحسين القوة الإرادية للبنك هو توجيه الأموال المستمدة من إصدار أسهم جديدة في التوظيف في عمليات الإقراض والاستثمار.

2- زيادة رأس المال الممتلك باحتجاز الأرباح:

وقد يكون هذا المصدر الأكثر شيوعا، والأرخص مقارنة بزيادة رأس المال عن طريق إصدار الأسهم، ومن الضروري توظيف مبلغ الأرباح المحتجزة بمعدل عائد مناسب يعادل تكلفة الفرصة البديلة، والشيء نفسه بالنسبة لإصدار الأسهم إذ يتوجب استثمار الأموال المتأتية من عملية الإصدار بمعدل عائد يعادل على الأقل العائد الحالي على الاستثمارات بهدف المحافظة على معدل التوزيعات كوسيلة للحفاظ على سعر السهم.

يمكن أن تجني البنوك من وراء قرار رفع رأس المال عدة فوائد نذكر منها:

أ- - تعزيز رأس مال البنوك بحيث تكون ملائمة مع النسبة المفروضة على البنوك العالمية.

ب- تمكينها من زيادة انتشارها في البلد من خلال زيادة عدد فروع تلك البنوك والتي تعزز من قدرتها على استقطاب الودائع وإعطاء التسهيلات.

ج- تمكين البنوك من تفعيل مواردها البشرية الحالية، واستقطاب الكفاءات البنكية إذا توفرت لها الإغراءات المالية المناسبة.

د- تمكين البنوك من توفير التسهيلات المطلوبة للمؤسسات أو المجموعات التجارية أو الصناعية الكبيرة خصوصا إن الحد الأقصى لمبلغ التسهيلات المسموح إعطائها يرتبط ارتباطا مباشرا بحجم الأموال الخاصة بكل بنك.

هـ- تمكين البنوك الكبيرة من استعمال التكنولوجيا الحديثة مما يسهل منافسة البنوك الأجنبة الكبيرة أو البنوك الأجنبة المشتركة العاملة في البلد.

و- تعزيز قدر ة البنوك على مواجهة أي خسائر قد تنجم عن عمليات التسليف والإقراض التي تقوم بها.

ز- تمكين البنوك من استقطاب أموال متوسطة وطويلة الأجل من خلال إصدار سندات دين تتراوح آجالها بين ثلاث وخمس سنوات وتسويقها خارج البلد.

رابعا- قياس كفاءة إدارة رأس المال الممتلك في البنوك

لغرض قياس كفاءة إدارة رأس المال الممتلك، تستخدم عدة مقاييس أساسية يذكر منها:

1- نسبة رأس المال الممتلك إلى مجموع الودائع:

يستدل من هذا المؤشر على مدى كفاية رأس المال الممتلك في مواجهة السحوبات المحتملة من الودائع.

2- نسبة رأس المال الممتلك إلى مجموع الموجودات:

تشير هذه النسبة إلى المدى الذي ذهب إليه المصرف في الاعتماد على رأس المال الممتلك في تمويل الموجودات.

3- نسبة رأس المال الممتلك إلى الموجودات ذات المخاطرة:

من الممكن تصنيف الموجودات إلى نوعين: يتمثل الأول: بالموجودات عديمة المخاطر (سندات حكومية - نقدية لدى البنك المركزي - نقد في الصندوق)، بينما يتمثل الثاني: بموجودات ذات مخاطر وتمثل الموجودات التي يتوقع أن تتعرض إلى مخاطر معينة. ويعكس هذا المؤشر مدى قدرة وكفاءة رأس المال الممتلك في مواجهة الخسائر المحتملة في الموجودات ذات المخاطرة، ويعد هذا المؤشر من المؤشرات المالية المهمة والتي تعكس حسن توظيف وإدارة الموارد المالية.

4- نسبة رأس المال الممتلك إلى القروض:

تعد هذه النسبة مقياسا لهامش الأمان في مواجهة مخاطر الإخفاق في استرداد جزء من الأموال المستثمرة في القروض، ويعاب على هذه النسبة أنها تتجاهل حقيقة أن بعض القروض ليست بحاجة إلى هامش أمان، مثل القروض بضمان عيني. ولذلك يتم احتساب فقط القروض بدون ضمان عيني.

5- رأس المال الممتلك إلى استثمار الأوراق المالية:

تقيس هذه النسبة هامش الأمان في مواجهة مخاطر انخفاض القيمة السوقية للأوراق المالية.

6- نسبة رأس المال الممتلك إلى الالتزامات العرضية:

لا تظهر الالتزامات العرضية في الميزانية، وإنما تظهر للتذكرة خارج الميزانية تحت عنوان حسابات نظامية، ومن أمثلة الالتزامات العرضية (خطابات الضمان).

7- نسبة رأس المال الحر إلى الموجودات العاملة:

يقصد برأس المال الحر: مجموع الأموال النقدية وشبه النقدية المتاحة، ويستخرج من طرح الموجودات الثابتة من رأس المال الممتلك، وبالتالي فإنه يمثل الأموال التي يمكن توظيفها أو استخدامها في أنشطة استثمارية مربحة، وعليه فإن هذا المؤشر إنما يعكس مدى قدرة رأس المال الحر على التغطية السريعة للخسائر المحتملة في الموجودات العاملة.

أسئلة للمراجعة:

أ- عدد وظائف رأس المال. واشرح واحدة من اختيارك؟

ب- أذكر مكونات رأس المال حسب الاتفاق الجديد للجنة بازل للرقابة المصرفية؟

ج- أذكر مصادر زيادة رأس المال الممتلك في البنوك – دون شرح-. وماهي الفوائد المترتبة على هذه العملية؟

د- عدد مؤشرات قياس كفاءة إدارة رأس المال الممتلك في البنوك، واشرح اثنين من اختيارك؟

المحور السابع:

الرقابة على النشاط البنكي

تمهيد:

تعتمد سلامة الاقتصاد الوطني وفعالية السياسة النقدية لأي بلد على مدى سلامة النظام المالي وعلى وجه التحديد سلامة البنوك. من هنا تأتي أهمية الرقابة على البنوك وذلك من أجل المحافظة على متانة وسلامة هذا الجهاز خدمة للاقتصاد. إن الرقابة تهدف في الحقيقة إلى حماية حقوق المودعين. وكذلك المحافظة على استقرار النظام المالي – البنوك كجزء منه - وعلى درجة تنافسيته.

أولا- تعريف وأهمية الرقابة البنكية

تعرف الرقابة البنكية على أنها مجموعة من القواعد والإجراءات والأساليب التي تتخذها السلطات النقدية والبنوك بهدف الحفاظ على سلامة المركز المالي للمؤسسات البنكية بهدف تكوي قطاع بنكي سليم قادر أن يساهم في التنمية الاقتصادية ويحافظ على حقوق المودعين والمستثمرين ومن ثم على قدرة الدولة والثقة بأدائها، على أن يتولى البنك المركزي الرقابة بصورة أساسية وبأساليب مختلفة.

نظرا للأهمية التي تمت الإشارة إليها سابقا تخضع البنوك لرقابة معتبرة بخلاف غيرها من أي منشآت اقتصادية وذلك للأسباب التالية:

- تحتل البنوك مركزا مهما في نظام الدفع الذي يستخدمه كل من الأفراد والحكومة والفعاليات الاقتصادية الأخرى؛
- تقبل البنوك الودائع التي تشكل جزء من ثروة المجتمعات المالية، وبالتالي تمثل المكان الذي يحتفظ فيه المجتمع بأمواله السائلة، وعليه فأنه من الضروري توفير الحماية والضمان والأمان لهذه الأموال؛
- تلعب البنوك دورا مهما في التوزيع الأمثل للموارد المالية وبالشكل الذي يخدم التنمية الاقتصادية، وذلك بالقيام بدور الوسيط بين المودعين الذين لديهم فائض في الأموال وبين المقترضين الذين هم بحاجة إلى الأموال؛ ولذلك تتدخل السلطات النقدية في توجيه استثمارات البنوك للأموال المتجمعة لديها؛
- ازدياد العمليات التي تقوم بها البنوك وتشعبها وتداخلها، يؤدي إلى زيادة احتمالية وقوع هذه البنوك في الخطأ، الذي قد يؤثر على سمعتها لدى جمهور العملاء، مما يقتضي وجود نظم دقيقة ومحكمة للمحاسبة والرقابة.

نظرا لما ينطوي عليه النشاط البنكي من مخاطر فإنه يمكن القول إن المبرر الأساسي للرقابة على البنوك هو للحد من مخاطر البنوك – التي قد تؤدي إلى ضياع الودائع – وبالتالي الحفاظ على ثقة الجمهور في النظام البنكي.

ثانيا- أنواع الرقابة البنكية

تعتمد البنوك والمؤسسات المالية في الحفاظ على استقرارها المالي، وكذا وجودها، إلى اعتماد نظام للرقابة البنكية، هذه الأخيرة التي تتنوع وتختلف سواء من حيث مصدرها وموقعها وحسب المعايير التي تعتمدها، غير أن هذه الأنواع وإن تعددت واختلفت في أساليبها إلى أن الهدف الأساسي منها هو واحد، يتمثل في حماية النظام البنكي من كل ما يمكن أن يتعرض لها من مشاكل ومخاطر. ويتم تقسيم الرقابة حسب عدة معايير على النحو التالي:

تقسيم الرقابة	الوصف
1- حسب المصدر	أ- **الرقابة الداخلية:** تعد الرقابة الداخلية وظيفة تقييمية مستقلة بطبعها تؤسس داخل البنك أو المنشأة المالية، لفحص وتقييم أنشطتها كخدمة للبنك ذاته، وهي نوع من أنواع الرقابة البنكية وتشمل ثلاثة أعمدة، الرقابة المحاسبية، الرقابة الإدارية والضبط الداخلي، ففي الحالة الأولى تسعى للتأكد من تنفيذ التعليمات المحاسبية طبقا لتفويض السلطات المرخص بها وتسجل العمليات المحاسبية بشكل يسمح باستخدام القوائم المالية، واتخاذ الإجراءات اللازمة لمعالجة ما ينتج من فروق بعد المطابقة بين الأرصدة، أما الرقابة الإدارية هي التي تعمل على رفع الكفاءة الوظيفة وتطبيق السياسات الإدارية وتدريب العاملين، وثالثا عملية الرقابة على عملية الضبط الداخلي وهي الإجراءات التي يقوم بها من يوم لآخر بصفة تلقائية ومستمرة لمنع أو كشف الغش والأخطاء وتصحيحها في الوقت المناسب، وتتولى هذه الرقابة أجهزة فنية تابعة للإدارة العليا للبنك أو المنشأة المالية، أما نتيجة أعمال هذه الأجهزة فيتم رفعها في تقارير مكتوبة إلى رئيس مجلس الإدارة أو المدير العام وفق الترتيب المعمول به في البنك أو المنشأة المعينة، ومن ثمة متابعة هذه التقارير حيث تدعو الحاجة إلى ذلك.
	ب- **الرقابة الخارجية:** تعتبر الرقابة الخارجية عملا متمما للرقابة الداخلية، ذلك لأنها إذا كانت الرقابة الداخلية على درجة عالية من الإتقان بما يكفل حسن الأداء، فإنه لا يوجد داع لرقابة أخرى خارجية، فإن الرقابة الخارجية في العادة تكون شاملة، كما أنها تمارس بواسطة أجهزة مستقلة ومتخصصة، من خارج البنك أو المنشأة المالية الواقعة تحت الرقابة وتمارس عملها وفق الصلاحيات الممنوحة لها في القانون، كما أنها تمتاز بالحيادية والشفافية في كشف الحقائق المالية. ويمكن للبنوك والمؤسسات المالية أن تلجأ إلى الخبرة الخارجية في أي وقت لتقييم نشاطها المالي بشكل عام أو خاص بنقطة معينة أو تقييم الإجراءات التي تنتهجها في عملية الإدارة الشاملة أو إدارة المخاطر بأنواعها.
2- حسب موقع الأداء	أ- **الرقابة السابقة للتنفيذ:** يطلق عليها أيضا مصطلح الرقابة الوقائية، وذلك الهدف الذي تسعى إلى تحقيقها، بحيث تقوم بالتأكد من توافر متطلبات إنجاز العمل قبل البدء في التنفيذ، وتبعا لذلك تتحدد الإجراءات التي تكفل سلامة هذا التنفيذ، أي أن الرقابة السابقة للتنفيذ تقلل من الوقوع في الأخطاء والانحرافات وتقلص الفرق بين النتائج المتوقعة والنتائج الفعلية، وتساعد إلى حد ما في مواجهة

تقسيم الرقابة	الوصف
	البنك أو المنشأة المالية للمشاكل التي قد تواجهه عند القيام بعمله مستقبلا، كما تهدف الرقابة السابقة للتنفيذ إلى التنبؤ أو توقع الخطأ واكتشافها قبل حدوثها.
	ب- **الرقابة أثناء التنفيذ:** لا بد من استمرار وتأكيد هذه الصورة من الرقابة في كل الأوقات وتنظيمها نظرا لأهميتها، فهي تعتمد على متابعة تنفيذ العمل من طرف البنك أو المنشأة المالية المعنية بالأمر، وتحديد الانحرافات والأخطاء الحاصلة والعمل على علاجها أو تصحيحها فور حدوثها والتأكد من أن العمل يسير وفقا للخطط الموضوعة. كما أن الرقابة أثناء التنفيذ تهدف إلى متابعة مدى التزام البنك واحترامه للقواعد والمعايير المتعلقة بممارسة النشاط البنكي بشكل دائم ومستمر.
	ج- **الرقابة اللاحقة للتنفيذ:** الرقابة اللاحقة للتنفيذ أو رقابة المتابعة، وتسمى كذلك بالرقابة المستندية، وفي هذا النوع من الرقابة لا يتم تقديم تصرفات وقرارات وإجراءات وحدات الإدارة إلا بعد حدوث التصرفات فعلا، إن تقويم الأداء بعد وقوعه يجعل الرقابة اللاحقة ذات طابع تقويمي أو تصحيحي.
3- **حسب المعايير**	أ- **الرقابة على أساس الإجراءات:** تقوم هذه الرقابة على أساس القواعد والإجراءات بقياس التصرفات التي تصدر عن المنظمات العامة ومطابقتها بمجموعة القوانين والقواعد والضوابط والطرق والإجراءات، ويركز هذا النوع من الرقابة على التصرفات التي تصدر من وحدات الإدارة العامة ومن العاملين فيها وليس على ما تحققه هذه التصرفات من نتائج نهائية.
	ب- **الرقابة على أساس النتائج:** تقوم الرقابة على أساس النتائج بقياس النتائج النهائية التي تحققها المنظمات العامة، وفق معايير يمكن قياسها موضوعيا، فهذا النوع من الرقابة لا يتابع ويقوم التصرفات والنشاطات التي تقوم بها المنظمات العامة وإنما يركز فقط على النتائج التي تحققها هذه المنظمات
4- **حسب الطبيعة**	أ- **الرقابة المحاسبية** الهدف منها التأكد من صحة التصرفات المالية ومن أنها تمت وفق للقوانين والتعليمات.
	ب- **الرقابة الاقتصادية** تقوم على التأكد من كفاءة التنفيذ وآثارها على مستوى النشاط الاقتصادي.
5- **حسب نطاق عملية الرقابة**	أ- **الرقابة الكاملة:** يقصد بها فحص جميع العمليات المثبتة في الدفاتر والسجلات للتأكد من أن جميعها مقيد بانتظام وأنها صحيحة، وأن جميع الدفاتر والسجلات وما تحتويها من حسابات أو بيانات خالية من الأخطاء أو الغش أو التلاعب، وتتم هذه الرقابة عن طريق الرقابة الداخلية.
	ب- **الرقابة الجزئية:** تقوم هذه الرقابة على أساس الاختبار وهدفها الأساسي التأكد من صحة حسابات المنشأة ومدى دلالة قوائمها المالية على نتيجة إعمالها ومركزها المالي، وتتم هذه الرقابة عن طريق الرقابة الخارجية وسلطة المراقب غير مقيدة فيها، فله حق تقرير العمليات التي ستقوم بتدقيقها والأشهر التي يرغب في فحص العمليات التي تمت خلالها دون أدنى تدخل من الإدارة.

بعد التطرق إلى أنواع الرقابة البنكية بصورة إجمالية، سيتم التطرق إلى الرقابة الداخلية، والرقابة الخارجية بشيء من التفصيل.

ثالثا- تعريف وأهداف وأدوات نظام الرقابة الداخلية على نشاط البنوك

من أجل استمرارية نشاط البنك ومواجهة المخاطر وتفاديها، يتم وضع نظام الرقابة الداخلية، والذي يعتبر ذو أهمية من أجل التسيير الجيد للبنوك. حيث تعد الرقابة الداخلية أداة لتحسين الأداء البنكي ومردوديته، كما تكمن الأهمية في اكتشاف المخاطر ومواطن الضعف وبالتالي التعرف على أسبابها ومحاولة القضاء عليها حتى لا تعيق نشاط البنوك وتلك بإتباع إجراءات واختيارات مناسبة.

1- تعريف وطبيعة نظام الرقابة الداخلية:

من التعاريف الموسعة للرقابة الداخلية، تعريف لجنة رعاية المنظمات للجنة تريدواي COSO الذي جاء فيه "الرقابة الداخلية هي سيرورة موضوعة من طرف مجلس الإدارة والمسيرين والمستخدمين في المنشأة موجهة للحصول على ضمان كاف حول تحقيق الأهداف التالية:

- فعالية وكفاءة العمليات؛
- موثوقية التقارير المالية؛
- الامتثال للقوانين واللوائح المعمول بها."

يتميز نموذج COSO بعدة مفاهيم تحدد طبيعة الرقابة الداخلية:

أ- **الأهداف:** الرقابة الداخلية، عند إنشائها وتنفيذها بشكل فعال، هي نظام يسمح للجهات بتحقيق أهدافها. تركز الرقابة الداخلية على تحقيق ثلاث فئات من الأهداف، والتي لا ينبغي التعامل معها على أنها مجموعة من إجراءات الرقابة المنفصلة، هذه الفئات تتمثل في:

- **أهداف عملياتية:** تتعلق بفعالية وكفاءة عمليات المنشأة وترتبط ارتباطا وثيقا برسالة المنشأة ورؤيتها. تختلف أهداف التشغيل اعتمادا على طبيعة أنشطة المنشأة وقد تشمل أهداف الأداء التشغيلي والمالي، وتحسين الإنتاجية والجودة، ورضا العملاء، وحماية الأصول من الخسارة. تبدأ عملية تحديد الأهداف على مستوى المنشأة وتتدرج وصولا إلى الأهداف الفرعية والتقسيمية والوحدة والأهداف على مستوى المجموعة؛
- **أهداف إعداد التقارير:** تتعلق بإعداد التقارير بالتقارير المالية وغير المالية الداخلية والخارجية وقد تشمل الموثوقية أو حسن التوقيت أو الشفافية أو غيرها من الشروط المنصوص عليها من قبل المنظمين أو واضعي المعايير المعترف بهم أو سياسات المنشأة؛

- **أهداف الامتثال**: تتعلق بالالتزام بالقوانين واللوائح التي يخضع لها المنشأة. وكذا بالمعايير المقبولة في صناعة أو دولة معينة. على الرغم من أن الامتثال بمعنى أوسع يتعلق أيضا باتباع السياسات الداخلية للمنشأة، فإن نموذج COSO يصنف الامتثال الداخلي كجزء من أهداف العمليات.

ب- **الأسلوب**: الرقابة الداخلية هي عملية مستمرة يتم تنفيذها من قبل وعبر جميع مستويات المنشأة. لا يقتصر على الجدول الزمني أو المناصب أو الوحدات أو مجموعة من القواعد. لا ينبغي للشركات اعتبار الرقابة الداخلية عبئا إضافيا على إجراءات الرقابة التي تمارسها بالفعل، بل يجب أن تعاملها على أنها نظام مبسط وشامل؛

ج- **الأفراد**: لا تتعلق الرقابة الداخلية بالسياسات والإجراءات والقواعد. الأمر كله يتعلق بالأفراد: يحدد الأفراد في جميع مستويات المنشأة الأهداف وينفذون الأنشطة الموجهة نحو تحقيق تلك الأهداف؛

د- **القيود**: توفر الرقابة الداخلية ضمانات معقولة ولكنها ليست مطلقة لتحقيق الأهداف. يمكن أن تفشل أنظمة الرقابة الداخلية، على غرار العمليات التجارية الأخرى. ترتبط قيود أنظمة الرقابة الداخلية بأهمية أهداف المنشأة وحكم الإدارة والأعطال الداخلية والأحداث الخارجية؛

هـ- **القدرة على التكيف**: نظام الرقابة الداخلية مرن بطبيعته. يمكن تطبيقه على جميع مستويات المنشأة: على مستوى الشركة، والشركات التابعة، والفروع، والوحدات، والإدارات. يجب على المنشآت تعديل إجراءات الرقابة الداخلية لاحتياجات هيكلها التنظيمي.

2- أهداف نظام الرقابة الداخلية:

لقد حدد المعهد الدولي للمدققين الداخليين سنة 1978 أهدافا لنظام الرقابة الداخلية تتمثل في:

الهدف	الوصف
أ- **التحكم في البنك:**	وذلك بالحفاظ على إدارة أعمال البنك بطريقة منتظمة ودائمة وضمان تنفيذ الخطط المبرمجة وتحقيق الأهداف المسطرة من طرف المديرية، ولأجل ذلك فإنه يتعين على الأشخاص القائمين على وضع أنظمة الرقابة الداخلية أن يكونوا على دراية كافية بأهداف البنك وميزانياته ومختلف الهياكل والإجراءات الموضوعة والقوانين المحددة، فإدارة أعمال البنك بصفة منتظمة تؤدي بالضرورة إلى تحقيق أهدافه المسطرة؛
ب- **حماية أصول البنك:**	وذلك عبر حماية أصوله من السرقة أو الاختلاس أو الضياع والمحافظة عليها في الأجل الطويل والمساهمة في تنميتها، فالبنك مطالب بإدارة محفظة قروضه بأسلوب محكم كونها تعد عنصرا أساسيا من أصوله؛
ج- **التأكد من نوعية المعلومات:**	تحتاج إدارة البنك لمعلومات أكيدة وكاملة وبصورة مستمرة باعتبارها الأساس الذي تتخذ عليه القرارات، فوجود نظام رقابة داخلية يضمن قدر المستطاع موثوقية المعلومات المسجلة والحد من حدوث الأخطاء أو الغش أو الاختلاس؛

الهدف	الوصف
د- التأكد من التطبيق السليم لتعليمات وتوجيهات الإدارة:	يحدد المسيرون الإستراتيجية والأهداف المراد الوصول إليها ويوفرون الموارد اللازمة ويتخذون لذلك القرارات السليمة لضمان بقاء البنك وتطوره، في حين ينفذ المستخدمون الآخرون العمليات وينسقون بين مختلف المصالح، كما يشرف البعض منهم على البعض الآخر، فوجود نظام رقابة داخلية يضمن بأنهم يعملون لصالح البنك وأنهم يحترمون السياسات والإجراءات المحددة والقوانين والنظام الداخلي للبنك، وكذا العالقات الوظيفية والسلمية الموجودة. ولتحقيق ذلك يجب توفر نوعين من الرقابة: - **رقابة قبلية**: تسعى إلى التأكد من أن الهدف من وضع السياسات والإجراءات محدد بدقة وأنها واضحة وملائمة ومفهومة وموجهة لموظفين مؤهلين لتنفيذها بشكل صحيح؛ - **رقابة بعدية**: تهدف إلى التأكد من تطبيق السياسات والإجراءات والقوانين المحددة عبر القيام بدورات رقابية روتينية من طرف المدققين الداخليين لإعطاء ضمانات حول مدى التزام المستخدمين بالتنفيذ الفعلي لما هو محدد مسبقا.
هـ- التأكد من الاستخدام الأمثل والفعال لموارد البنك:	يبرز ذلك من خلال تحسين مستوى الأداء وإدارة أعمال البنك بصفة فعالة وأكثر كفاية ممكنة، والعمل على التقليل من المخاطر المرتبطة بنشاطه، فيجب أن يكون نظام الرقابة الداخلية قادرا على تنبيه المسؤولين في حالات انخفاض فعالية البنك.

3- الأدوات المستخدمة في وضع نظام الرقابة الداخلية:

يتم التركيز على أربعة أدوات رئيسية لوضع نظام الرقابة الداخلية وهي:

الأداة	الوصف
أ- التنظيم:	لكي يصل البنك إلى تحقيق أهدافه المسطرة، يجب عليه وضع هيكل تنظيمي مفصل محدد فيه العلاقات الوظيفية والسلمية الموجودة بين الأفراد والوظائف داخل البنك من جهة، ومن جهة أخرى وصف مناصب العمل وتحديد مسؤولية كل فرد داخل البنك من مستوى مجلس الإدارة إلى المستويات الإدارية والتنفيذية الدنيا وذلك بتطبيق المبدأين الأساسيين: من يعمل ماذا؟ ومن هو المسؤول عن هذا؟ ومن أهداف وجود الهيكل التنظيمي: - البحث عن الفعالية والكفاية التشغيلية؛ - إمكانية قياس نتائج كل نشاط أو كل وظيفة؛ - تقسيم المهام والوظائف بين الموظفين داخل البنك ما يخلق نوعا من الرقابة المتبادلة خلال التنفيذ، فتقسيم المهام يجنب وقوع نفس الشخص في أخطاء أو مخالفات وتكون له القدرة على إخفائها، فيجب ألا تكون لشخص معين مسؤولية كاملة في القيام بالعملية من بدايتها إلى نهايتها. كذلك يجب توفر موارد بشرية مناسبة من حيث العدد والكفاءات

الأداة	الوصف
	ونشر المعلومات المناسبة والدقيقة للسماح لهم بتحمل مسؤولياتهم، كما يجب على البنك تفضيل حركية المستخدمين بين الوظائف بالترقية أو بين الوكالات وهذا لتجنب خلق علاقات شخصية بين العامل والعميل تؤدي بالضرر بمصالح البنك.
ب- تحديد الإجراءات وقواعد الممارسة:	يجب أن تحدد المديرية العامة للبنك الإجراءات وقواعد الممارسة بوضوح وبصفة فعالة، وتكون مكتوبة ومنشورة لكي يعرفها كل مستخدمي البنك ويتسنى لهم تطبيقها بسهولة، كما يجب أن تتناسب هذه الإجراءات مع الهيكل التنظيمي وتتأقلم معه وتتصف بالديمومة؛ أي تطبقها خلال كل السنة، كما يجب أن تكون مدروسة بصفة تضمن إمكانية المقارنة بين مصدرين للمعلومة ووضع مبدأ الرقابة المتبادل؛
ج- وضوح الأحكام القانونية والتنظيمية:	يجب على السلطات البنكية أن تصدر القوانين والأوامر التشريعية التي تحكم سير المهنة بوضوح ودون وجود تناقضات فيما بينها أو ترك الفراغات القانونية، لكيلا يتسنى للبنك أو مستخدميه التهرب والتملص من التطبيق الصارم لهذه الأحكام التشريعية؛
د- وضع آليات للرقابة الدائمة:	يجب على إدارة البنك وضع آليات للرقابة كوظيفة مراقبة التسيير ووظيفة التدقيق الداخلي التي يعود لها الدور في الفحص المنتظم لسير نظام الرقابة الداخلية وإعطاء التوصيات اللازمة لزيادة فعاليته وتكييفه مع التغيرات التي تطرأ على البنك.

رابعا- تعريف وأهداف و أنواع وطرق تنفيذ وأدوات الرقابة الخارجية على نشاط البنوك

تسعى جميع الدول إلى تقوية أنظمة الرقابة على الجهاز البنكي وتعميق السيادة البنكية للسلطة النقدية في الإشراف على نشاطات وحدات هذا الجهاز، سعيا منها إلى التقليل من احتمالات التعرض للهزات المالية الداخلية والصدمات الخارجية، وبالشكل الذي يحقق الاستقرار والازدهار الاقتصادي. في هذا السياق، سوف يتم عرض تعريف وأهمية وأهداف أنواع وطرق وأدوات تنفيذ الرقابة الخارجية التي يقوم بها البنك المركزي على نشاط البنوك على النحو التالي:

1- تعريف وأهداف الرقابة البنكية الخارجية التي يقوم بها البنك المركزي:

يمكن إدراج تعريف (الرقابة البنكية) التي يمارسها البنك المركزي، باعتباره أعلى سلطة نقدية والرقيب الأول على نشاطات القطاع البنكي، كونها مجموعة الضوابط والقواعد والنظم التي تحكم وتقيد أعمال وعمليات المنظمات البنكية وتنظم المهنة، بهدف تحقيق الاستقرار النقدي مع أفضل معدلات للنمو الاقتصادي، وحرصا على سلامة المراكز المالية لهذه البنوك توصلا إلى قطاع بنكي سليم قادر على المساهمة في تمويل التنمية الاقتصادية وأخيرا حماية لمصالح المدخرين والمستثمرين والمساهمين والمحافظة على حقوقهم.

أما بالنسبة لأهداف رقابة البنك المركزي على نشاط البنوك، فهي تتجسد في النقاط التالية:

- المحافظة على حقوق المودعين والمستثمرين؛

- دعم وحماية الجهاز البنكي؛
- منع تركيز الملكية بأيدي فئة قليلة من المستثمرين.

وهذا سيؤدي بالنتيجة الى توفير الضمان والامان وحماية اموال المودعين وقيام ِهذه المصارف بلعب دور هام وحيوي في تنمية وتطوير القطاعات الاقتصادية المحتفلة. وعلى هذا الأساس، فإن الغاية الأساسية التي يسعى البنك المركزي تحقيقها من ِقيامه بوظيفة ومهمة الرقابة والإشراف البنكي في تقييم أداء المصارف معتمدا على نظام الرقابة الذي يعتمده هو:

أ- ضمان السلامة والأمان للمصارف والأدوات المالية وتفعيل الدور الاساسي في الادارة المثلى للسيولة؛

ب- بناء نظام مالي كفوء وتنافسي وتحقيق نمو حقيقي في الناتج المحلي الاجمالي وتخفيض معدل التضخم؛

ج- تحقيق الاستقرار النقدي، أي تعديل كمية النقد في التداول وتحقيق توازن دورة الاعمال وضغط التضخم؛

د- صيانة سلامة ونزاهة نظام المدفوعات الوطني؛

هـ- حماية الزبائن من تعسف مؤسسات منح الائتمان والتركيز على مشاريع الدعم الاجتماعي.

2- أنواع الرقابة البنكية الخارجية التي يقوم بها البنك المركزي:

يمارس البنك المركزي ثلاثة أنواع من الرقابة على البنوك وهي:

الرقابة القانونية والإدارية

- يقصد بها الرقابة التي تتم عن طريق الأحكام التي تلزم البنوك بنشر قوائمها المالية في فترات دورية منتظمة حتى يقف البنك المركزي وأصحاب الودائع والمساهمين على حقيقة المركز المالي لهذه البنوك في فترات متقاربة ومنتظمة.

الرقابة النوعية

- تتضمن وضع حدود للأنواع المختلفة من القروض قصد التأثير على حجم الائتمان الموجه لقطاع أو قطاعات ما، وكذلك تعمل على الحد من حرية ممارسة المؤسسات المالية لبعض الأنشطة كمّا ونوعا ووضع قيود على استثمارات المصارف التجارية وقصرها على الاستثمارات التي يتوافر فيها عنصري الضمان والسيولة.

الرقابة الكمية

- هي الرقابة الخاصة بكمية الائتمان و سعره، و تتضمن الحدود التي تلتزم بها البنوك التجارية بالنسبة لحجم القروض التي تمنحها و سعر الفائدة التي تقرض به...إلخ، اعتمادا على استخدام السوق للتعديل النقدي. ويقوم البنك المركزي بتوجيه هذه السياسة عن طريق تحديد نسبة احتياطات البنوك لديه، وكذا فرض النسبة للأصول النقدية إلى الودائع واستخدام سياسة السوق المفتوحة وسياسة سعر الخصم وإعادة الخصم لتحديد حجم الائتمان.

3- طرق تنفيذ الرقابة البنكية الخارجية التي يقوم بها البنك المركزي:

تتبع البنوك المركزية ثلاثة طرق لتنفيذ رقابتها ولتحقيق أهدافها، وهي موضحة فيما يلي:

طريقة التنفيذ	الوصف
أ- **الرقابة المكتبية:**	تتم عن طريق دراسة البنك المركزي للبيانات الدورية التي يطلبها من البنوك الخاضعة لرقابته وإشرافه للتعرف على حقيقة مراكزها المالية ودرجة الكفاءة التي تمارس بها الوظائف. من بين هذه البيانات: عناصر الأصول والخصوم التي تمثل المركز المالي للبنك، حساب الأرباح والخسائر والميزانية، حيث تقوم البنوك عادة بموافاة البنك المركزي بكل هذه المعلومات والبيانات أو بعضها وعلى فترات دورية تبعا لمقتضيات العمل ولمتطلبات البنك المركزي. وتتطلب الرقابة المكتبية ألا يكون هناك ثمة حدود أو قيود على الإفصاح عن البيانات أو المعلومات التي يطلبها البنك المركزي، والذي له مطلق الحرية في طلب البيانات والاطلاع عليها وفي تحديد الوقت الذي تراه مناسبا بما يمكنها من تحقيق أهدافها الرقابية.
ب- **الرقابة الميدانية:**	يجريها البنك المركزي عن طريق إيفاء مندوبيه بالتفتيش إلى البنوك للاطلاع على السجلات والمستندات الخاصة بها وذلك بغية التحقق من: – صحة البيانات المقدمة؛ – صحة تنفيذ العمليات البنكية وسلامتها بما يتفق مع القوانين والتعليمات الصادرة عن البنك المركزي وبما يتماشى مع الأعراف البنكية؛ – التحقق من سلامة المراكز المالية للبنوك ومدى كفاية نظام الرقابة الداخلية وتحديد التغيرات في هذا النظام إذا وجدت؛ – تقييم أداء البنوك من خلال دراسة أوضاعها وأهمية التأكد من وجود سياسة ائتمانية مكتوبة.
ج- **رقابة الأسلوب التعاوني:**	حيث يشترك البنك المركزي مع البنوك التجارية في دراسة المشكلات التي تواجهها هذه الأخيرة لاتخاذ الإجراءات الوقائية قبل تحقق المخاطر، وذلك في إطار قرارات جماعية يواجه بها الجهاز البنكي مشكلاته وصعوباته. وهذا الأسلوب يغذي روح التعاون بين السلطة النقدية ووحدات البنوك مما يجعلها تنفذ القرارات والتوجيهات التي أسفرت عنها الدراسة المشتركة.

4- أدوات الرقابة البنكية الخارجية التي يقوم بها البنك المركزي:

لأداء وظيفتها الرقابية، تلجأ البنوك المركزية إلى استخدام سلطتها الشرعية على المؤسسات البنكية عن طريق اللجوء إلى بعض الأدوات، يذكر أهمها فيما يلي:

الأداة	الوصف
أ- منح التراخيص:	تعتبر الرقابة على منح التراخيص لإنشاء بنوك جديدة أولى وسائل الرقابة التي تمارسها البنوك المركزية على البنوك التجارية، وترجع أهميتها إلى الأثر الذي ستعكسه زيادة عدد البنوك عن حاجة السوق المحلي على نوعية الخدمات البنكية وعلى زيادة حدة المنافسة غير السليمة لاجتذاب الودائع، مما سوف يؤدي إلى مخالفات وتجاوزات لتعاليم السلطة النقدية والتأثير على حسن أداء البنوك. ولعل من أبرز شروط الحصول على موافقة مسبقة من السلطات المختصة هي: وجود حد أدنى من رأس المال المدفوع، وجود إدارة ذات سمعة وكفاءة جيدة وأن يكون البنك شركة مساهمة عامة، وذلك دائما في ظل ظروف تسمح بمنح الترخيص.
ب- مذكرات وتعليمات البنك المركزي:	يقوم البنك المركزي بإصدار مذكرات وتعليمات تنفيذا للقوانين والأنظمة وللتأكد من حسن سير أعمال البنوك. ويقوم المفتشون بدوائر الرقابة بالبنك المركزي بالتأكد من التزام هذه البنوك بهذه التعليمات التي تهدف جميعها إلى حماية ودعم الجهاز البنكي وبالتالي حماية حقوق المودعين والدائنين.
ج- مراجعة وتحليل التقارير الدورية:	حيث توجب معظم قوانين البنوك المركزية على البنوك العاملة في الجهاز البنكي تزويدها بتقارير شهرية تبين موجوداتها ومطلوباتها بشكل مفصل. ويقوم المختصون بدراسة وتحليل المعلومات والبيانات الواردة واستخدام النسب المالية المختلفة وإعداد جداول مقارنة لكل بنك، خاصة فيما يتعلق بتطور الودائع والتسهيلات الائتمانية ومحفظة الأوراق المالية والقروض وتطور النسب البنكية لديه، ومتابعة أية تطورات غير طبيعية في أي بند من بنود الميزانية.
د- أعمال التفتيش على البنوك:	تهدف أعمال التفتيش إلى الوقوف على حقيقة المراكز المالية للبنوك وتتبع سياستها الائتمانية وطرق تطبيقها، والتحري عن مدى التزام البنوك بالقوانين السارية والأنظمة الموضوعة والتأكد من وجود إدارة بنكية سليمة. وتجدر الإشارة إلى أن أهمية أعمال التدقيق الخارجي والتفتيش والرقابة الخارجية على البنك التجاري ترجع إلى أن كل من المدقق الخارجي ومفتش البنك المركزي يعتمدان إلى أبعد الحدود على وجود نظام فعال للتدقيق الداخلي في البنك مما يوفر الوقت والجهد والتكلفة. كذلك فإن أعمال الرقابة والتفتيش الخارجية تعتبر أعمالا مكملة وليست بديلة للرقابة الداخلية، حيث يرتكز التدقيق الداخلي على الرقابة الإدارية الداخلية ويعمل كوسيلة إنذار مبكر للإدارة من خلال اكتشاف المشاكل قبل وقوعها. بينما يرتكز التدقيق الخارجي على صحة المعلومات والبيانات المحاسبية كما تعكسها التقارير والقوائم المالية. وهنا يبرز الدور الهام لمدقق الحسابات في إظهار الوضع المالي وتقرير ما إذا كانت حسابات البنك وبياناته المالية صحيحة وعادلة، ويستلزم ذلك نظرة فاحصة ونافذة للأوضاع المالية للبنك خلال فترة التدقيق.

وفي الأخير، إن عملية التكامل بين أعمال الرقابة الداخلية والرقابة الخارجية تنطلق من اضطلاع المراقب الخارجي بالقواعد المحاسبية وإجراءات الرقابة الداخلية المعتمدة من قبل إدارة البنك، ومعرفة مدى سلامة والنظام المحاسبي المطبق. وبذلك يوضع برنامج التفتيش والمراجعة الذي يعده المراقب الخارجي استنادا على الأصول والأعراف المحاسبية الدولية والقوانين والأنظمة المحلية لتأتي نتائج أعمال الرقابة الخارجية متممة للرقابة الداخلية ومساندة لأشكال الرقابة الأخرى المطبقة من طرف البنك المركزي. وبهذا تكتمل عملية الرقابة المنسقة وتحقق الأهداف الخاصة والعامة وتعزز الثقة بالقطاع البنكي وتؤمن سلامته وتطوره.

أسئلة للمراجعة:

أ- عرف الرقابة البنكية، وإلى ماذا ترجع أهميتها؟

ب- عرف الرقابة الداخلية، مع ذكر أهدافها بالنسبة للبنك – اشرح هدف واحد فقط-؟

ج- عرف الرقابة الخارجية التي يقوم بها البنك المركزي، مع ابراز أهدافها؟

د- اذكر أنواع الرقابة الخارجية للبنك المركزي – مع شرح نوع واحد منها-؟

هـ- أذكر أدوات تنفيذ الرقابة الخارجية للبنك المركزي – دون شرح-؟

قائمة المراجع

أولا- المراجع باللغة العربية:

I الكتب:

1) أحمد زهير شامية، **النقود والمصارف**، دار زهران للنشر، الأردن، 1993.
2) أحمد صلاح عطية، **محاسبة الاستثمار والتمويل في البنوك التجارية**، الدار الجامعية، مصر، 2003/2002.
3) أحمد محمد فهمي سعيد البرزنجي، **مدخل في إدارة المصارف والعمليات المصرفية**، دار الدكتور للعلوم الإدارية والاقتصادية والعلوم الأخرى (طبع – نشر – توزيع)، بغداد، العراق 2018.
4) أحمد نور، **محاسبة المنشأة المالية-البنوك وشركات التأمين**، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، 1984.
5) أسامة محمد الفولي، مجدي محمود شهاب، **مبادئ النقود والبنوك**، دار الجامعة الجديدة للنشر، مصر، 1999.
6) إسماعيل محمد هاشم، **مذكرات في النقود والبنوك**، دار النهضة العربية، بيروت، 1996.
7) حسين بني هاني، **اقتصاديات النقود والبنوك –المبادئ والأساسيات-**، دار ومكتبة الكندي للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2014.
8) خالد أمين عبد الله، **العمليات المصرفية 'الطرق المحاسبية الحديثة'**، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2000، ط2.
9) خالد علي الدليمي، **النقود والمصارف والنظرية النقدية**، دار الأنيس طباعة ونشر وتوزيع، مصراته، الجماهيرية الليبية، 1998.
10) خبابة عبد الله، **الاقتصاد المصرفي: البنوك الإلكترونية-البنوك التجارية-السياسة النقدية**، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر، 2008.
11) رضا صاحب أبو حمد آل علي، **إدارة المصارف "مدخل تحليلي كمي معاصر"**، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2002.
12) زياد سليم رمضان، **إدارة الأعمال المصرفية**، دار الصفاء للنشر والتوزيع، الأردن،1997، ط6.
13) زينب عوض الله، أسامة محمد الفولي، **أساسيات الاقتصاد النقدي والمصرفي**، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، 2003.
14) شهاب أحمد سعيد العزازي. **إدارة البنوك الإسلامية.** عمان، الأردن: دار النفائس للنشر والتوزيع. 2012.
15) صبحي تادريس قريصة-مدحت محمد العقاد، **النقود والبنوك والعلاقات الاقتصادية الدولية**، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان، 1983.
16) ضياء مجيد الموسوي، **الاقتصاد النقدي: المؤسسات النقدية، البنوك التجارية، البنوك المركزية**، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، 2000.
17) عبد الغفار حنفي، **إدارة المنشآت المتخصصة "إدارة البنوك"**، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 1997.
18) عبد النعيم مبارك، **مبادئ علم الاقتصاد**، الدار الجامعية، مصر، 1997.
19) فائق شقير-عاطف الأخرس-عبد الرحمان سالم، **محاسبة البنوك**، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن، 2000.
20) محمد أحمد الراز، **محاضرات في النقود والبنوك**، مكتبة القاهرة الحديثة، مصر، 1974.
21) مروان عطون، **المؤسسات النقدية**، المطبوعات الجامعية، جامعة قسنطينة، الجزائر، 1982.
22) مصطفى رشدي شيحة، **الاقتصاد النقدي والمصرفي**، الدار الجامعية، مصر، 1985، ط5.

23) نعمة الله نجيب، محمود يونس، عبد النعيم مبارك، **مقدمة اقتصاديات النقود والصيرفة والسياسات النقدية**، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2001.

II المقالات المنشورة والمطبوعات العلمية المتخصصة:

1) إبراهيم الكراسنة. (2013). **البنوك الإسلامية: الإطار المفاهيمي والتحديات**. أبو ظبي: معهد السياسات الاقتصادية، صندوق النقد العربي، ورقة عمل رقم 24.

2) أزهر، علي عماد محمد. (2020). **آلية نظام الرقابة الداخلية في البنوك المصرفيّة (دراسة حالة البنك الكويتي المركزي).** المجلة الأكاديمية للأبحاث والنشر العلمي. (17).

3) الإمام، صلاح الدين محمد أمين- الشمري، صادق راشد. (2011). **تفعيل أنظمة الرقابة المصرفية وفق المعايير الدولية: نظام CRAFTE نموذجا**. مجلة الإدارة والاقتصاد، (90).

4) أوصغير، الويزة. (2018). **إستراتيجيات جذب الودائع في البنوك الجزائرية و أثرها على نشاطها، دراسة مقارنة بين بنك سوسيتي جنرال الجزائر والبنك الوطني الجزائري**. مجلة الإستراتيجية والتنمية. 8(17).

5) رحيم، حسين- حمود، سليم. (2008). **استخدام الأساليب الكمية في ترشيد و اتخاذ قرارات منح الائتمان بالبنوك التجارية**، الملتقى الوطني الأول حول: الأساليب الكمية ودورها في اتخاذ القرارات الإدارية 23-24 نوفمبر 2008.

6) زهرة، شادي أحمد. (ب.س). **مقرر: إدارة المصارف التجارية**. جامعة الشام الخاصة، كلية العلوم الإدارية، قسم المصارف والمؤسسات المالية.

7) سامي ابراهيم السويلم. (1998). **الوساطة المالية في الاقتصاد الإسلامي**. مجلة جامعة الملك عبد العزيز: الاقتصاد الإسلامي، 10(7).

8) سعد عبد محمد. (2018). **معوقات عمل المصارف الاسلامية في تمويل المشاريع الصغيرة في العراق**. مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة (العدد الخاص بالمؤتمر العلمي السابع 2018 (7)،

9) سعد عبد محمد. (2018). **معوقات عمل المصارف الاسلامية في تمويل المشاريع الصغيرة في العراق**. مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة (العدد الخاص بالمؤتمر العلمي السابع 2018)(7)،

10) عباس كاظم جاسم الدعمي- قاسم حميد ناصر المعموري، **أثر تغيرات سعر الفائدة والسيولة في إعادة بناء المحفظة الاستثمارية (دراسة تطبيقية في مصرف بغداد التجاري) للمدة (2004-2014).** 4(16).

11) عبد الفتاح عبد الحميد المغربي. (2004). **الادارة الاستراتيجية في البنوك الاسلامية**. جدة، المملكة العربية السعودية: البنك الإسلامي للتنمية، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، بحث رقم 66.

12) فضيلة بطورة - نوفل سمايلي. (2020). **أثر مكونات السياسة الإقراضية على كفاءة إدارة الائتمان في المصارف التجارية دراسة ميدانية بمصرف الفلاحة والتنمية الريفية لولاية تبسة.** مجلة الإدارة والاقتصاد، (123).

13) الكراسنة، إبراهيم. (2010). **أطر أساسية ومعاصرة في الرقابة على البنوك وإدارة المخاطر**، صندوق النقد العربي، معهد الدراسات الاقتصادية.

14) اللامي، علي حسين نوري. (2016). **أثر الودائع في صافي دخل المصارف بحث تطبيقي في مصرف الشرق الاوسط العراقي للاستثمار**. مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة. (48).

15) معهد الدراسات المصرفية. (2012). **إدارة السيولة في المصرف التجاري**. إضاءات. 5(2).

16) ميثاق هاتف الفتلاوي، بلال نوري سعيد الكروي، سعدي احمد حميد. (2010). **رأس المال الممتلك والودائع ودورهما في تحديد السياسة الاقراضية للمصرف دراسة مقارنة بين مصرفي الأردني الكويتي والراجحي للاستثمار.** مجلة أعل البيت، (10).

17) نوى، حسين طه – حديدي، آدم- غربي، يسين سي لاخضر. (2016). **دور إدارة الودائع في التوفيق بين هدفي السيولة والربحية لدى البنوك التجارية الجزائرية -دراسة استطلاعية لعينة من إطارات البنوك العمومية الجزائرية-**، مجلة البديل الاقتصادي، (5).

18) هادي، هالة عايد. (2018). **أثر حجم راس المال الممتلك في أسعار الأسهم "دارسة تحليلية في عينة من المصارف العراقية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية"**. مجلة دراسات محاسبية ومالية. 13(44).

III رسائل الماجستير والدكتوراه:

1) أبو رحمه، سيرين سميح. (2009). **السيولة المصرفية وأثرها في العائد والمخاطرة دراسة تطبيقية على المصارف التجارية الفلسطينية**. رسالة ماجستير. الجامعة الإسلامية بغزة، كلية التجارة (قسم إدارة الأعمال).

2) أبو سمرة، رانية خليل حسان. (2007). **تطوير سياسة الودائع المصرفية في ظل نظرية ادارة الخصوم: دراسة تطبيقية على المصارف التجارية الوطنية العاملة في فلسطين.** رسالة ماجستير. الجامعة الإسلامية بغزة، كلية التجارة (قسم المحاسبة والتمويل).

3) ختير، فريدة. (2018). **الرقابة المصرفية في الجزائر**. اطروحة دكتوراه. جامعة سيدي بلعباس. كلية العلوم الحقوق وعلوم السياسية (قسم الحقوق).

4) عبد اللطيف تيقان. (2009). **تطوير الصناعة المصرفية الإسلامية في ظل اتفاقية تحرير الخدمات المالية والمصرفية المالية والمصرفية - مع الإشارة إلى حالة الجزائر** – (رسالة ماجستير). جامعة بسكرة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية (قسم العلوم الاقتصادية).

5) عبد اللطيف تيقان. (2017). **تحول الصناعة المصرفية الإسلامية نحو الصيرفة الشاملة في ظل التحرير المصرفي - دراسة مجموعة من البنوك الإسلامية** - (أطروحة دكتوراه). جامعة بسكرة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية (قسم العلوم الاقتصادية).

6) القرصو، وفاء. (2019). **أثر القروض المصرفية على النمو الاقتصادي: دراسة حالة الجزائر خلال الفترة 1980. - 2017.** رسالة دكتوراه. جامعة تلمسان. كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية (قسم العلوم الاقتصادية).

ثانيا- المراجع باللغة الأجنبية

I Books

1) Rose, P. (1998). Commercial bank management.

II Working Papers

1) ANDRIEŞ, A. M. (2009). THEORIES REGARDING FINANCIAL INTERMEDIATION AND FINANCIAL. *The Annals of The "Ştefan cel Mare" University of Suceava. Fascicle of The Faculty of Economics and Public Administration, 9*(2), pp. 254-261.
2) Dusuki, A. W. (2008). Understanding the Objectives of Islamic Banking: A Survey of Stakeholders' Perspectives. *International Journal of Islamic and Middle Eastern Finance and Management, 2*(1).
3) Goldsmith, R. W. (1958). Types of Financial Intermediaries. In *Financial Intermediaries in the American Economy Since 1900* (pp. 50-55). Princeton University Press. Retrieved from https://www.nber.org/system/files/chapters/c2581/c2581.pdf

4) International Finance Corporation (2021). *Internal Control Handbook A framework, tools, best practice references, and regional case studies on Internal Control. A companion to the IFC Corporate Governance Methodology, Section 3: Control Environment.*
5) khaldi , K., & Hamdouni, A. (2011). Islamic Financial Intermediation: Equity, Efficiency and Risk. *International Research Journal of Finance and Economics*(65), pp. 145-160.
6) Komijani, A., & Taghizadeh-Hesary, F. (2018). *AN OVERVIEW OF ISLAMIC BANKING AND FINANCE IN ASIA.* Tokyo: Asian Development Bank Institut, ADBI Working Paper Series. No. 853.
7) Salehi, M., & Barzegar, B. (2008). The Role of Financial Intermediaries in Capital Market. *Zagreb International Review of Economics & Business,, 11*(1), pp. 97-109.
8) Samadani, A. E. (2013). *Difference between Islamic And Conventional Banking.* Karachi: Maktaba Kamilpooray.
9) Zamir, I. (2007). Challenges Facing Islamic Financial Industry. *Journal of Islamic Economics, Banking and Finance, 3*(1), pp. 1-14

III Websites

1) https://www.iedunote.com/bank-management
2) https://visionarybusinessperson.com/bank-management/